


جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا
برنامج الماجستير

التنمية الإقتصادية في الدول النامية المعوقات

دراسة حالة السودان (2011 - 2015م)
بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي

Economic Development in the Developing Countries: Obstacles and Solutions

(Case Study Sudan: 2011 - 2015)

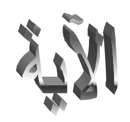
أعداد الطالب:
إشراف:

السر سالم عبد الله أحمد   أ. د أحمد
علي أحمد

مارس2017م

قائمة المحتويات

قائمة الجداول



قال تعالى:

(قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۖ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾ وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ ۚ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ ۖ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾

سورة يوسف الآيات: (55-56)

صدق الله العظيم

الاهداء

أهدي جهدي هذا إلى...

أمي...

التي أجد منها المساندة والدعوات الصالحات...

أبي...

الذي لو لا تشجيعه لما وصلت إلى هذه المرحلة...

وإخواني وأخواتي...

أمل الغد المرسوم على وجوههم...

دكتور خالد حسين محمد

دعم متواصل ومعين لا ينضب

الدفعة التاسعة اقتصاد...

مسيرة لم ولن تتوقف...

الشكر والعرفان

الشكر لله من قبل ومن بعد في أن وفقني في إتمام هذا البحث، في البدء أتقدم بشكري الجزيل إلى الإخوة بالهيئة الخيرية لدعم القوات المسلحة وكذا الإخوة بمركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية على وقوفهم إلى جانبي ودعمي في هذا البحث. ثم أخص بالشكر البروفسور أحمد علي أحمد الذي لم يبخل علي بوقته وتوجيهاته والتي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذه البحث بهذه الصورة، كما

أخص بالشكر الدكتور خالد حسين محمد خير والذي وقف بجانبي كثيراً وكانت له اليد الطولى في كل مراحلي الدراسية، كما يمتد شكري إلى الأخوان والأخوات إبراهيم الأمين والأخت تهاني والأستاذ أسامة عبدالرحمن والأخت هاله حسن والأخ عثمان حسين موسى.

والحمد لله رب العالمين...

المستخلص

يتناول البحث قضية التنمية الاقتصادية باعتبارها واحدة من أهم القضايا التي تشغل بال المهتمين بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية والسودان علي وجه الخصوص لذلك سعى البحث لمعرفة ماهي المعوقات والمشاكل التى تقف فى طريق تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بشكلٍ عام والسودان على وجه التحديد، وكذلك معرفة ماهو واقع الاقتصاد السوداني وماهى أبرز معوقات التنمية الاقتصادية في السودان وذلك للإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي.

هنالك معوقات للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وأن الديون الخارجية أثرت سلباً على التنمية الاقتصادية للسودان، وأن الحصار الاقتصادي كان له الأثر

السالب على الاقتصاد السوداني، كما أن عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية والصراعات قد أضعف الاقتصاد السوداني.

استخدم البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة معوقات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ومعرفة واقع التنمية الاقتصادية فى السودان وماهي أبرز معوقات التنمية الاقتصادية فى السودان أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

ضعف التنمية الاقتصادية فى الدول النامية، ضعف التنمية الاقتصادية فى السودان، تدهور القطاع الزراعي الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني، تدهور القطاع الصناعي نتيجة لضعف التمويل، الحصار المفروض على السودان أثر سلباً على التنمية الاقتصادية، عدم الاستقرار السياسي فى السودان له كذلك أثر سالب على التنمية، بالإضافة إلى الديون الخارجية التى تمثل عقبة كبيرة للسودان فى علاقتة بالمؤسسات المالية الدولية، ضعف هياكل الاقتصاد السوداني، التركيز على الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، تهيئة الفرص لإحراز تقدم فى مجال التصنيع الزراعي بالاستفادة من مخرجات قطاع الزراعة كمدخلات إنتاج صناعي، وتحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي، السعي لرفع الحصار الاقتصادي عن السودان بالإضافة إلى حل مشكلة الديون الخارجية، وإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني على أساس العرض والطلب ومعالجة الاختلالات الهيكلية وتحقيق توافق سياسي يُنهي الحرب فى البلاد حتي تتمكن الدولة من الاستفادة من الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية، الاهتمام بالصادرات والعمل على زيادتها وإزالة المعوقات التي تعترض الصادرات والعمل على تنويعها، مع إعادة النظر فى هيكلة الواردات.

ABSTRACT

Economic Development in Developing Countries: Obstacles and Solutions (Sudan as a Case Study)

The economic development in developing countries represents one of the major issues of concern to those interested in the economic development in developing countries. This research paper aims to study the economic development in developing countries with especial emphasis on Sudan. It seeks to pinpoint the obstacles and problems that stand in the way of economic development in developing countries in general, and in Sudan in particular, as well as identifying the reality of the Sudanese economy, and detecting the main obstacles to economic development in Sudan, in order to answer the main questions of the study, which revolve around:

There are abstracles against the economic development in developing countries. The Exernal debt negatively affected the Economic development in sudan. The Economic siege had anegative effect on the Sudanese Economy. Political insttbility, civil war conflicts had weakened the Sudanese Economy.

To prove or deny the hypothesis of the research and answer its questions; the research adopted a combination of the historical, the descriptive and analytical approaches in an attempt to categorize the economic development constraints in the developing countries, and to

identify the reality of economic development in Sudan, and to detect the major obstacles to economic development in Sudan, and subsequently to display the most important findings of the research.

The research has come to several important conclusions, most notably:

Weak economic development in developing countries, weak economic development in Sudan, the deterioration of the agricultural sector, which represents the backbone of the Sudanese economy, the deterioration of the industrial sector as a result of the lack of funding, the siege imposed on Sudan has a negative impact on the economic development, the political instability in Sudan has also a negative impact on development, as well as the external debt, which represents a major obstacle for Sudan in its relation with the international financial institutions, the weakness of the Sudanese economic structures.

Key recommendations of the research include the followings:

Focusing on the most optimum utilization of the agricultural resources, creating opportunities for progress in the field of agro-industry by making use of the outputs of the agricultural sector as inputs for the industrial production, and achieving the integration between the agricultural and industrial sectors, seeking to lift the economic siege imposed on Sudan, in addition to solving the problem of the external debt, and restructuring the Sudanese economy on the basis of supply and demand, and address the structural imbalances, and seek to achieve a political consensus to end the war in the country, in order to be able to take advantage of the available economic resources and achieve development, pay more attention to the exports, and to endeavor to increase and to diversify it, and remove the obstacles that hinder it, with a thorough re-consideration of the structure of the imports

The process of economic development requires considerable efforts to be exerted by all the developing countries in general, and Sudan in particular, therefore, efforts have to be intensified in order to achieve economic development, and thereby achieve a decent life for the Sudanese people.



الفصل الأول

الإطار المنتهجي للدراسات السابقة

خطة البحث

مقدمة:

عانت الدول النامية من آثار الاستعمار والهيمنة وفقدت الكثير من الموارد الطبيعية التي تذخر بها هذه الدول، كما تعاني من التخلف والأمية وعدم وجود الإستراتيجيات والسياسات المبنية على الأسس العلمية السليمة.

تعتبر مشكلة التنمية الإقتصادية مشكلة متجزرة في كل الدول النامية عامة وفي السودان خاصة رغم الموارد الطبيعية الهائلة التي تشكل عماد هذه التنمية، لذلك كان لابد من البحث في المعوقات ووضع الحلول الملائمة للنهوض بإقتصاديات هذه الدول، واعتماد التخطيط الإقتصادي أساساً لعملية التنمية وذلك عبر وضع خطط وطنية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى تشترك فيها كل القطاعات وأقاليم البلاد المختلفة للنهوض بمقومات الدولة المختلفة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الموضوع من كونه يتناول واحداً من أهم القضايا التي تواجه الدول النامية بشكلٍ عام والسودان على وجه التحديد ألا وهي قضية التنمية الإقتصادية. هذا البحث يحاول معرفة المعوقات الأساسية التي تواجه التنمية الإقتصادية في الدول النامية والسودان ووضع الحلول المناسبة للوصول إلى تنمية حقيقية لتحقيق رفاهية الإنسان السوداني.

الأهمية العملية للبحث:

يمكن الإستفادة من نتائج البحث في الوقوف على المعوقات الإقتصادية للتنمية في السودان ومحاولة وضع الحلول المناسبة في سبيل تحقيق رفاهية الإنساني السوداني.

مشكلة البحث:

تتسم إقتصاديات الدول النامية والسودان على وجه التحديد بتوافر الموارد الطبيعية الإقتصادية بأشكالها المختلفة، بما يتيح الفرصة لإحداث تنمية إقتصادية تخرجه من دائرة الاعتماد على المنح والمساعدات إلى دائرة الإنتاج، ولكن بالرغم من توافر هذه الموارد إلا أنه فشل في تحقيق التنمية الإقتصادية المنتظرة، ومن

هنا يأتي السؤال الرئيسي ماهي المعوقات والحلول للتنمية الإقتصادية في الدول النامية والسودان على وجه التحديد؟ ويتفرع هذا السؤال إلى الأسئلة التالية:

1. ماهي معوقات التنمية الإقتصادية في الدول النامية؟
2. ماهي سمات الإقتصاد السوداني؟
3. ماهو واقع التنمية الإقتصادية في السودان؟
4. ماهي معوقات التنمية الإقتصادية في السودان؟
5. ماهي الحلول المناسبة للنهوض بالتنمية الإقتصادية في السودان؟

أهداف البحث:

- معرفة مفهوم نظريات النمو والتنمية الإقتصادية.
- دراسة حالة التنمية الإقتصادية في الدول النامية.
- التعرف على واقع التنمية الإقتصادية في السودان.
- التعرف على المعوقات التي تقف في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية في السودان.
- محاولة وضع الحلول المناسبة للنهوض بالتنمية الإقتصادية في السودان.

الفرضيات:

1. هنالك معوقات للتنمية الاقتصادية في الدول النامية.
2. تأثير الديون الخارجية السلبي على التنمية الاقتصادية للسودان.
3. أثر الحصار الاقتصادي السالب على الاقتصاد السوداني.
4. عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية والصراعات أضعف الاقتصاد السوداني.

مصادر المعلومات:

مصادر ثانوية متمثلة في المراجع والدرويات والبحوث والتقارير الرسمية لبنك السودان المركزي ووزارة المالية.

منهجية البحث:

سوف يتبع هذا البحث المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي لمعرفة واقع التنمية بالسودان؟ الحقيقي وماهو المطلوب.

الحدود المكانيه والزمانيه:

- **الحدود المكانيه:** السودان.

- **الحدود الزمنيه:** 2011 ـ 2015م.

هيكل البحث:

يقع البحث في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تناولت المقدمة في بدايتها معاناة الدول النامية إزاء الإستعمار إضافة للفقر والجهل وعدم وجود سياسات إستراتيجية مبنية على أسس علمية. مستعرضة في ذات الوقت تجزر هذه المشكلة في الدول النامية بصفة عامة ودولة السودان بصفة خاصة رغم الموارد الهائلة التي يتمتع بها إلا أن المعوقات وعدم وضع الحلول الملائمة للنهوض أدى إلى تأخر عملية التنمية.

الفصل الأول للبحث فصل تمهيدي ويشمل المقدمة، مشكلة البحث، أهداف البحث، فرضيات البحث، حدود البحث، هيكل البحث والدراسات السابقة.

الفصل الثاني يتناول مفهوم ونظريات النمو الاقتصادي والتنمية الإقتصادية في الدول النامية ثم تعريف وخصائص الدول النامية بالإضافة إلى معوقات التنمية الإقتصادية في الدول النامية.

أما الفصل الثالث فيشتمل على سمات الإقتصاد السوداني وواقع التنمية الإقتصادية في السودان (احصائيات على الانتاج والصادرات والواردات في السودان).

يتناول الفصل الرابع معوقات التنمية الإقتصادية في السودان (المعوقات الداخلية والمعوقات الخارجية). بالإضافة لمناقشة النانتئج والتوصيات والخاتمة ثم قائمة للمصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

1. عنوان الدرسة: معوقات التنمية الإقتصادية فى الدول النامية (دراسة حالة السودان)[1].

عصام محمد عثمان محمد صالح

- **نوع الدراسة:** ماجستير جامعة الزعيم الأزهري.
- **سنة الدراسة:** أبريل 2012م.
- **مشكلة الدراسة:** يتناول البحث معوقات التنمية الإقتصادية فى السودان خلال الفترة(1989 ـ 2008م) التى حالت دون تطوره مثل سائر دول وبلدان العالم النامي التى حققت نجاحاً اعتماداً على المؤسسات الإقتصادية والمالية والدولية والإقليمية والمحلية مما انعكس إيجاباً على مستوى دخلها القومى.

1 عصام محمد عثمان محمد صالح ، معوقات التنمية الإقتصادية فى الدول النامية (دراسة حالة السودان)، أبريل 2012م ، جامعة الزعيم الأزهري، ماجستير، غير منشورة.

- **أهداف الدراسة:**

1. دراسة معوقات التنمية.
2. دراسة آثار الحرب الإقتصادية والسياسية على التنمية الإقتصادية فى السودان
3. دراسة آثار الديون الخارجية على التنمية الإقتصادية فى السودان.

- **فرضيات الدراسة:**

1. تؤثر الحرب الإقتصادية والسياسيةسلباً على التنمية.
2. تلعب الديون الخارجيةدوراً سلبياً على التنمية الإقتصادية فى السودان.

- **منهجية الدراسة:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفى والتحليلى مستداً على عدة مصادر للحصول على المعلومات والبيانات (الكتب, وأوراق العمل والسمنارات, والأوراق المنشورة).

- **أهم النتائج:**

- أثرت الحروب الإقتصادية على السودان خاصه فى مجال النقل لأن العقوبات منعت السودان من استيراد قطع الغيار.
- مشكلة ديون السودان الخارجية تعوق إنفاذ برامج السلام والتى تختص بالتنمية وإعادة الإعمار وهى تحول دون تدفق القروض والمنح بصورة كبيرة تلبي خطط التنمية ومعالجة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد السوداني والتى تحول دون إرتفاع تكلفة المعيشة.
- إن فوائد الديون فى السودان أصبحت من أخطر المشاكل فى قضية الديون الخارجية.

- **التوصيات:**

1. يتوجب على الدول النامية تحديد مفهوم التنمية ينبع من ذات الواقع المعاش.
2. فتح علاقات اقتصادية مع دول الجوار العربية والدول ذات الاقتصاديات المتطورة . عدم ربط العملة المحلية فقط بعملة واحدة كالدولار.

2. عنوان الدراسة: معوقات التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة من 97 ـ 2004م[1] .

دراسة حالة ولاية كسلا (2005م). **الباحث:** علي طه يوسف الأمين.

- **نوع الدراسة:** ماجستير من جامعة النيلين.
- **سنة الدراسة:** 2005م.

1 علي طه يوسف الأمين،2005م، معوقات التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة من 97 - 2004م، جامعة النيلين، ماجستير، غير منشورة.

- **مشكلة الدراسة:**

التعرف على المشاكل والمعوقات التي تحول دون تمويل مشروعات التنمية بالولاية.

- **أهداف الدراسة:**

1. التعرف على عملية تمويل التنمية بالسودان من حيث المصادر والحجم والاستخدام.
2. تباين تجربة إدارة التنمية بالولاية فيما يتصل بتمويل التنمية.
3. الوصول إلى حلول ومقترحات لهذه المشاكل.
4. مقارنة أداء مشروعات التنمية في فترة الولاية باحتياجات الولاية التنموية فيما يتصل بالمشروعات الاجتماعية والإقتصادية.
5. معرفة مدى التنسيق بين الجهات ذات الصلة بالعملية التنموية بالولاية وأثر ذلك على إنفاذ مشروعات التنمية بالولاية.

- **فرضيات الدراسة:**

1. أن مصادر تمويل التنمية في الولاية غير محددة بصورة واضحة.
2. أن مخصصات التمويل الحكومي لا تتناسب مع مع احتياجات التنمية بالولاية.
3. ضعف التنسيق بين إدارة التنمية والتخطيط بالولاية والجهات ذات الصلة.

- **منهجية الدراسة:** إتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتاريخي.
- **أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:**

1. مصادر تمويل التنمية في ولاية كسلا غير محددة بصورة واضحة مما أدى إلى ضعف الأداء التنموي بالولاية خلال الفترة المذكورة.
2. مخصصات التمويل الحكومي ضعيفة ولا تتناسب مع احتياجات التنمية بالولاية.
3. ضعف التنسيق بين إدارة التنمية والتخطيط بالولاية والجهات ذات الصلة بالتنمية مثل المنظمات والمحليات والجهد الشعبي ساهم في عدم دقة المعاومات وأضعف الجهود التنموية التي كان من الممكن أن تساهم في معالجة القصور في الأداء التنموي بالولاية.
4. غياب التدقيق فيما يتعلق بكثير من الأنشطة التنموية من إدارة التنمية والمنظمات العاملة في الحقل التنموي أضعف من أعمال التقييم والمتابعة.

- **التوصيات:**

1. نشر الوعي التنموي بين المواطنين لتفعيل مشاركة الجهد الشعبي في عملية التنمية.
2. العمل على إيجاد مصادر تمويل متنوعة وحقيقية داخلية وخارجية للمشروعات التنموية بالولاية.
3. العمل على إيجاد البيئة المناسبة للتنسيق بين إدارة التنمية بالولاية والجهات ذات الصلة بالعملية التنموية.
4. العمل على توثيق الأنشطة التنموية بالولاية من جهة الإدارة والمنظمات العاملة في المجال التنموي.

3. عنوان الدراسة: أثر التبعية الإقتصادية على التنمية في السودان للفترة من 1956[1] .

2006م (الخرطوم 2007م). **الباحث:** الأمين أحمد بركة.

- **نوع الدراسة:** ماجستير جامعة النيلين.
- **سنة الدراسة:** 2007م.
- **مشكلة الدراسة:**

إن إبقاء السودان في الدائرة المفرغة للتخلف يعد من أهم ما سمي حديثاً بالأزمة الوطنية الشاملة وأنه السبب الرئيسي الذي أدى إلى تردي الأوضاع الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.

- **أهداف الدراسة:**

تشير إلى المشكلات التي تواجه الإقتصاد السوداني الذي أدى إلى بطء وتخلف التنمية، والكشف عن علاقة ذلك بتردي الأوضاع الاجتماعية والسياسية.

- **فرضيات الدراسة:**

1. إن التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه السودان ماهو إلا نتيجة مباشرة للتبعية الإقتصادية.
2. إن التوتر السياسي والأمني هو أحد نتائج الوضع المتخلف للتنمية.

- **منهجية الدراسة:**

اتخذ الباحث الأسلوب النظري والمصادر التاريخية لهذه الدراسة.

---

1 الأمين أحمد بركة،2007م، أثر التبعية الإقتصادية على التنمية في السودان للفترة من 1956، جامعة النيلين ،ماجستير، غير منشورة.

- **النتائج:**

1. أن السياسات الإقتصادية التي اتبعها الاستعمار في السودان كانت تكرس لخدمة الاستعمارية وأن التطور الذي حدث في ذلك العهد كان إفرازاً لمتطلبات الاستعمار.
2. على الرغم من تحقيق الاستقلال السياسي فإن البلاد وقعت تحت السيطرة والاستعمار الإقتصادي الغربي عبر صندوق النقد الدولي وقبله المعونة الأمريكية.
3. إن التطور الإقتصادي نحو التنمية كان لصالح القطاع الحديث على حساب القطاع التقليدي الريفي.
4. اعتمد الإقتصاد السوداني على قطاع الزراعة طيلة فترتي الاستعمار والاستقلال كقطاع رائد من حيث المساهمة في الناتج القومي وقيمة الصادرات وتشغيل العمالة.
5. ظل القطاع الصناعي يساهم بأقل من 20% طيلة عمره مرتبطاً بالسوق الرأسمالية الغربية من كونه ذا روابط داخلية مع القطاعات الوطنية.
6. أن القطاع الحديث (الزراعي والصناعي والخدمي) تركز في الوسط وفشلت معظم مشروعات التنمية في الأقاليم الطرفية.

- **التوصيات:**

1. اعتماد التخطيط الإقتصادي أساساً لعملية التنمية وذلك عبر وضع خطط وطنية طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى تلتزم بتنفيذها كل القطاعات والأقاليم وتعكس إمكانيات الإقتصاد الوطني للخروج من التبعية.
2. العمل على بناء إقتصاد وطني متنوع والحرص على تجنب البلاد حالة الإقتصاد وحيد الجانب التي خلقها المستعمر وكرستها الحكومات الوطنية المتعاقبة.
3. اعتبار القطاع العام هو حجر الأساس في الإقتصاد الوطني بكافة فروعه وقطاعاته.
4. ربط القروض باحتياجات التنمية ومجالاتها المنتجة.

4. عنوان الدراسة: تمويل التنمية وآليات توظيفها في السودان 2000 . 2006م (الخرطوم يناير 2009م)[1]. الباحث: عواطف أحمد اسحق.

1 عواطف أحمد اسحق، يناير 2009م، تمويل التنمية وآليات توظيفها في السودان 2000 - 2006م (الخرطوم يناير 2009م)، جامعة النيلين، ماجستير، غير منشورة.

- **نوع الدراسة:** ماجستير جامعة النيلين.
- **سنة الدراسة: يناير 2009م.**
- **مشكلة الدراسة:**

شح الموارد المالية المتاحة في الدول النامية بالرغم من امتلاكها مقومات النهوض من أراضي وموارد غير مستقلة، وقد كان هذا عائقاً لجهودها نحو الاسراع لمعدلات نموها لذلك كان تمويل التنمية مهم للغاية.

السودان يزخر بالموارد خاصةً بعد استخراج البترول الذي يساعد على تمويل التنمية.

- **أهداف الدراسة:**

إرتكزت أهدافها على محاولة دراسة إمكانية وجود بدائل متاحة لدراسة تمويل التنمية وإبراز أهم الجوانب التي تساعد على معرفة المشاريع التي تحتاج إلى تمويل أو محاولة لايجاد آليات التنمية ومصادر تمويلها وتوظيفها.

وتهدف الدراسة لايجاد وسيلة سهلة لتفسير تمويل التنموية وزيادة المصادر التمويلية لافادة الباحث بمعلومات هذه الدراسة بصورة جيدة. وتهدف أيضاً إلى أهمية التنمية السريعة والشاملة وتفعيل مصادر التمويل والقطاعات الإقتصادية وأهمية الاستثمار كإليه الموارد المتاحة والكامنة لتحقيق التنمية.

- **فرضيات الدراسة:**
  - إن التخلف الإقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه السودان ماهو إلا نتيجة مباشرة للتبعية الإقتصادية.
  - إن التوتر السياسي والأمني هو أحد نتائج الوضع المتخلف للتنمية.
  - بإمكان السودان تجاوز عقبة التخلف بالمحافظة على وحدته وسيادته وانتهاج الطرق المستقلة للتنمية.
- **منهجية الدراسة:**

اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والوصفي والتقويمي وتوصل إلى النتائج التالية:

- مصادر تمويل التنمية الداخلية والخارجية غير واضحة في بنود صرفها وتوجيهها والجهود التي تبذل أقل بكثير من تمويل المشروعات.

- نجد أن بعض مصادر تمويل التنمية لم تستغل استغلالاً سليماً رغم وجود وفرة المصادر في بعض الأحيان وأدت إلى مشاكل وعقبات دفعت للاستعانة بمصادر أخرى قد لا يكون استخدامها خالياً من العيوب.
- نلاحظ أن ندرة رأس المال النقدي ومعروف أن البلاد لا تواجه نقصاً في رأس المال النقدي فقط وإنما ينقصها الكثير من رؤوس الأموال العينية كالآلات والمعدات والخبرات الفنية وتطبيق التكنولوجية الحديثة.
- لم تكن المصادر القومية وحدها تكفي لتمويل التنمية وكان لابد للدولة أن تنتقل للمصدر آخر من مصادر التميل وهو رأس المال العيني وهي الأخرى تلعب دوراً في تنمية إقتصاديات الدولة إذا أُحسن استخدامها.
- بعد أن تم توقيع اتفاقية السلام لابد للدولة أن تراعي الطلب على الصرف الأجنبي الذي يعتبر من أخطر الزوايا التي يجب الاحتراس منها في هذه المرحلة والمراحل القادمة ذلك قد يؤدي إلى أن تفاجأ الدولة بالتزامات لم تكن تتوقعها.
- ولضمان مضي مسيرة التنمية في الواجهة الصحيحة الأولى النظر في دور الدولة الإقتصادي الذي تفرضه سياسات التقرير الإقتصادي وذلك بتبني إستراتيجية وطنية للتنمية ويتم تنفيذها على مراحل تلتزم فيها الدولة على كل مستوياتها ولابد لها القيام بجهد تنموي مباشر أو غير مباشر ليؤكد قدرة المؤسسة الفردية.

- **التوصيات:**

1. على الدولة أن تعمل على توزيع الموارد توزيعاً عادلاً لكل القطاعات والتزام الشفافية.
2. أسهم استخراج بعض الموارد على نشوب صراعات مثل النفط على أن تستخدم الموارد التي تستخرج من أجل السودان ولما فيه مصلحة الشعب السوداني.
3. نسبة لوجود صلة قوية بين النزاعات والموارد الطبيعية من خلال أبحاث البنك الدولي التي لديها إقتصاديات تعتمد اعتماداً شديداً على صادرات السلع الأولية معرضة بدرجة أكبر لخطر الحرب من الدول التي لا تعتمد عليها.

4. عنوان الدراسة: ورقة بحثية تحت عنوان العولمة الإقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية . مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة العدد (29) (2012)[1]. **الباحث:** الدكتورة سهام الدين خيري.

1 سهام الدين خيري،2012م، العولمة الإقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية ـ مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، منشورة.

- **سنة الورقة:** 2012م.
- **هدف الورقة:**

هدفت الورقة إلى إبراز أهمية التنمية الإقتصادية وبحث سبل تسريعها في الدول النامية للاستعداد لمواجهة تحديات العولمة الإقتصادية التي أخذت تفرض سياستها على كافة دول العالم بسبب الأحادية القطبية التي بدات في عام 1990م وما أدى ذلك إلى تكريس ميزان القوى لصالح الدول المتقدمة خلال فرض مفاهيم العولمة وآلياتها التجارية والمالية.

- **فرضية الورقة:**

تقوم فرضية الورقة على:

- إمكان العديد من الدول النامية من تحقيق قدر كبير من التنمية في معظم قطاعاتها الإقتصادية للتهيؤ المسبق لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وذلك لوجود مقومات نهوض ومصادر طبيعية يمكن تنميتها لتحقيق موقع إقتصادي أفضل يساعدها على الانضواء تحت مظلة المنظمة.

- **منهجية الورقة:**

اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي.

النتائج والتوصيات:

وتوصلت من خلال ذلك إلى الاستنتاجات والمقترحات التالية:

1. أن القرار الإقتصادي في الدول المتقدمة متغير لحالة النشاط الإقتصادي، فالمتغيرات الإقتصادية الكلية وبخاصة حالة النمو الإقتصادي ومستوى التشغيل والاستثمار والتجارة الخارجية، هي المتغيرات الرئيسية التي تتحكم في قرار الدولة حول التدخل في النشاط الإقتصادي من عدمه، وبناءاً على هذا الاستنتاج تم التمييز بين موقفين:.

أ. في ظل ظروف الانتعاش والاستقرار الإقتصادي أو في حالة التوازن عند مستوى الاستخدام الشامل كما وصفها الكلاسيك، كانت الدولة محايدة، لا تتدخل في الشأن الإقتصادي، وكان الإقتصاد حراً، ومجال الاختيار واسعاً وتلقائياً سواء على الصعيد الجزئي (المستهلك والمنتج) أو على صعيد الإقتصاد الكلي، في ظل المدى الواسع من البدائل الذي تتيحه عملية التنمية للمجتمع.

ب. في ظل ظروف الركود والانكماش الغقتصادي وارتفاع مستويات البطالة والابتعاد عن حالة التوازن الإقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل، تدخلت الدولة باستخدام أدوات

السياسة الإقتصادية، لتؤكد على أن تدخل الدولة كان أمراً لا غنًى عنه في عمل آليات السوق ومعالجة حالات الفشل أو إخفاق السوق. فقد تبين أن هناك حالات يعجز فيها السوق عن تحقيق الكفاءة في عملية تخصيص الموارد.

- أن القرار الإقتصادي في دول المنظومة الاشتراكية السابقة كان متغير تابع لأيديولوجيا النظام السياسي وكانت هذه الأيديولوجيا وهي الماركسي . اللينية توصي بضرورة كلكية الدولة لوسائل الإنتاج والثروة، وإزاحة القطاع الخاص خارج ميدان النشاط الإنتاجي باعتبار هذا نشاط إقتصادي يقوم على استغلال الطبقة العاملة.
- أن القرار الإقتصادي في معظم الدول النامية متغير تابع لردود أفعال النظام السياسي على الضغوط الخارجية والداخلية، بعدها يتحول هذا القرار إلى توجهات لرسم الخطوط العامة للسياسة الإقتصادية وبضمنها السياسة الإقتصادية والموقف من القطاع الخاص. فاستمرار الأزمات التي تواجه قسم كبير من الدول النامية أدى إلى تعريضها لتأثيرات الضغوط الخارجية بأنواعها المختلفة الإقتصادية و/أو السياسية لإجبارها على تغيير توجهاتها السياسية عامة والإقتصادية بشكلٍ خاص. وساعد هذا المناخ على التحول بسرعة وسهولة من الفكرة إنقيضها. فتحولت بعض الدول النامية إلى أيديولوجيات التنمية بقيادة القطاع العام والتخطيط المركزي التي طبقتها في الستينات والسبعينات إلى أيديولوجيات الخصخصة ونظام السوق، مع مطلع الألفية الثالثة ومع تزايد دور الشركات العابرة للقومية والمؤسسات الدولية التي تعمل على توسيع نطاق عملية العولمة.

5. عنوان الدراسة: عوائق التنمية الإقتصادية في السودان دراسة حالة ولاية النيل الأزرق.

وغطت الدراسة الفترة من 1997 . 2009م (الخرطوم 2009م)[1]. **الباحث:** النسيم شوقار آدم.

- **نوع الدراسة:** ماجستير جامعة السودان.
- **سنة الدراسة:** 2009م.
- **مشكلة الدراسة:**

التعرف على المشاكل الأساسية التي تواجه التنمية الإقتصادية في الدول النامية والسودان بصفة عامة وولاية النيل الأزرق بصفة خاصة.

---

1 النسيم شوقار آدم،2009م، عوائق التنمية الإقتصادية في السودان دراسة حالة ولاية النيل الأزرق، جامعة السودان، ماجستير، غير منشورة.

- **هدف الدراسة:**

معرفة احتياجات الولاية التنموية فيما يتعلق بالمشروعات ذات الأهمية الإقتصادية والاجتماعية الملائمة لطبيعة وظروف الولاية المختلفة . معرفة مدى فاعلية القطاعات الإقتصادية في إحداث التنمية بالولاية . التوصل لتوصيات تساعد في وضع الحلول لمعوقات التنمية بولاية النيل الأزرق.

- **فرضية الدراسة:**

- ضعف التخطيط التنموي السليم على المستوى القومي أضعف من خطط وبرامج التنمية بولاية النيل الأزرق.
- ضعف التخطيط التنموي السليم على المستوى القومي أضعف من خطط وبرامج التنمية بولاية النيل الأزرق.
- عدم التنسيق بين قطاعات التنمية في ولاية النيل الأزرق أضعف من جهود التنمية بالولاية.
- ضعف الاستثمار والتصنيع بولاية النيل الأزرق أضعف من فرصة تحقيق التنمية بالولاية.
- ضعف البنيات التحتية خاصة الطرق والمواصلات أثر على دقة المعلومات وفاعليتها في خطط التنمية.
- طول فترة الخريف ووعورة الطرق جعل الوصول لبعض مناطق الولاية والإستفادة من مواردها صعباً.
- ضعف التمويل وعدم وجود سياسات تمويلية واضحة في الولاية أثر سلباً في وضع وتنفيذ خطط التنمية.

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الورقة على المنهج الوصفي وتوصلت من خلال ذلك إلى إلى النتائج التالية:

- ضعف التخطيط التنموي السليم على المستوى القومي أضعف من خطط وبرامج التنمية بولاية النيل الأزرق.
- عدم التنسيق بين قطاعات التنمية في ولاية النيل الأزرق أضعف من جهود التنمية بالولاية.
- ضعف الاستثمار والتصنيع بولاية النيل الأزرق أضعف من فرصة تحقيق التنمية بالولاية.
- ضعف البنيات التحتية خاصة الطرق والمواصلات أثر على دقة المعلومات وفاعليتها في خطط التنمية.
- طول فترة الخريف ووعورة الطرق جعل الوصول لبعض مناطق الولاية والإستفادة من مواردها صعباً.

- ضعف التمويل وعدم وجود سياسات تمويلية واضحة في الولاية أثر سلباً في وضع وتنفيذ خطط التنمية.

- **التوصيات:**

1. وضع خطط عملية ومدروسة للاستفادة من موارد الولاية وتوجيهها التوجيه الأمل لخدمة أغراض التنمية.
2. مضاعفة الاهتمام من المركز بالولاية وزيادة حصة التمويل الاتحادي على المشروعات التنموية بالولاية.
3. العمل على إيجاد إليه للتنسيق بين القطاعات الإقتصادية.
4. العمل على إيجاد مصادر تمويل متنوعة لمشروعات التنمية بالولاية.
5. نشر الوعي التنموي لدى إنسان الولاية لتفعيل مشاركته في عملية التنمية وذلك من خلال برامج تعد وتنفذ بواسطة إدارة التخطيط والتنمية بالولاية.

- **أوجه الاختلاف بين الدراسة والدراسات السابقة:**

من خلال سرد الدراسات السابقة نجد أن هذه الدراسات قد تناولت معوقات التنمية الإقتصادية بشكل جزئي لمناطق محددة (ولاية النيل الأزرق، ولاية كسلا) وبشكل كلي في حالة التبعية الإقتصادية وتمويل التنمية على إختلاف الفترات الزمنية بالرغم من أن هذه الدراسات قد تناولت المنهج الوصفي.

الفرق بين الدراسة والدراسات السابقة يمكن أن الدراسة تتناول معوقات التنمية الإقتصادية في الدول النامية بصفة عامة والسودان على وجه الخصوص، وتختلف فيما بينها في الفترة الزمنية وتعبر أحدث دراسة تناولت هذا الموضوع.

أيضاً يأتي اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت فترة زمنية بعد إنفصال جنوب السودان أي أنها تتناول الفترة مابين الأعوام 2011 ـ 2015م.

الفصل الأول

ماهية التنمية الإقتصادية

المبحث الأول

مفهوم ونظريات النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية في الدول النامية

إن كل من التنمية والنمو الإقتصادي تتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية على العكس فإن التنمية زيادة لكنها ليست تلقائية بل بفعل قوى معينة وتؤدي إلى تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية أي أنها تتضمن من حيث المفهوم قوى معينة وتؤدي إلى تغيير في الهياكل الإقتصادية والإجتماعية أي أنها تتضمن من حيث المفهوم أوسع من ذاك المتعلق بالنمو لأنها تتضمن بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وغالباً ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الإقتصاد المختلفة.

النمو والتنمية:

كلمة النمو والتنمية كلمتان مترابطتان، وتستخدمان جنباً إلى جنب، ويختلف النمو عن التنمية ولكن كل منهما يعتمد على الآخر؛ لوصف النجاح في تحقيق الأهداف أو الوصول إليها، وهما من الدراسات المهمة في العصر الحديث، ويشكلان الجزء الأكبر في حياتنا.

أما بالنسبة لهوريس فإن التفرقة تتم بناءً على ما إذا كان هنالك تغيير بنياني (هيكلي) في الاقتصاد أم لا؟ ففي رأيه إذا حدث تغيير في الهيكل الاقتصادي أثناء عملية النمو فإن ما يحدث هو تنمية اقتصادية. أما في حالة لم يتحقق هذا التغيير الهيكلي فإن ما يحدث نمو اقتصادي[1].

النمو:

النمو هو تغير في الجوانب المادية، ويعتبر عملية مادية تتوقف في مرحلة الاكتفاء منه، ويعد جزءاً من التنمية، وله نوعان كمي ونوعي ويمكن قياسه بدقة، ويوجد هناك نمو بشري، ونمو اقتصادي وأنواع أخرى من النمو، تقوم على المبدأ ذاته.

- النمو البشري: يستند النمو البشري على الأحداث البيولوجية التي تسببه له، ومنها أن ينمو الجسد بشكل طبيعي في المراحل المبكرة من حياتك.
- النمو الاقتصادي: هو مفهوم يعبر عن الزيادة في مستوى البلاد الحقيقي من الناتج القومي التي يمكن أن تسببها الزيادة في نوعية الموارد، أو الزيادة في كميتها، والتحسينات التكنولوجية، أو يعبر

---

[1] حمديه زهران 1995م: التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص161.

عن الزيادة في قيمة السلع والخدمات التي تنتجها القطاعات المختلفة، ويمكن قياسه من خلال الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لدولةٍ معينة.

بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو:

1. **مفهوم التخلف الإقتصادي:** ظهر التخلف الإقتصادي عادة بعد مدة طويلة من النمو ويميزه إنخفاض حجم النشاط الإقتصادي، أي نقص الناتج الوطني، كما يمكن أن يكون التخلف مرافق للتطور الإقتصادي إذا كان معدل إنخفاض الدخل الوطني أقل من معدل إنخفاض السكان.

ويمكن الحكم على بلد ما أنه متخلف من خلال بعض الخصائص وهي :

- إنخفاض متوسط الدخل الفردي الحقيقي.
- خصائص عناصر الإنتاج.
- خصائص النشاط الإقتصادي.

ففي الدول المتخلفة يكون الدخل الفردي الحقيقي ضعيف إضافة إلى إتسام الإنتاج بالإعتماد على اليد العاملة غير المؤهلة، وكذا تركز النشاط الإقتصادي في الزراعة وبيع المواد الأولية .

كما يمكن تشبيه الدول المتقدمة بآلة كل الأفراد فيها يؤدون وظائفهم بصفة متناسقة تسمح بالسير الحسن لهذه الآلة. أما الدول المتخلفة فإن وظائف أفرادها منفصلة نتيجة كونها بلدان مستغلة أو أن قطاعات إقتصادها مستقلة عن بعضها البعض.

2. **مفهوم النمو الإقتصادي:**

يعتبر مفهوم النمو الإقتصادي مفهوماً كمّيا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعّرف" النمو الإقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد. كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الإقتصادي والذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الإقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الإقتصادي المتتالي. وبمأن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فإنه يأخذ بعين الإعتبار نصيب الفرد من الناتج أن معدل نمو الدخل الفردي[1] .

ووفق ماسبق فإن النمو الإقتصادي يتجلى في :

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين
- إرتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو الإقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم إقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً

[1] الدخل الفردي: هو عبارة عن الناتج الوطني مقسوماً على عدد السكان في الدولة .

لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع إقتصادي[1].

3. مفهوم التنمية الإقتصادية:

النمو هو التحسن الكمي لمجمل الإقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الإقتصادي حتى نضمن إستمراره.

وتعرف التنمية بأنها: سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو. كما تعرف أيضاً بأنها " مجموع التغيرات الإقتصادية والإجتماعية المرافقة للنمو.

إذا كان النُّمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنُّمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النُّمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره . فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها"سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النُّمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو".

ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية" .

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل".

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية،الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع .

ويرى بونيه "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو

---

[1] حمديه زهران: مرجع سابق، ص161.

لابد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البنياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية أكثر شمولاً من مفهوم النُّمو الاقتصادي؛ حيث إن التنمية الاقتصادية تتضمن . بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها - إجراء تغييرات في هيكل الناتج، الأمر الذي يتطلب إعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومنه نستطيع القول:إن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية هذا النُّمو من خلال ضمان استمرار تدفُّق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد حاجات الأفراد، والموجه للاستثمار [1].

جدول يوضح الفرق بين النُّمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[2].

النُّمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
• يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. • يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. • لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. • لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	• عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده. • تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. • تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. • تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

يمكن تعريف التنمية أيضاً بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النُّمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النُّمو واتِّزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"[1].

---

[1] مقدم مصطفى، بحث حول النُّمو الاقتصادي، www.startimes.com.

[2] بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة-بومرداس، 2008-2009، ص: 4.

ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الإقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع[2].

ويرى بونيه "أن النُّمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويرًا فعالاً وواعيًا؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النُّمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النُّمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخَلْق تنظيمات أفضل".

تعددت الآراء حول مفهوم التنمية ويمكن إيرادها فيما يلي[3]:

(تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايدولوجية).

كما تعرف بأنها (الشكل المعقد من الإجراءات أو العمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في مضمون واتجاه وسرعة التغير والثقافي والحضاري في مجتمع من المجتمعات بهدف إشباع حاجاته).

وتعرف كذلك بأنها ظاهرة اجتماعية نشأت مع نشأة البشر المستقر فزاد الإنتاج وتطورت التجارة وظهرت الحضارات المختلفة على أرض المعمورة).

كما تعرف (بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية).

ومن خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

---

[1] مقدم مصطفى، بحث حول النُّمو الاقتصادي، مرجع سابق.

[2] صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الإقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 - 2010، ص4.

[3] أحمد الدوري 1983م ، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،، ص44.

1. تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.
2. التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.
3. تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع.

وعليه فإن التعريف الإجرائي للتنمية كما يلي: (التنمية هي عملية شاملة ومستمرة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة).

بعض نظريات التنمية الإقتصادية المفسرة للحالة في الدول النامية

أولاً : نظريات التنمية الإقتصادية:

لا بد من الحديث عن نظريات التنمية الإقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار، ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الإقتصادية وتم اختيار عدد منها كما يلي:

ا- نظريات النمو(*) قبل الحرب العالمية الثانية:

1. **نظرية آدم سميث** (Adam Smith): وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وكان كتابه: **ثروة الأمم Welth of Nations عام 1776** يهتم بمشكلة التنمية الإقتصادية وان كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه، والتي تحمل سمات مهمة منها:

أ. **القانون الطبيعي:** اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الإقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، ومن ثم فانه كل فرد مسئولاً عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرعى مصالحه، وأن هناك يدا خفية Invisible Hand تقود كل فرد وترشد إليه السوق، وأن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته، وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة، لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد الوطني، وعليه فلا بد من الحرية الإقتصادية.

ب. **تقسيم العمل:** وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى الناتجة للعمل.

ج. **تراكم رأس المال:** يعد ضروريا للتنمية الإقتصادية، ويجب أن يسبق تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر، ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

(*)- نستخدم هذا المصطلح تأسيسا على أن مصطلح التنمية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإن النظريات التي جاءت قبل هذا التاريخ جاءت حسب الباحثين الاقتصاديين تحت تسمية نظريات النمو.

د. **دوافع الرأسماليين على الاستثمار:** إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح، وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ. **عناصر النمو:** تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال، ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم، وهو ما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و. **عملية النمو:** يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل[1].

2. **نظرية جون ستيوارت ميل:** ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الإقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها:

- التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الإقتصادية.
- أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فان الأرباح تمثل النسبة مابين الأرباح والأجور، فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.
- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس، وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.
- ميل من أنصار سياسة الحرية الإقتصادية، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى، وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

3. **نظرية شومبيتر :(Joseph Schumpeter):** تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي. وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الإقتصادية عام 1911، وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939.

[1] مرجع سابق ص23.

تفترض هذه النظرية اقتصادا تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لاتوجد بطالة اختيارية. ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ: التدفق النقدي، وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج أو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحّول مجال استخدامها.

أما الأرباح، فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

نظريات التنمية الإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية:

جاءت هذه النظريات لتحلل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها.

وقد انقسمت نظريات التنمية الإقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين، اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات)، واتجاه أخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

1. **نظرية مراحل النمو: روستو (W.W. Rostow):** قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت ويتمان روستو سنة 1960م، والتي لقيت صدى كبير. شغل روستو منصب أستاذ في التاريخ الاقتصادي في جامعة كمبريدج.

هذه النظرية عبارة عن مجموعة من المراحل الإقتصادية المستنبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في 05 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"، وهي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة التهيؤ للانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج، ومرحلة الاستهلاك الوفير وفيما يلي التفصيل:

أ. **مرحلة المجتمع التقليدي:** تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات العصر التاريخي الأول، أي ما قبل التاريخ، ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد.
- تمسك المجتمع بالتقاليد والخرافات.
- تفشي الإقطاع.

- انخفاض الإنتاجية.

- ضآلة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد قدم روستو مثالا عن دول اجتازت هذه المرحلة كـ: الصين، دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بعض دول أوربا، وهذا في القرون الوسطى.

ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا، وبطيئة الحركة، كما أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحإلى مازالت تعيش هذه المرحلة مثل: بعض مجتمعات جنوب الصحراء الأفريقية، مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.

ب. **مرحلة التهيؤ للانطلاق :** وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها:

* حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي.

فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

- بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به.
- بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).
- بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.
- بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.
- ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات،..).

لكن مع ذلك كله، يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض، وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: ألمانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين (19 و20م).

ج. **مرحلة الانطلاق:** وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها. ومن مظاهرها:

- إحداث ثورة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.
- النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.
- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5 بالمائة وأقل إلى أكثر من 10 بالمائة.
- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا.

* رغم أن هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقى متمسكاً بالأساليب الإنتاجية التقليدية.

وضرب روستو مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة: روسيا بين 1890و 1914، اليابان بين 1878 و 1900.

كما يرى روستو أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها ما بين 20 و30 سنة.

د - مرحلة النضج: وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:

- استكمال نمو جميع القطاعات الإقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي.
- انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.
- ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.
- ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- تقدم المجتمع ونضوجه فكرياً و فنياً.

هـ . مرحلة الاستهلاك الوفير: وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:

- يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.
- الدخل الفردي مرتفع جدا.
- لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء، السكن، الكساء،.. الأهداف الرئيسة للفرد.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

المبحث الثاني

مفهوم الدول النامية

ماهية الدول النامية؟

هي دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة، وتحتوي على قاعدة صناعية متخلفة، وتحتل مرتبة منخفضة في مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول أخرى. حيث لا يوجد معيار عالمي متفق عليه حول مايجعل دولة ما متقدمة وأخرى نامية، ولكن هناك مؤشرات يمكن القياس عليها مثل الناتج المحلي الاجمالي للفرد. ولا ينبغي الخلط بين مصطلحي "الدول الأقل تقدما" و"الدول النامية". وتم انتقاد المصطلح من بعض الدول لانه يستند إلى معايير غربية[1].

خلفية:

تاريخ الدول النامية:

أول من استعمل مصطلح الدول النامية هو الرئيس الامريكي هاري ترومن عام 1949م وخاطب المجتمع العالمي ان يساعد هذه الدول للخروج من التخلف والفقر[2]، فانشق من العلوم الإقتصادية فرعا يسمى بأقتصاد التنمية ، فظهروا علماء وباحثين مثل (مردال) الذي صاغ نظرية السببية الدائرية والتراكمية ليجد سبيلا من مأذق التخلف .

اما مصطلح العالم الثالث : فهو مصطلح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي يقصد به الدلالة علي الدول التي لاتنتمي إلى العالمين الاول والثاني وهما الدول الصناعية المتقدمة.

أستعمل تعبير العالم الثالث لأول مرة سنة 1952م في مقال صدر للاقتصادي والسكاني الفرنسي (الفريد سوفيه) في إشارة إلى الدول التي لاتنتمي إلى مجموعة الدول الغنية (امريكا الشمالية واوربا الغربية وأستراليا واليابان وجنوب افريقيا) ولا إلى الدول الشوعية (الاتحاد السوفيتي والصين وأوربا الشرقية).

وقد استوحي سوفيه هذه التسمية من الفئة الثالثة في المجتمع الفرنسي اثناء النظام القديم قبل الثورة الفرنسية .

والدول النامية هي دول ذات مستوى معيشي منخفض مقارنة بالدول المتقدمة ولا يستقيم فيها التوازن بين سرعة النمو السكاني ودرجة التقدم الاقتصادي .

وتعاني هذه الدول من التخلف الاقتصادي ، إذ يرى بعض الدارسين أن دول العالم الثالث هي التي لم تستفد من ثورة القرن التاسع عشر الصناعية، وعلى هذا تعد دولا اخذه في النمو أو دولا متخلفة .

لا يوجد تعريف مقبول عالمياً "للدولة النامية". وأن "معظم التفسيرات التى تقدمها المنظمات الدولية حول الدول النامية هى بنود فنية مستخدمة للملائمة فى التعامل فى الشئون الدولية والتجارة.

---

[1] Karma Ura. "The Bhutanese development story17 اطلع عليه بتاريخ ."September 2012.
[2] https://ar.wikipedia.org.

ان الدولة النامية بالمعنى الضيق هى احدى الدول الاسيوية أو الافريقية او الأمريكية اللاتينية التى اعتادت ان تكون مستعمرة او شبه مستعمرة او تنتمى لادارة دولة اخرى. وبالرغم من الاستقلال الان فان اقتصاديات هذه الدول تظل متخلفة .

ولكن بالمعنى الاوسع فان أى دولة لا تنتمى إلى ما يسمى بمجموعة " الدول المتقدمة" هى دولة نامية.

والان فان وضع الدول النامية فى فئات حددتها بعض المنظمات الدولية يستخدم بشكل أكثر شيوعاً.

ومن اجل المساعدة فى تحديد الدول الأكثر تضررا من ازمة البترول العالمية قسمت الامم المتحدة الدول النامية إلى ثلاث مجموعات . "الاقل" تقدما " و"الدول النامية غير المصدرة للبترول " و اعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

وفيما يتعلق بمعدل دخل الفرد فان الامم المتحدة تقسم مجموعة الدول النامية فى خمس فئات وفقا للتنمية الإقتصادية و الاجتماعية . الدول الأقل تقدما والدول ذوات الدخل الأقل والدول ذوات الدخل المتوسط المنخفض والدول ذوات الدخل المتوسط العالي والدول ذوات الدخل المرتفع .

ويستخدم البنك الدولى نفس الاطار الاساسى بالرغم من انه يجعل عتبات كل فئة اقل مما تفعل الامم المتحدة. وباستخدام اسلوب صرف النقد الاجنبى فى حساب الدخل فان البنك الدولى يقسم الدول إلى اربع مجموعات . دول منخفضة الدخل ودول متوسطة الدخل المنخفض ودول الدخل المتوسط العالي ودول الدخل المرتفع.

ويقوم برنامج الامم المتحدة للتنمية بتطوير مؤشر للتنمية البشرية. وعن طريق قياس توقع العمر والتعليم ونصيب الفرد من مستوى اجمالي الناتج المحلى ويقسم الدول إلى دولة ذات نمو عال ودولة ذات نمو متوسط او دولة ذات نمو منخفض.

مما يذكر ان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقسم الدول النامية والمناطق إلى اربعة مجموعات : دولة ذات دخل منخفض و دولة ذات دخل متوسط ودولة صناعية جديدة واعضاء اوبك. (شينخوا)[1].

مفهوم الدول النامية :

إن هذا المفهوم لا يعني في البداية ثلث العالم، لأن كل المقاييس المستعملة لا يمكن أن تؤدي إلى تطابق العالم الثالث مع ثلث العالم[2].

كذلك هناك صعوبة في جعل مفهوم العالم الثالث متطابقا مع القارات الثلاثة: أمريكا اللاتينية، آسيا (مثلاً حالة اليابان).

---

[1] arabic.people.com.

[2] http://ffesj.forumaroc.net/t883-topic.

لذا يبقى علينا أن نستعمل محددات أخرى (متفاوتة الأهمية) للإحاطة بهذا المفهوم وهي[1]:

- **التحديد الجغرافي**: ويقصد به انتشار جغرافي معين، لكن غير محدد بدقة. فهو قبل المرحلة الاستعمارية كل ما ليس بأوربا، لكن خلال هذه المرحلة انفصلت مجموعة من الأقاليم من "العالم الثالث" وأصبحت تنتمي إلى أوربا (مثلا الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا...). أما بعد زوال الاستعمار فقد أصبح هذا المجال يشمل مجموع الأراضي، الواقعة في إفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا، حيث تشكل الشعوب غير الأوربية غالبية السكان.

ويمكن أن نشير هنا أيضا إلى لتحديد المناخي الذي يربط بين دول العالم الثالث والمناخ الاستوائي والمداري الغالب في معظم المساحات من هذا المجال الجغرافي.

- **التحديد البشري:** يجد العالم الثالث هويته من هذه الزاوية في التنوع القومي. فالعالم الثالث هو كل مكان لا تشكل فيه الشعوب الأوربية أغلبية السكان.
- **التحديد التاريخي:** ويلاحظ هنا أن مركز الحضارات القديمة (المصرية، السومرية، الصينية، الهندية...) والإمبراطوريات الأولى قد تشكلت في مجالات جغرافية تنتمي إلىوم إلى العالم الثالث.
- **التحديد السياسي:** وهو التحديد الذي يطبق بين العالم الثالث وبين "الطبقة الثالثة" في التاريخ الفرنسي. فالعالم الثالث في مواجهة الدول المتقدمة بنفس الدور الذي قامت به البورجوازية تجاه طبقتي النبلاء والكهنوت.
- **التحديد الاقتصادي**: ويتعلق الأمر هنا بتحديد يتوخى الدقة : دول العالم الثالث هي دول متخلفة أم دول سائرة في طريق النمو أم دول نامية ؟

كلمة نامية: في معجم المعانى الجامع معنى نامية (اسم) والجمع نامون ونوام.

المؤنث: نامية والجمع ناميات ونوام

النامي: اسم فاعل من نمى بمعنى يزداد

البلدان النامية: هي البلدان الساعية إلى تحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي .

الدول النامية: هي الدول التي لا يعيش افرادها في مستوى صحي او اقتصادي أو أمني جيد[2].

وهنالك من يصنف الدول النامية على اساس معدل الدخل وهو ما يختلف مع تصريحات وكتب المفكرين السنوات الاخيرة .

ايضا تعرف الدول النامية بأنها الدول التي لم تستغل ثرواتها الطبيعية والبشرية إلى اقصى حد ممكن ولديها نقص في الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والاتصالات .

---

[1] عبد الهادي بوطالب1981م ، النظم السياسية العالمية المعاصرة، دار الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.

[2] معجم المعاني الجامع،الموقع: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar.

دول تتسم بمعيار منخفض لمستوى المعيشة وقاعدة بيانات صناعية متخلفة وتحتل مرتبة منخفضة فى مؤشر التنمية البشرية مقارنة بدول اخرى .

تعريف الدول النامية:

مصطلح يطلق على بلدان العالم الفقيرة. وقد أُطلق على هذه البلدان في الماضي اسم البلدان المتخلفة ولكنَّ أكثر الاقتصاديين يفضلون الآن، اسم البلد النامي، أو البلد الأَقل نمًوا .يعاني البلد النَّامي نقصًا في الطعام وقِلَّة في مصادر الطَّاقة، وله ناتج وطني اجمالي منخفضٍ. والنَّاتج الوطني الاجمالي هو قيمة جميع السِّلع والخدمات التي ينتجها أَي بلد في سنة واحدة[1].

وكثيًرا مايصنِّف الاقتصاديون البلدان على أساس النَّاتج الوطني الاجمالي للفرد، أَي النَّاتج الوطني الاجمالي مقسوًما على عدد السُّكَّان[2].

يتزايد السُّكَّان بكثرة في غالبية البلدان النَّامية. ومردّ ذلك بالدَّرجة الأولى إلى انخفاض نسب الوفيات مع بقاء نسب المواليد مرتفعة. وكثرة السكان إذا توافرت عوامل إعدادهم تشكّل تزايدًا في الثروة ولا شكّ لأن الفرد الإنساني كائن منتج. وهو في ذاته ثروة عظيمة بل هو أساس استثمار سائر الثروات.

ولكن الزيادة السكانية عند قصور عوامل الإِنتاج تسّبب مزيدًا من الضغوط على الموارد الشَّحيحة، ورأس المال المادي، كالآلات وأنظمة النّقل الفعَّالة، التي تُعَدُّ قليلة جدًا في الأَقطار النَّامية[3].

وينطبق القول ذاته على رأُس المال الاجتماعي كالتَّعليم الجيد والأَنظمة الصِّحيَّة، واستقرار الحكم. ويؤدِّي المرض، والأُميَّة، ونقص المعدَّات، إلى إبقاء الإنتاج الزِّراعي والتِّجاري متدنِّيين.

وهذه العوامل بالغة الضَّرر في المناطق الرِّيفية حيث يعيش أَكثر النَّاس في البلدان النَّامية، ويعتمد النَّاس على محصول رئيسي أو اثنين، ويعانون كثيًرا إذا ما أَصاب القَحْطُ هذه المحصولات.

تقوم بعض الأَقطار الأَكثر غِنًى أحياًنا بمساعدة بعض الأقطار النَّامية في التَّغلُّب على الفقر، لكنَّ التَّقدُّم ليس متساوًيا. إذ تصبح بعض الأَقطار أَكثر فقًرا، ولاسيَّما في إفريقيا، ولايزال ثلاثة أَرباع سكان العالم يعيشون في البلدان النَّامية.

ومشكلة البلاد النامية معقدة ولها أسباب تاريخية؛ فإن أغلب البلدان النامية وقعت تحت السيطرة الاستعمارية لما فيها من ثروات عظيمة طمع فيها المستعمرون.

[1] د. محمد صقر، د. محمد معن ديوب، وآخرون، واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية ـ سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (3)، 2005، ص113.

[2] من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

[3] https://www.hawaalive.com.

ولا تزال هذه الثروات نهبًا بين الدول القوية الطامعة، التي إذا أرادت شيئًا من هذه الدول أخذته بأبخس الأثمان، في حين تقدم منتجاتها للدول النامية بأبهظ الأثمان. لقد اختفت فضائل الصدق والعدل والأمانة والتعاون في العالم الآن وساد التعامل الذي توجهه المصالح الخاصة.

تعّرف على أنها مجموعة الدول التي لم تحسن استغلال الثروة البشرية والطبيعية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن، كما وتعاني من نقص في خدماتها الأساسية، كالتعليم والصحة، وعددها 130 دولة، ويطلق في بعض الأحيان على هذه الدول مصطلح دول العالم الثالث، ويعيش فيها من السكان ما تقارب نسبته السبعين بالمئة من اجمالي سكان العالم، ويبلغ إنتاجها الزراعي نسبة خمس وثلاثين بالمئة من مجمل إنتاج العالم، في حين أنّ الإنتاج الصناعي يعادل سبعة بالمئة من إنتاج العالم للصناعة. أسباب تراجع الدول النامية.

الأسماء التي تطلق علي الدول النامية:

- يطلق عليها دول العالم الثالث .
- البلدان النامية .
- البلدان السايرة في طور النمو .
- الدول المتخلفة .

ويبلغ عددها 130 دولة يعيش فيها أكثر من 70% من سكان العالم وانتاجها الصناعي 7% من الانتاج العالمي والانتاج الزراعي 35% من الانتاج العالمي للزراعة.

الهياكل المختلفة للدول النامية:

يمكن تحديد ومعرفة التباين الهيكلي بين الدول النامية من خلال النظر لثماني نقاط أساسية وهي[1]:

1. حجم الدولة (الموقع الجغرافي، المساحة، السكان، الدخل).
2. الخلفية التاريخية والاستعمارية للدولة.
3. الموارد المادية والبشرية المتوافرة لدى الدولة.
4. المكونات العرقية والطوائف الدينية للدولة.
5. الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص لديها.
6. طبيعة الهيكل الصناعي للدولة.
7. درجة الاستقلال عن الاقتصاد الخارجي والقوى السياسية الخارجية بالنسبة للدولة.
8. توزيع مراكز القوى.

[1] محمد نبيل الشيمي: الحوار المتمدن، العدد 2538، 2009/1/26م.

خصائص ومشكلات الدول النامية[1] :

1. تفكك الهياكل الإقتصادية للدّول النامية وضعف إنتاجها، ومن أبرز مظاهر ذلك ظهور قطاعاتٍ متفاوتةٍ بين قطاعِ الفلاحة والصناعة والخدمات، إذ ظهر ضعف التصنيع في هذه البلاد، وتأخرها في المجال التكنولوجي وفي قطاع الخدمات.
2. ضعف الإنتاج؛ إذ أظهر تفكّك الهياكل الإقتصاديةضعفاً ملحوظاً في الهياكل الإقتصادية ما أدّى إلى الحدّ من مساهمة الدّول النامية ومشاركتها في التجارة العالمية، فظهر النّقص الحاد في إنتاجها.
3. بلدان حديثة الإستقلال .
4. إنخفاض الدخل الفردي .
5. نقص الغذاء (كماً ونوعاً) .
6. انعدام التوازن بين التقدم الاقتصادي والنمو السكاني .
7. إنتشار البطالة.
8. تفشي الأمية.
9. تدني الخدمات الصحية والتعلمية.
10. ضعف وقصور البنية الاساسية.
11. نخفاض مستويات الدّخل الفردي في الدّول النامية، وبالتالي تراجع مستويات المعيشة.
12. ارتفاع نسبةِ الدّيون الخارجية نتيجة اضطرابِ موازينِ المدفوعات واختلالها.

الخصائص المشتركة للدول النامية:

- يمكن حصر الخصائص المشتركة بين الدول النامية في ثمانية عناصر وهي[2]:

1. انخفاض مستويات المعيشة والتي يمكن توصيفها بأنها تتمثل في انخفاض الدخل ودرجة عدم المساواة وتدهور الصحة وعدم تقدم التعليم وزيادة الأمية.
2. انخفاض إنتاجية عنصر العمل.
3. المعدلات المرتفعة للنمو السكاني وأعباء الإعالة
4. زيادة وارتفاع معدلات البطالة
5. الاعتماد المتزايد على الإنتاج الزراعي وصادرات المنتجات الأولية.
6. شيوع ظاهرة عدم كمال الأسواق ومحدودية المعلومات وعدم كمالها.

[1] http://www.bayt.com.
[2] http://site.iugaza.edu.

7. التبعية الإقتصادية للخارج.
8. انخفاض كل من معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار .
9. الاعتماد علي الانتاج الزراعي
10. قلة المدخرات
11. التفاوت في توزيع الدخل.
12. إنخفاض متوسط الدخل.

المبحث الثالث:

معوقات التنمية الإقتصادية في الدول النامية

المعوقات الداخلية للتنمية الإقتصادية:

تعاني الدول النامية من بعض المعوقات التي تقف عقبة في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية، وهذه المعوقات تنقسم إلى معوقات داخلية وهي: أسباب داخلية تقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الإقتصادية بالإضافة إلى المعوقات الخارجية والتي تعتبر أحد أسباب تخلف الدول النامية وتأخرها عن دول العالم المتقدمة.

تتناول الدراسة في الفصل الثالث وفي المبحث الأول تحديداً المعوقات الداخلية التي تقف في طريق تحقيق التنمية في الدول النامية حيث تنقسم هذه المعوقات إلى معوقات اقتصادية واجتماعية وسياسية وإدارية.

أولاً : المعوقات الإقتصادية[1]:

1.معوقات متعلقة بالإنتاج:

تعاني أغلب الدول النامية من ضعف الإنتاج والإنتاجية ومن الملاحظ أن ضعف وانخفاض مستوى الإنتاجية، ومن الخصائص العامة للدول النامية سواء كان ذلك على مستوى الإنتاج الزراعي أو الإنتاج الصناعي أو الخدمي، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة منها: انخفاض المستوى التقني والإنتاجي وعدم توافر عناصر الإنتاج جميعها بالكميات اللازمة، ومن الواضح أن الدول النامية تستخدم أساليباً متخلفة في الإنتاج، ففي الزراعة لازالت استخدام الطرق البدائية هي الأساس في معظم هذه الدول وكذلك في الصناعة، بالرغم من أن بعض الدول النامية قد استخدمت الطرق الحديثة في الصناعة والزراعة إلا أنها لا تزال تعاني من ضف الإنتاج والإنتاجية هو السبب الذي جعل من تلك الدول تعاني من عدم الاكتفاء الذاتي والنقص في أغلب احتياجاتها خاصةً في مجال الغذاء كذلك تلجأ للاستيراد لتكملة النقص بالرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية ولكن تخلف وسائل الإنتاج وضعف الإمكانيات المادية والبشرية أحد الأسباب التي تقف عائقاً في طريق الإنتاج وهي:

1. شح الموارد التمويلية التي تمكن المنتج من استخدام التكنولوجيا الحديثة وندرة الأيدي العاملة المهرة في الصناعة.
2. إرتفاع أسعار المنتجات المحلية بسبب إرتفاع تكاليف الإنتاج وتخلف طرق الإنتاج.
3. عدم المقدرة على الابتكار.
4. انخفاض جودة السلع.
5. وجود طاقات عاطلة بالصانع لعدم تشغيلها بكامل طاقتها الإنتاجية.

[1] د. عبد العظيم سليمان المهل: التنمية الإقتصادية والتخطيط الاقتصادي، محاضرات لطلاب البكلاريوس، ديسمبر 2007م، ص117.

الاعتماد على القطاع الزراعي وصادرات المنتجات الأولية[1]:

الإنتاج الأولي (زراعة، تعدين) حيث يبلغ النصيب النسبي للزراعة 14% من الناتج المحلي في الدول الأقل نمواً في حين أنه لا يتجأوز 3% في الدول المتقدمة[2]. وهذا الوضع يدل على جمود الهيكل الإنتاجي والتركيز هنا يعرض الاقتصاد على مخاطر، وهذا التركيز يمكن إرجاعه إلى أسباب تاريخية تعود إلى السيطرة الاستعمارية التي كانت تحرص على جعل البلاد المستعمرة مصدراً للمواد الخام لصناعاتها. والمواد الغذائية الرخيصة لسكانها وكانت الاستثمارات الأجنبية تركز على تنمية التجارة خاصة قطاع التصدير/ صناعة استخراجية، الذهب في جنوب أفريقيا، النحاس في شيلي والكنغو بجانب مزارع الشاي في سيلان والمطاط في الملايو وأندونيسيا، كما كانت الاستثمارات توجه بصفة عامة نحو مشروعات النقل والمواصلات (سكك حديدية، موانئ) لنقل المنتجات الأولية إلى أسواق الدول المستعمرة ولم يحظ قطاع الصناعة إلا بالقليل من الاستثمارات.

وهناك ميل إلى إنتاج سلعة أو سلعتين مثال ذلك القطن والجوت في باكستان، القطن والصمغ العربي في السودان، القطن في مصر، البن في البرازيل، الكاكأو في غانا، والبترول في فنزويلا.

نجد أن المنتجات الأولية (مواد خام ومواد غذائية) تشكل أكثر من 70% من جملة صادرات الدول النامية غير الآسيوية بينما تبلغ صادرات المنتجات المصنعة 29%، وبالمقارنة تبلغ النسبة 18% من المنتجات الأولية و82% من المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة. ومن ناحية أخرى فإن صادرات السلع الأولية في دول أفريقيا جنوب الصحراء ظلت تسهم بحوالي 80% من عوائد صادراتها الاجمالية[3].

أما من ناحية القوى العاملة نجد أن غالبية السكان يعملون في قطاع الزراعة، حيث نجد أن 58% من قوة العمل تم توظيفها في قطاع الزراعة في الدول الأقل نمواً بالمقارنة بـ 5% من قوة العمل فقط يتم شغيلها في قطاع الزراعة في الدول المتقدمة[4].

أما فيما يتعلق بالدخل العالمي نجد أن أكثر من 80% من دخل العالم يتم إنتاجه بواسطة الدول المتقدمة الذين يمثلون فقط 20% من جملة سكان العالم، وبعبارة أخرى يظل أربعة أخماس سكان العالم (80%) ينتجون فقط 20% (خمس) الدخل العالمي.

إن انخفاض الدخل ودرجة عدم المسأواة في توزيع الدخل في الدول النامية من شأنه أن يؤدي إلى سوء التغذية والمرض والحرمان لسكان الدول النامية.

انخفاض مستوى الإنتاجية:

---

[1] د. فتح العليم إبراهيم أحمد 2014م: دراسات في التنمية الاقتصادية، الخرطوم، ص10.

[2] ميشيل تودارو: التنمية الإقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2006م، ص108.

[3] ميشيل تودارو: التنمية الإقتصادية،مرجع سابق، ص111.

[4] المرجع نفسه، ص108.

يرجع ذلك بسبب انخفاض إنتاجية عنصر العمل نتيجة لندرة أو ضعف رأس المال الإنتاجي ورأس المال الاجتماعي وما يترتب عليه من سوء التغذية. ضعف بدني وذهني . بجانب قلة الخبرات الإدارية والتنظيمية. هناك علاقة متداخلة بين مستويات المعيشة المنخفضة والإنتاجية بشكلٍ متبادل حيث نجد أن الإنتاجية الحدية للعمل منخفضة جداً نتيجة لضعف المال المتاح (رأس مال إنتاجي ورأس مال اجتماعي) . Social capital

ذكر الاقتصادي جونار ميردال أن (الأسباب الدائرية والتراكمية) في الدول المتخلفة تعتمد على العلاقات المترابطة والمتداخلة بين مستويات المعيشة المنخفضة والإنتاجية المنخفضة بشكلٍ متبادل[1].

المعوقات الخارجية:

الديون الخارجية للدول النامية:

أولاً : الأسباب الداخلية[2]:

1. **الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية:**

ويتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه تلك الدول, مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.

2. **سوء توظيف القروض:**

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها, لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الإقتصادية وتخبطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات. وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته.

فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة, لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها. أما الدول النامية فقد ركزت

[1] المرجع نفسه، ص103.

[2] https://www.dorar-aliraq.net..

على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الإقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الإقتصادية.

3. تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية, كان الفساد الإداري والمإلى والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول النامية. وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال القريبين منهم, وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية.

4. الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة:

أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعامة هامة لاقتصاديات تلك الدول, والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول النامية مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

5. العجز المتزايد في ميزان المدفوعات:

أدى العجز المستمر لموازين المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية[1].

ثانياً: الأسباب الخارجية:

1. ارتفاع أسعار الفائدة:

كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفئدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية, إذ تجأوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكبدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

2. انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام:

[1] https://www.dorar-alira.

أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية.

3. **آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية:**

نظرا لاندماج معظم الدول النامية . ومنها الدول العربية . في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجاريا وغذائيا ونقديا وتكنولوجيا فضلا عن التبعية العسكرية والسياسية, فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائيا في الأوضاع الإقتصادية لهذه البلدان.

ومنذ بداية الثمانينيات أفرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الرأسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادي مصحوبة بالتضخم أصبحت تعرف بالتضخم الركودي الذي أثر كثيرا في الأوضاع المالية وانخفض حجم العملات الأجنبية فيها, في الوقت الذي تزايدت فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقمت صعوبات الاقتراض الخارجي وخاصة بعد انفجار أزمة الديون الخارجية عام 1982.

إن إسهام الدول الرأسمالية والدول الغنية في إمداد الدول النامية الفقيرة بالأموال يكون في صور مختلفة، فهي إما أن تكون في صورة استثمارات أو في صورة معونات أو في صورة قروض، وفي الغالب لا تقدم هذه الأموال بدون مقابل أو بدون ضمانات، فهنا يفرض الطرف الأقوى المقدم لهذه الأموال شروطه على الطرف الأضعف المتلقي لهذه الأموال ، وقد تطورت إليه هذه الشروط منذ عام 1982م حينما وصلت مديونية الدول النامية في ذلك العام إلى 575 مليار دولار، حيث توضع الشروط من خلال طبيعة العلاقة بين الدولة الدائنة والدولة المدينة، ومن خلال طبيعة المصالح الإقتصادية والسياسية بينهما، حيث تدور الشروط في الغالب حول سعر الفائدة وفترات السماح وآجال السداد والضمانات وقد تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد مواد معينة من الدولة الدائنة، ومن أمثلة هذه الشروط ذلك الشرط الذي وضعه البنك الدولي عندما طلبت الأردن قرضاً لبناء سد على نهر الأردن فقد اشترط هذا البنك موافقة إسرائيل على بناء السد وتعهدها بعدم تدميره وهو بالطبع الأمر الذي منع إتمام هذا القرض، وحدث نفس الأمر عندما اشترط موافقة الولايات المتحدة الأمريكية عندما طلبت مصر تمويل بناء السد العالي في الستينات من البنك الدولي وهذا الشرط لم يتوفر بالطبع.

آليات تنفيذ شروط الصندوق والبنك الدوليين :

1. **تحرير الأسعار:** ويتضمن التزام الدولة المدينة بتحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج، والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل، وكذلك تحرير أسعار

الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وكذلك إلغاء وجود حد أدنى للأجور، وهذا التحرير للأسعار يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار والإضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل[1].

2. **سياسة الخصخصة:** وهو المحور الذي يسعى إلى زيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة، وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يهدف إلى الربح، وهو الأمر الذي يكون على حساب تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام.
3. **تحرير التجارة الخارجية:** فالبنك الدولي يطالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية، وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع، والسماح بعمل الوكالات التجارية الأجنبية في الأسواق المحلية، وخفض الرسوم الجمركية، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، والعمل على تشجيع التصدير، وعدم اتباع سياسة تقوم على إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.

إن هذه الآليات كان لها العديد من الآثار السلبية يمكن إجمالها فيما يلي:

الآثار السياسية والإقتصادية والاجتماعية للديون الخارجية[2]:

أولاً : الآثار السياسية:

إن من أهم الآثار السلبية السياسية للديون الخارجية في الدول النامية أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في تلك الدول وتؤثر سلبياً على حرية صناعة القرار السياسي وتعرضه للمزيد من الضغوطات. وفي ظل تيار العولمة المتنامي في العصر الحالي تزيد هيمنة الدول الدائنة خلف ستار مؤسساتها الدولية المالية المختلفة من بنك النقد الدولي إلى صندوق النقد إلى الشركات المتعددة الجنسية وفي كل ذلك مساس بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي، فمن المعروف تورط العديد من الشركات وبتشجيع من حكومات الدول الدائنة في تمويل الأحزاب الموإليه لها والتدخل في الانتخابات في الدول النامية والتشكيك في نزاهتها وشراء ذمم العديد من القائمين عليها، وظهر بوضوح ما يعرف بسياسة ازدواجية المعايير كأبرز سمات العولمة والنظام العالمي الجديد، وأصبح هذا النظام يبيح لدولة معينة ما يحرمه على غيرها حسب ما تمليه المصالح الاستراتيجية للدول المهيمنة.

ثانياً :الآثار الإقتصادية :

[1] https://www.dorar-aliraq.net.

[2] د. فتح العليم إبراهيم، مرجع سابق، ص124.

الوضع الاقتصادي للدول النامية والتبعية الإقتصادية: إن من أهم المظاهر المشتركة للدول النامية هو التخلف الاقتصادي، وإن كانت تختلف حدته وسماته من دولة إلى أخرى، وهناك العديد من التعريفات والمفاهيم لمصطلح التخلف الاقتصادي ومن هذه التعريفات:-

- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية ، مما يؤدي إلى انخفاض المستوى المعيشي للسكان.
- ويعتبر البنك الدولي معيار التخلف هو متوسط دخل الفرد الحقيقي في السنة بالدولار الأمريكي.
- كما يعرفه البعض بأنه نشاط اقتصادي متعثر يتمثل في انخفاض معدل الاستهلاك والرخاء مع توافر القوى الكافية القادرة على التحسين .
- لقد جرى العرف في السنوات الأخيرة على استخدام مصطلح الدول النامية بمعنى الدول المتخلفة وقد درجت الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها على استخدام هذا المصطلح، والسبب الرئيسي في استبدال كلمة متخلفة بنامية هو تخفيف الأثر النفسي الذي تسببه هذه الكلمة فقط ليس غير.

الفصل الثالث

التنمية الإقتصادية في السودان

المبحث الأول:

مقومات الاقتصاد السوداني

يعتبر السودان من الاقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبعية ممثلة في الأراضي الزراعية الخصبة الثروة الحيوانية والثروة السمكية والمياه الوفيرة والغابات والاحتياطى النفطى وغيرها ويعمتد والسودان اعتماداً رئيسياً الزراعة حيث تمثل حوالي 80% من نشاط السكان إضافة إلى الصناعات التحويلية التى المنتجات الزراعية.

القطاع الزراعي:

يعتبر القطاع الزراعي الرائد في الاقتصادي السوداني، حيث تساهم الزراعة 31.6% من الناتج القومي وتسهم بحوالي 9% من صادرات البلاد غير البترولية، وتستوعب 80% من السكان كعمالة وتبلغ المساحات الكلية للأراضي الزراعية في السودان حوالي 600 مليون فدان، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعية من المساحة الكلية حوالي 200 مليون فدان أما المستغل فلعياً فهو 40 مليون فدان[1].

ينقسم القطاع الزراعى في السودان إلى ثلاثه أقسام وهي:

1. الزراعة (القطاع المروي والقطاع المطري).
2. الثروة الحيوانية.
3. الثروة الغابية.

الزراعة:

يعتبر القطاع الزراعي المروي من أهم القطاعات الزراعية في السودان حيث إنتاج البلاد من المواد الخام للصناعات المحلية وإنتاج محاصيل الصادر ومحاصيل الأمن الغذائي تعتمد على هذا القطاع المروي وتبلغ المساحة التي تزرع (4.69) مليون فدان[2].

أما القطاع المطري التقليدي من أقدم القطاعات الزراعية في السودان ولهذا القطاع أهمية لمساهمته بنحو 95% من إنتاج محاصيل الدخن و48% من إنتاج الفول السودانى والسمسم و28% من إنتاج الصمغ العربي، ويسهم بقصد وافر من توفير المرعى للثروة الحيوانية بالإضافة للقطاع المطري الإلى في منطقة القضارف، وتوسعت بعد ذلك في مناطق متعددة في أواسط السودان وتعتمد الإنتاجية في هذا القطاع على معدلات هطول الأمطار[3].

الثروة الحيوانية:

---

[1] د.مصعب معتصم سعيد أرباب: محاضرات فى الاقتصاد السوداني، جامعة النيلين، 2012م، ص5.

[2] وحدة تنسيق القطاع المروي، ورشة عمل، مستقبل الزراعة فى السودان، المجلس الوطني، لجنة الشئون الزراعية والحيوانية، ص1.

[3] أحمد السيد أبوزيد: المدخل إلى علم الزراعة، دار روائع مجدلاوي، ردمك، عمان، 2002م، ص98.

يأتي قطاع الثروة الحيوانية في المرتبة الثانية في الاقتصاد السوداني من حيث الأهمية إذ يمتلك السودان أكثر من 130 مليون رأس من الثروة الحيوانية تتوزرع في مناطق مختلفة تعتمد في غذائها على المراعي الطبيعية، بالإضافة إلى الثروة السمكية في مياه البحر الأحمر وفي المياه العذبة في نهر النيل كالنيل الأزرق والأبيض والبحيرات كبحيرة النوبة بالإضافة للحيوانات البرية والطيور.

الثروة الغابية:

تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطى أكثر من 120 مليون فدان وتلعب دوراً متعاظماً في حماية الأراضى الزراعية في مناطق الزراعة التقليدية الهامشية خاصةً في دارفور وكردفان، كما تلعب الغابات دوراً أيضاً في حماية مناطق النيل الأزرق والقضارف وجنوب النيل الأبيض.

وتسهم الغابات بحوالي 3% في الناتج الاجمالي المحلي وتوفر فرص عمل حوالي 14% من جملة السكان[1].

لذالك فان معظم صادرات السودان تتكون من المنتجات الزراعية مثل القطن، والصمغ العربي، والحبوب الزيتية، بالإضافة إلى الخضر والفاكهة التي تصدر إلى الدول الأفريقية والعربية، وتساهم الزراعة بحوالي 34% من اجمالي الناتج المحلي على الرغم من أن القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يعاني الكثير من المشاكل طيلة السنوات الماضية والمعوقات التى يعاني منها لازالت تعلب دوراً كبير في الاقتصاد السوداني وإذا ما تم الاهتمام به ومعالجة مشاكلة فإن القطاع الزراعي في السودان من المتوقع أن يكون له دور كبير جداً في الاقتصاد السوداني والأفريقي والعربي وهنالك الكثير من المبادرات على مستوى القطاعين الخاص والعام بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية، منها مبادرة الأمن الغذائي العربي كلها تسعى إلى النهوض بالقطاع الزراعي في السودان حتى يتمكن من لعب دور كبير في الاقتصاد المحلي والعالمي إذا ما تمكنت هذه المادرات من إزالة المعوقات التي تعترض القطاع الزراعي في السودان.

الموارد المائية:

السودان على سعة مساحته وتعدد بيئاته ومناخاته تحتوي أراضيه على مخزون جوفي واحتياطي وفير من المياه الجوفية العذبة بجانب نهر النيل، الذى يشق البلاد طولاً بروافده ولعل السودان من البلدان النادرة التى بإمكان الإنسان فيها أن يشرب الماء مباشرةً من النيل، فالسودان ما عرف الماء المعدنية المعلبة إلا حديثاً وبقدر ضرورات محدودة، حيث يتميز نهر النيل بموارده المائيه العذبة الهائلة التى تغطي حوالي 25000 كلم مربع، وإن حصة السودان في مياه النيل 18 مليار متر مكعب، ويلعب النيل دوراً حيوياً في حياة السكان الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي علاقات السودان الخارجية خاصةً مع دول حوض النيل

[2] العرض الاقتصادي،2002م، ص40.

حيث يعتبر السودان بفضل موقعة في لمنطقة واحداً من أهم الدول التي تعلب دوراً كبيراً في علاقات دول حوض النيل[1].

وتستغل مياه النيل وراوافده في الري وتوليد الكهرباء من خزانات الروصيرص وسنار وخشم القربة وسد مروي وفي النقل النهري وصيد الأسماك. بالإضافة إلى منظومة النيل يزخر السودان بالعديد من البحيرات الداخلية والأودية الموسمية التي تلعب دوراً مهماً في حياة السكان الإقتصادية خاصة في غرب البلاد وشرقها[2]..

الموارد البشرية:

هو المورد الاقتصادي المهم الذي يتمتع به السودان، ويشكل مقوماً أساسياً من مقومات اقتصاده، وهو المورد البشري حيث يعتبر السودان من الدولة المأهولة بالسكان مقارنة بدول أفريقية وعربية أخرى ولكن هذا العدد مقارنةً بمساحة السودان وموارده يعتبر عدد مناسب فقد بلغ تعدد السودان في التعدد الأخير حوالي 35.400 مليون نسمة.

تشكل القوة العاملة نسبة معقولة، وعلى الرغم من انتشار نسبة الأمية وسط هذه العدد الكبير من السكان مما يؤثر على نوعية المورد البشري وعلى مدى إمكانية الاستفادة منه اقتصادياً لجهة تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي غير أن مجهوداً كبيراً قد بذل ومايزال لتحسين نوعية المورد البشري من خلال التوسع في التعليم العام بأنواعه المختلفة والتعليم العالي بمجالاته المتنوعة والمتعددة.

على الرغم مما يقال حول جودة مخرجات العملية التعليمية في السودان بمستوياتها التعليم العام والتعليم العالي، إلا أنها تظل عملية ذات أثر فيما يتعلق بتحسين نوعية المورد البشري ورفع قدراته وتنمية مهاراته ولا شك أن السودان يملك قاعدة عريضة في مجال الموارد البشرية بدءاً من العمالة العمالة الماهرة وانتهاءاً بالخبراء وذلك في شتى المجالات المهنية ولا يختلف اثنان حول الدور الذى لعبه السودانيين العاملين في الخارج في بناء نهضة العديد من الدول ومازال الكثيرون منهم يساهمون بكفاءة في خدمة مجتمعات تلك الدول.

الصناعة:

يشكل النشاط الصناعي مقوماً آخر من مقومات الاقتصاد السوداني، غير أن أثره ظل محدوداً على مستوى النباء الهيكلي للاقتصاد القومي وعلى مستوى استيعاب القوة العاملة وعلى مستوى المساهمة في هياكل الصادرات، فمنذ الاستقلال في العام 1956 وحتى النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي لم

---

1. http:// www.meshkat.net

2 إحصائيات السودان، 2000م، الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام.

تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي 9% في أحسن الأحوال. حيث لاتزال الصناعة في السودان في بداية السلم وهنالك الكثير من التحديات التى تواجه القطاع الصناعي في السودان خاصةً التمويل حيث أن توفر التمويل يعني توفر التكنولوجيا الحديثة والتدريب والقدرة على توفير المواد الخام حتى يتمكن القطاع الصناعي من المساهمة بصورة أكبر في الاقتصاد وأن أغلب البلدان التى تقدمه اهتمت بالصناعة وهى تمثل عصب التنمية.

كما أن نسبة القوة العاملة في هذا القطاع تبقى ضئيلة جداً مقارنةً بما هو الحال في القطاع الزراعي فضلاً عن أن هيكل الصادرات السودانية قبل البترول خلا من صادرات صناعية (بإستثناء سلعة السكر وبنسبة ضئيلة).

تتركز الصناعة في السودان في الصناعات التحويلية والتى تعتمد على المنتجات الزراعية حيث تزدهر كل من صناعة النسيج والسكر والزيوت والصناعات الغذائية في السودان بالإضافة إلى الصناعات التحويلية الأخرى، ومن أهم الصناعات التحويلية الجديدة في السودان استخراج الإيثانول المنتج من مصنع سكر كنانة والمصانع الأخرى، ويسجل الأمر للسودان كأول دولة عربية منتجة له كما أنه انتشرت في السودان الكثير من الصناعات الخفيفة والثقيلة وتجميع السيارات بأنواعها المختلفة بمصنع جياد بولاية الجزيرة، وصناعة الطائرات بكرري، وصناعة الحديد والصلب وكثير من الصناعات الخفيفه الأخرى.

الأسمنت:

صناعة الأسمنت من الصناعات الإستراتيجية الهامة التي ترتبط إرتباطاً مباشراً بمشروعات التنمية والإعمار، ويعتبر مصنع أسمنت مكوار من أوائل مصانع الأسمنت بالبلاد، ثم أنشئ مصنع أسمنت عطبرة في العام 1947م، ثم مصنع أسمنت ربك 1970م.

وفي ظل تنامي الطلب على سلعة الأسمنت والزيادة الكبيرة في الإستهلاك المحلي وعدم استطاعة المصنعين من مواكبة ذلك. جاء قرار الخصخصة الكامل لمصنع أسمنت عطبرة ولأسهم الحكومة التي تتجاوز الـ80% من مصنع أسمنت ربك وذلك لاتاحة الفرصة للقطاع الخاص.

قامت بعد ذلك عدة مصانع أخرى بدايةً بمصنع السلام للأسمنت عام 2003م ثم تلاه مصنع أسمنت بربر في العام 2005م، ثم مصنع التكامل للأسمنت عام 2006م، ثم مصنع الشمال للأسمنت أيضاً في العام 2006م، ثم مصنع أسلان للأسمنت عام 2007م، وتتركز جل مصانع الأسمنت بولاية نهر النيل عدا مصنع واحد بولاية الجزيرة والنيل الأبيض.

البترول:

ظل السودان يسعي لإستخلاص وإستغلال مخزونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمان مابين حكم المستعر والحكم الوطني بمراحله المختلفة وذلك بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الأجنبية. وقد شكل إستيراد المواد البترولية عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات السوداني الذي استمر طويلاً.

هنالك أسباب رئيسية جعلت الإهتمام بتشجيع الإستثمار في مجال النفط يبلغ ذروته خلال السنوات العشر الأخيرة وتكمن في وضع الحكومة للنفط ضمن المرتكزات الأساسية في إستراتيجيتها الإقتصادية، وفتح المجال للاستثمار مع عدد من الشركات الدولية العاملة في هذا مجال النفط.

بلغت معدلات مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلى الاجمالي للأعوام 2011 و2012 و2013م تقديرات العام على التوالي، 2.4% . 2% و1.5% بمتوسط مساهمة قدره 2% للأعوام الثلاث. أما معدل النمو فقد بلغ (11% وصفر%. أما متوسط مساهمة قطاع البترول بالأسعار الثابتة لنفس الأعوام المذكورة على التوالي فقد بلغ 2%، 1.9%و1.9%) بمتوسط مساهمة قدره 2%. ويعزى انخفاض مساهمة قطاع البترول لخروج نسبة مساهمة الإقليم الجنوبي من تركيبة الإقتصاد السوداني.

قطاع السياحة:

يمتلك السودان إمكانات سياحية كبيرة تتوزع بين غربه (جبل مرة)، وشماله (البجراوية والمناطق الأثرية)، ووسطه (حظيرة الدندر) وشرقه (قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر). هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير حيث يلعب دور كبير و تمثل مساهمة السياحة في الإقتصاد القومي نسبة مقدرة[1].

قطاع التعدين:

إن قطاع التعدين يعتبر من القطاعات الوليدة التي يدور حولها حديث كثير، باعتبار الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها السودان، حيث تشير الدراسات والأبحاث الأولية التي أجريت في هذا المجال إلى وجود أنواع عديدة من المعادن في باطن الأراضي السودانية أبرزها الذهب واليورانيوم.

بالنسبة للذهب على وجه الخصوص بدأ النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة وواسعة منذ تسعينيات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة أرياب الفرنسية، ثم تبع ذلك خلال السنوات الأخيرة الماضية، انتشر نشاط التعدين الأهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات دارفور. وتشير بعض التقارير الرسمية إلى أن صادرات السودان من الذهب آخذةً في التصاعد بشكلٍ ملموس، ويتوقع أن تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء احتياطي من النقد الأجنبي في المرحلة المقبلة

1. د. إحسان شرف الدين ، أثر انفصال الجنوب على الإقتصاد السوداني، ورقة عمل مقدمة تم مناقشتها بمركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، 2013م، ص13.

أما إليورانيوم فإن أحاديث كثيرة تدور حول توفره بكميات إقتصادية في أراضي دارفور الواسعة. وتزعم بعض الأوساط التي تناولت أزمة دارفور الأخيرة أن الاهتمام الدولي بتلك الأزمة، وما شهدته من تدخلات بعض الدول الكبرى فيها، ما كانت إلا بسبب الاعتقاد السائد لدي الكثيرين حول كميات إليورانيوم وبعض المعادن الأخرى التي يزخر بها إقليم دارفور).

قطاع الخدمات الإقتصادية:

القطاع الثالث المشكل لتركيبة الناتج المحلي الاجمالي هو قطاع الخدمات الإقتصادية كالنقل والإتصالات والمصارف. وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الإقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعيه خلال العقدين الماضيين مقارنةً بما حدث في القطاعات الأخرى. ففي قطاع النقل مثلاً يلاحظ أنه على الرغم من التردي الواضح في مجالات السكك الحديدية والبحرية إلى حد ما إلا أن تحسناً واضحاً حدث في مجال النقل البري حيث تم إنشاء بعض الطرق القومية واستقطاب مواعين حديثة لنقل الركاب والبضائع (بصات وشاحنات)، كما حدث تحسن محدود في مجال النقل الجوي من خلال تحديث بعض المطارات الولائية (دنقلا، الفاشر، نيالا، بورتسودان)، ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الداخلي، فضلاً عن عودة شركات الطيران الأجنبية للعمل في السودان في مجال النقل الجوي الخارجي.

قطاع الإتصالات:

أما قطاع الإتصالات فهو الاستثناء الأكثر وضوحاً من حيث التطور الذي حدث فيه، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الأجنبي والمحلي منذ منتصف التسعينيات. حيث أصبحت خدمات الإتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان المختلفة. وتعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الأفضل والأكثر تطورا مقارنةً بعدد من الدول العربية والأفريقية.

قطاع الخدمات المالية:

أما بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فإن تطوراً ملحوظاً حدث فيه منذ أن عرف السودان النشاط المصرفي. فقد إزداد عدد المصارف العاملة في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية، كما اتسع نطاق الانتشار المصرفي عبر الفروع الكثيرة التي أنشأتها تلك المصارف، لتغطي بخدماتها المصرفية مدن وأقاليم السودان المختلفة[1] .

[1] د. إحسان شرف الدين، مرجع سابق، ص19.

المبحث الثاني

واقع التنمية الإقتصادية في السودان للفترة من 2011 – 2015م

يغطي هذا المبحث كلاً من: الإنتاج في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، الإنتاج في القطاع الصناعي والذي يضم النفط والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه، والإنتاج في القطاع

الخدمي والذي يشمل الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والطرق والجسور والاتصالات إضافة إلى الخدمات المالية وخدمات ألفندقة والسياحة.

أولاً القطاع الزراعي:

يشمل القطاع الزراعي الإنتاج النباتي والحيواني (الثروة الحيوانية والسمكية). حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً طفيفاً من 28.9% في عام 2011 إلى 30.4% في عام 2012،وفيما يلي استعرض لأهم مكونات القطاع **الزراعي.**

1/ الانتاج النباتي:

يشمل الانتاج النباتي الزرعة المطرية (التقليدية والآلية) والزراعية المروية والغابات. ويضم المحاصيل الرئيسية كالقطن والصمغ العربي والمحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية.

جدول رقم (1)

المساحات المزروعة بملايين الأفدنة من (2011 . 2015م)

(مليون فدان)

الموسم	الزراعة المروية	الزراعة المطرية	جملة المساحة
2011/2012م	3.5	37.5	41.8
2012/2013م	3.6	47.5	50.6
2013/2014م	3.3	36.4	39.7
2014/2015م	3.7	50.5	54.3

المصدر: وزارة الزراعة والري . الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

يتضح من الجدول رقم (1) ارتفاع جملة المساحات المزروعة من 41.1 مليون فدان في موسم 2012/2011م إلى 50.6 مليون فدان في موسم 2013/2012م بمعدل 23.1%، وذلك نسبة لزيادة مساحات الزراعة المروية من 3.5 مليون فدان قي موسم 2012/2011م إلى 3.6 مليون فدان في موسم 2013/2012م، هذا بالاضافة إلى زيادة مساحات الزراعة المطرية من 37.6 مليون فدان في موسم 2012/2011م إلى 47.0 مليون فدان في موسم 2013/2012م بمعدل 25.2%.

أما في موسم 2014/2013م انخفضت جملة المساحات المزروعة من 50.6 مليون فدان في موسم 2013/2012م إلى 39.7 مليون فدان في موسم 2014/2013م أي ما يعادل 21.5%، ويعزى ذلك لانخفاض مساحات الزراعة المروية من 3.6 مليون فدان في موسم 2013/2012م إلى 3.3 مليون فدان في موسم 2014/2013م بمعدل 8.3%، بالاضافة إلى انخفاض مساحات الزراعة المطرية من 47.0 مليون فدان في موسم 2013/2012م إلى 36.4 مليون فدان في موسم 2014/2013م بمعدل 22.6 %.

في موسم 2015/2014م ارتفعت جملة المساحة المزروعة إلى 54.3 مليون فدان.

جدول رقم (2)

إنتاج القطن من (2011 . 2015م)

(المساحة: آلاف الأفدنة)، (الإنتاجية: طن/ فدان)

الموسم	الزراعة المروية	الإنتاج	الإنتاجية
2012/2011م	392	288	0.08
2013/2012م	177	131	0.8
2014/2013م	193	162	0.8
2015/2014م	176	176	1.0

المصدر: وزارة الزراعة والري . الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

يتضح من الجدول رقم (2) ارتفاع اجمالي إنتاج الصمغ العربي من 26.9 ألف في عام 2011م إلى 30.9 ألف طن في عام 2012 بمعدل 15.0%، وذلك لهجرة عمالة طق الصمغ للتنقيب عن الذهب وعدم الاستقرار الأمني في بعض مناطق الإنتاج.

في عام 2013/2012م ارتفع اجمالي إنتاج الصمغ العربي من 30.4 ألف طن في عام 2012م إلى 76.0 ألف طن في عام 2013 بمعدل 150%، وذلك نتيجة للزيادة الملحوظة في إنتاج كل من صمغي الهشاب والطلح بنسبة 398.5% و85.9% على التوالي.

في عام 2014/2013م انخفضت ثلاثة من الأنواع الأربعة للصمغ العربي بنسبة كبيرة مما أدى إلى انخفاض اجمالي إنتاج الصمغ العربي من 75.96 ألف طن عام 2013م إلى 41.83 ألف طن عام 2014م بمعدل 44.93%.

في عام 2015/2014م انخفض انتاج الصمغ العربي بكافة انواعه عدا صمغ اللبان مما أدى إلى انخفاض اجمالي إنتاج الصمغ العربي من 41.83 ألف طن في عام 2014م إلى 37.85 ألف طن في عام 2015م بمعدل 9.5%.

جدول رقم (3)

إنتاج الصمغ العربي من (2011 . 2015م)

(آلاف الأطنان)

العام	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
اجمالي إنتاج الصمغ العربي	29.7	30.4	76.0	41.83	37.85

المصدر: الهيئة القومية للغابات

جدول رقم (4)

إنتاج أهم المحاصيل الغذائية الرئيسية من (2011 . 2015م)

(آلاف الأطنان)

المحصول / الموسم	الذرة			الدخن			القمح		
	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
2011/ 2012م	19277	1881	193	6.371	378	122	446	324	765
2012/ 2013م	22.018	4.524	266	8.953	1.091	165	326	265	820
2013/ 2014م	9.738	2.249	217	6.590	359	100	291	192	692
2014/ 2015م	25.065	6.169	295	9.833	1.245	158	564	473	884

المصدر: وزارة الزراعة والري . الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

موسم 2011 . 2012م

الذرة:

انخفض حجم إنتاج الذرة من في موسم 2011م إلى 1,881 ألف طن متري في موسم 2012م بمعدل 59.2%، وذلك نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة كما انخفضتأيضاً الإنتاجية.

الدخن:

انخفض حجم إنتاج الدخن من 634 ألف طن متري في موسم 2011م إلى 378 ألف طن متري في موسم 2012م بمعدل 40.4%، بسبب انخفاض المساحة المزروعة، وذلك بالرغم من ارتفاع الإنتاجية.

القمح:

ارتفع حجم انتاج القمح من 292 ألف طن متري في موسم 2011 إلى 324 ألف طن متري في موسم 2012 بمعدل 11.0%، نتيجة لارتفاع الانتاجية بالرغم من انخفاض المساحة المزروعة، ذلك اضافة إلى إدخال تقانات حديثة في مجال زراعة القمح ساهمت في رفع الإنتاجية.

موسم 2012 . 2013م

الذرة:

ارتفع إنتاج الذرة من 1,883 ألف طن متري في موسم 2012م إلى 4,524 ألف طن متري في موسم 2013م بمعدل 140.3%، وذلك نتيجة لزيادة المساحات المزروعة من 19,275 ألف فدان إلى 22,018 ألف فدان بمعدل 14.2%، وارتفاع الانتاجية من 193 كجم/فدان إلى 266 كجم/ فدان بمعدل 37.8.%.

الدخن:

ارتفع إنتاج الدخن من 378 ألف طن متري في موسم 2012م إلى 1,091 ألف طن متري في موسم 2013م بمعدل 188.6%، بسبب زيادة المساحة المزروعة من 6,371 ألف فدان إلى 8,953 ألف فدان بمعدل 40.5%، وارتفاع الانتاجية من 122 كجم/ فدان إلى 165 كجم/ فدان بمعدل 35.2.%.

القمح:

انخفض حجم إنتاج القمح من 324 ألف طن متري في موسم 2012م إلى 265 ألف طن متري في موسم 2013م بمعدل 18.2%، ويعزى ذلك لانخفاض المساحة المزروعة من 446 ألف فدان إلى 326 ألف فدان بمعدل 26.9%، بالرغم من زيادة الانتاجية من 765 كجم/ فدان إلى 820 كجم/ فدان بمعدل 7.2.%.

موسم 2013 ـ 2014م

الذرة:

انخفض إنتاج الذرة من 4,524 ألف طن متري في موسم 2013م إلى 2,249 ألف طن متري في موسم 2014م بمعدل 50.3%، وذلك لانخفاض لمساحات المزروعة بمعدل 10.4% والإنتاجية بمعدل 18.4.%.

الدخن:

انخفض إنتاج الدخن من 1,090 ألف طن متري في موسم 2013م إلى 359 ألف طن متري في موسم 2014م بمعدل 67.1%،بسبب انخفاض المساحة المزروعة والإنتاجية بمعدل 26.4% و39.4% على التوالي.

القمح:

انخفض حجم إنتاج القمح من 265 ألف طن تري في موسم 2013م إلى 192 ألف طن متري في موسم 2014م بمعدل 27.5%، ويعزى ذلك لانخفاض المساحة المزروعة والإنتاجية بمعدل 10.7% و15.6% على التوالي.

موسم 2014 . 2015م

الذرة:

ارتفع انتاج الذرة من 2,249 ألف طن متري في موسم 2014م إلى 6,169 ألف طن متري في موسم 2015م بمعدل 174.3%، وذلك نتيجة لارتفاع المساحات المزروعة بمعدل 27.0% والإنتاجية بمعدل 35.9%.

الدخن:

ارتفع إنتاج الدخن من 359 ألف طن متري في موسم 2014م إلى 1,245 ألف طن متري في موسم 2015م بمعدل 246.8%، بسبب التوسع في المساحة المزروعة والانتاجية بمعدل 49.2% و58.0% على التوالي.

القمح:

ارتفع إنتاج القمح من 194 ألف متري في موسم 2014م إلى 473 ألف طن متري في موسم 2015م بمعدل 143.8%، ويعزى ذلك لإرتفاع المساحة المزروعة والإنتاجية بمعدل 90.5% و26.8% على التوالي.

جدول رقم (5)

إنتاج الحبوب الزيتية الرئيسية من (2011 . 2015م)

(المساحة: آلاف الأفدنة) (الإنتاج: آلاف الأطنان المترية)، (الإنتاجية: كجم/ فدان)

المحصول / الموسم	الفول السوداني			السمسم			زهرة الشمس		
	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
2011/ 2012م	4993	1032	268	4018	186	96	345	92	387
2012/ 2013م	6,501	1,767	343	6,141	562	109	330	86	341
2013/ 2014م	4,817	963	323	2,848	205	107	251	56	371
2014/ 2015م	6,417	1,871	360	7,764	721	114	180	51	336

المصدر: وزارة الزراعة والري . الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي

الحبوب الزيتية الرئسية:

ارتفع انتاج الفول السودانى من 1,032 ألف طن مترى فى موسم 2012/2011م إلى 1,767 ألف طن مترى فى موسم 2013/2012م بمعدل 71.2% ويعزى ذالك لزيادة المساحات المزروعة من 4,993 ألف فدان إلى 6,501 ألف فدان بمعدل 30.2% وارتفاع الانتاجية من 268 كجم/ فدان إلى 343 كجم/ فدان.

السمسم :

ارتفع انتاج السمسم من 187 ألف مترى فى موسم 2012/2011م إلى 562 ألف طن مترى فى موسم 2013/2012م بمعدل 200.6% وذلك بسبب زيادة المساحات المزروعة من 4,018 ألف فدان إلى 6,141 ألف فدان بمعدل 52.8 % و ارتفاع الإنتاجية من 96 كجم/ فدان إلى 109 كجم/ فدان بمعدل 13.5%.

زهرة الشمس:

انخفض انتاج محصول زهرة الشمس من 92 ألف طن مترى فى موسم 2012/2011م إلى 86 ألف طن مترى فى موسم 2013/2012م بمعدل 6.5% نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة من 345 ألف فدان إلى 330 ألف فدان بمعدل 4,3% بانخفاض الإنتاجية من 387 كجم/ فدان إلى 341 كجم/ فدان بمعدل 11,9%.

الفول السوداني:

ارتفع إنتاج ألفول السوداني من 363 ألف طن متري في سنة 2013/ 2014م إلى 1,871 ألف طن متري في موسم 2015/2014م بمعدل 93,3% ويعزى ذلك لارتفاع المساحة المزروعة والإنتاجية بمعدل 33,2% و11,5% على التوالي.

السمسم:

ارتفع إنتاج السمسم من 205 ألف طن متري في موسم 2013/ 2014م إلى 721 ألف طن متري في موسم 2015/2014م بمعدل 25,2% بسبب التوسع في المساحة المزروعة بمعدل 172,6% وارتفاع الإنتاجية بمعدل 6,5%.

زهرة الشمس:

انخفض إنتاج زهرة الشمس من 56 ألف طن متري في موسم 2013/ 2014م إلى 51 ألأف طن متري في موسم 2014/ 2015م بمعدل 8,9%، نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة بمعدل 28,3% وانخفاض الإنتاجية بمعدل 9,4%.

جدول رقم (6)

تقديرات المنتجات الحيوانية والأسماك من (2011 . 2015م)

(ألف طن)

المنتج	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
اللحوم	1,427	1,456	1,466	1,476	1484
الألبان	4,273	4,318	4,359	4,391	4451
لحوم دواجن	40	45	55	60	70
البيض	38	40	45	50	57
الأسماك	72	87	89	91	96
الجلود	78	53	53.5	53.8	54.1

المصدر: وزارة الثروة الحيوانية والسمكية . مركز المعلومات

الثروة الحيوانية ومنتجاتها:

يشمل إنتاج الثروة الحيوانية المواشي بأنواعها المختلفة والأسماك والدواجن، بالإضافة إلى منتجات الثروة الحيوانية مثل اللحوم والألبان والجلود والبيض.

شهدت كل المنتجات الحيوانية ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2012م، حيث شكل إنتاج الأسماك أعلى معدل تغير مقارنة بالمنتجات الحيوانية الأخرى، بينما سجلت بقي المنتجات معدلات تغير مرتفعة متفاوتة.

سجلت كل المنتجات الحيوانية ارتفاعاً في متفاوتاً في عام 2014م، حيث سجل إنتاج البيض أعلى معدل ارتفاع مقارنة بالمننتجات الحيوانية الأخرى، فقد ارتفع الإنتاج من 45 ألف طن في عام 2013م إلى 50 ألأف طن عام 2014م بمعدل 11,1%، وتليه لحوم الدواجن بمعدل 9,1%، ثم الأسماك بمعدل 2,2%، بينما سجلت بقية الممنتجات معدلات ارتفاع لا تتعدى 1.%.

سجلت كل المنتجات الحيوانية ارتفاعاً متفاوتاً في عام 2015م، حيث سجل إنتاج لحوم الدواجن أعلى معدل إرتفاع مقارنة بالنمتجات الحيوانية الأخرى، فقد ارتفع الإنتاج من 65% طن في عام 2014م إلى 70 ألف طن في عام 2015م بمعدل 16,7%، ويليه البيض بمعدل 14%، ثم الأسماك بمعدل 5,5%، بينما سجلت بقية المنتجات معدلات ارتفاع لا تتعدى 2%.

ثانياً: القطاع الصناعي:

يشمل القطاع الصناعي مجالات النفط والتعدين والمحاجر والصناعات التحويلية واليدوية والكهرباء والمياه.

جدول رقم (7)

إنتاج النفط الخام ومشتقاته (2011 . 2015م)

(ألف طن متري)

العام / البند	2011م		2012م		2013		2014م		2015م	
	الإنتاج	نسبة مساهمة (%)	الإنتاج	نسبة مساهمة (%)	الإنتاج	نسبة مساهمة (%)	الإنتاج	نسبة مساهمة (%)	الإنتاج	نسبة مساهمة (%)
النفط الخام (مليون برميل)					45.1		28.97		29.44	
جازولين	1,751	41.0	1,689	43.4	1,594.4	42.7	1,442.3	38.9	1,538.47	40.3
بنزين	24	0.6	8	0.2	19.4	0.5	16.4	0.4	1,044.40	27.4
بوتاغاز	274.7	6.4	99.6	2.6	214.1	5.7	205.3	5.5	298.41	7.8
الجازولين الثقيل	1,150.2	26.9	1,099.8	28.3	1,009.7	27.2	1,067.9	28.8	293.37	7.7
الفحم النفطي	311.8	7.3	303	7.8	289.4	7.9	321.5	8.7	286.31	7.5
فيرنس	19.9	0.5	8	0.2	18.4	0.5	16.3	0.4	207.73	5.4
جت	133.9	3.1	134.7	3.5	79.4	2.1	107.1	2.9	109.48	2.9
كروسين	321.4	7.5	277.2	7.1	253.6	6.8	293.4	7.9	17.43	0.5
نافتا	285.2	6.7	268.1	6.9	255.5	6.8	236.1	6.5	17.35	0.5
المجموع	4,272.2	100.0	3,887.8	100.0	3,733.9	100.0	3,706.3	100.0	3,821.95	100.0
معدل التغير%	ـ		9.0		3.9		0.74		3.2	

المصدر: المؤسسة السودانية للنفط . وزارة النفط

المشتقات البترولية:

يوضح الجدول رقم (7) إنتاج المشتقات النفطية لعامي 2011 و2015م.

انخفض إنتاج النفط الخام من 114,168,3 ألف برميل في عام 2011 إلى 39,180,3 ألف برميل في عام 2012م بمعدل 65,7%، كما انخفض اجمالي إنتاج المشتقات النفطية من 4,272,6 ألف طن متري في عام 2011 إلى 3,887,8 ألف طن متري في عام 2012م، بمعدل 9,0%، ويعزى انخفاض إنتاج النفط ومشتثاته إلى خروج نفط جنوب السودان عن دائرة دائرة الاقتصاد ، بالإضافة إلى تأثر منشآت النفط بأحداث هجليج.

إرتفاع إنتاج كل من غاز الطائرات (جت)، والجازولين الثقيل، والبوتاغاز، والبنزين بمعدل 34,9% و15,7% و11,1% و5,8% على التوالي، بينما سجل إنتاج بقية المنشقات النفطية انخفاضاً بنسب متفاوتة، أعلاها في إنتاج الكيروسين 15,6% وأقلها في إنتاج ألفيرنس 4,1%.

ارتفع إنتاج النفط الخام من 28,97 مليون برميل في 2014 إلى 29,44 مليون برميل في عام 2015 بمعدل 1,6%، وكذلك ارتفع اجمالي إنتاج المشتقات النفطية من 3,695,76 ألف طن متري في عام 2014م إلى 3,812,95 ألف طن متري في عام 2015 بمعدل 3,2%.

جدول رقم (8)

المعادن والمنتجات الأخرى (2011 . 2015م)

(الإنتاج بالطن)

المنتج	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الذهب	3.4	44.5	70	73.3	82.4
الكروم	64,128	18,300	30,870	60,000	15,813
المنجنيز	-	0	3,250	20,000	31,400
الكاولن	15,096	11,579	26,000	50,000	14,490
الجبص	13,000	117,073	132,000	200,000	28,965
الملح	10,791	26,315	20,800	30,000	23,434
المايكا	378	324	500	1000	0
الرخام للزينة (بالمتر المربع)	1,214	115	1000	900	0
الكلنكر	-	2,884,570	3,200,000	3,500,000	2,997298
الحديد	24,500	96,400	339,390	500,000	0
الفلسبار	951,922	26,283	31,700	50	94354
زنك	40	0	0	46	0

المصدر: وزارة المعادن . الإدارة العامة للتخطيط والبحوث واقتصاديات المعادن

شكلت منتجات المعادنتبايناً ملحوظاً من حيث الكميات المنتجة في عام 2012، حيث يلاحظ ارتفاع إنتاج كل من الجبص والحديد وألفلسبار والذهب بمعدل 800,6% و293,5% و176,1% و23% على

التوالي، بينما يلاحظ الانخفاض الملحوظ في إنتاج كل من الرخام والكروم بمعدل 90,6% و71,5% على التوالي.

يلاحظ في ارتفاع إنتاج كل من الرخام، الحديد، الكاولين، الذهب، المايكا، ألفلسبار، الجبص والكلنكر بمعدل 773,4% و252,1% و124,5% و57,3% و54,3% و20,6% و12,8% و10,9% على التوالي، بينما يلاحظ الانخفاض في إنتاج الملح بمعدل 21,0%.

ارتفاع إنتاج كل من الكروم والملح والفلسبار والكاولين والذهب بمعدل 98,7% و79,3% و59,9% و29,9% و4,7% على التوالي، بينما انخفض إنتاج كل من الحديد والمنجنيز والكلنكر والجبص والرخام بمعدل 86,3% و21,8% و15,7% 10% على التوالي.

ارتفاع إنتاج كل من الفلسبار والمنجنيز والذهب بمعدل 88,7% و57% و12,4% على التوالي، بينما انخفض إنتاج بقية المعادن الأخرى بصورة ملحوظة نسبة لارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الأسعار العالمية لبعض المعادن، إضافة إلى الظروف الأمنية غير المواتية لإنتاج الكروم في المناطق الإنتاج بالنيل الأزرق.

الصناعات التحويلية:

تلعب الصناعات التحويليةدوراً مقدراً في تحقيق قيمة مضافة للقطاعات المختلفة وتوفير فرص للعمل وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

جدول رقم (9)

إنتاج مصانع السكر (2011 . 2015م)

المصنع	الإنتاج (ألف طن)				
	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
كنانة	355.8	349.8	471.12	349.8	471.1
شركة السكر السودانية	337.0	324.8	298.5	271.1	252.7
حلفا الجديدة	74.7	66.0	56.2	59.5	67.6
الجنيد	91.8	92.4	76.7	73.1	62.8
سنار	70.8	76.7	67.0	73.1	64.3
حجر عسلاية	93.7	89.6	89.6	65.4	58.0
النيل الأبيض	0	5.6	73.0	74.4	67.8
الإنتاج الكلي	686.8	680.2	842.6	695.3	791.6
معدل التغير%	—	1.5	5.3	7.1	13.9

المصدر: شركة السكر السودانية وشركة كنانة وشركة سكر النيل الأبيض

يتضح من الجدول رقم (9) أعلاه انخفاض اجمالي السكر من 692,8 ألف طن في عام 2011م إلى 680,1 ألف طن في عام 2012، بمعدل 1,8%، ويعزى ذلك لانخفاض الإنتاج في جميع مصانع السكر عدا مصنع سكر سنار والجنيد الذين ارتفع إنتاجهما بمعدل 8,3% و0,7% على التوالي، فيما استحوذت شركة سكر كنانة على أعلى نسبة من اجمالي إنتاج السكر لعام 2012م بنسبة 51,4%.

انخفاض اجمالي إنتاج السكر من 701,6 ألف طن في عام 2013م إلى 652,2 ألف طن في عام 2014 بمعدل 7,1%، وذلك لانخفاض إنتاج كافة مصانع السكر عدا مصنع سكر حلفا الجديدة ومصنع سكر النيل الأبيض، واللذين يمثل إنتاجهما 9,1% و11,2% على التوالي من اجمالي إنتاج السكر في عام 2014م.

يعزى انخفاض إنتاج السكر في موسم 2013/ 2014م لضعف مستويات العمالة ألفنية والمهنية، والذي أدى بدوره إلى ضعف الأجور وبالتالي توجه العمالة إلى قطاعات أخرى لا تتطلب مهارة عالية وتوفر عائداً مرتفعاً مثل التعدين الأهلي، بالإضافة إلى ظهور أنواع جديدة من الحشائش بحقول القصب أثرت سلباً على حجم الإنتاج.

مارتفاع اجمالي إنتاج السكر من 695,3 ألف طن في عام 2014م إلى 791,6 ألف طن في عام 2015م بمعدل 13,9%،وذلك لارتفاع السكر في كل من مصنع سكر كنانة ومصنع سكر حلفا الجديدة

بمعدل 34,7% و13,6% على التوالي، حيث يمثل إنتاجهما 59,5% و8,5% على التوالي من اجمالي إنتاج السكر في عام 2015م.

جدول رقم (10)

إنتاج الأسمنت (2011 . 2015م)

البيان	الإنتاج (ألف طن)									
	2011م	نسبة مساهمة	2012م	نسبة مساهمة	2013م	نسبة مساهمة	2014م	نسبة مساهمة	2015م	نسبة مساهمة
عطبرة	1,057.6	35ç.2	1,145.2	39.4	1,109.9	37.9	1,190.0	35.3	1,200.0	32.4
الشمال	264.5	8.8	563.3	19.4	644.0	22.0	945.8	28.0	1,119.6	30.2
التكامل	695.8	23.2	690.8	23.8	657.0	22.5	460.2	13.6	737.7	19.9
بربر	538.6	17.9	0	0	0	0	475.3	14.0	369.6	9.9
السلام	280.0	9.3	287.6	9.9	327.5	11.2	180.0	5.3	106.0	2.9
النيل للأسمنت	80.8	2.7	149.7	5.2	93.9	3.2	47.7	1.4	84.9	2.3
أسلان	85.0	2.8	68.7	2.4	89.4	3.1	73.8	2.2	35.8	0.9
الإنتاج الكلي	3,002.3		2,905.3		2,921.7		3,372.8		3,707.6	

المصدر: المصانع المذكورة في الجدول

يتضح من الجدول رقم (10) ارتفاع إنتاج الأسمنت من 3,0 مليون طن في عام 2011م إلى 3,5 مليون طن في عام 2012م بمعدل 15,8%،وذلك نتيجة لارتفاع إنتاج شركة الشمال لإنتاج الأسمنت بمعدل 108,5%، إضافة لارتفاع الإنتاج في كل مصانع إنتاج الأسمنت عدا أسلان والتكامل.

إنتاج الأسمنت انخفض انخفاضاً طفيفاً من 3,538,0 ألف طن في عام 2013م إلى 3,477,7 ألف طن في عام 2014م بمعدل 1,7%، فيما حقق مصنعاً عطبرة والشمال زيادة في الإنتاج بلغت 4,8% على التوالي، وانخفض إنتاج المصانع الأخرى بمعدلات متفاوتة، تجدر الإشارة إلى أن مصنعي عطبرة والشمال يساهمان في الإنتاج الكلي بنسبة 34,2% و27,2% على التوالي.

يعود انخفاض نسبة الاستغلال عام 2014م مقارنةً بعام 2013م في كل مصانع إنتاج الأسمنت عدا مصنعي عطبة والشمال إلى عدة أسباب أهمها ارتفاع سعر ألفيرنس ومواد أخرى بالإضافة إلى تكرار قطوعات الكهرباء. ومشاكل التحويلات المالية اللازمة لاستيراد قطع الغيار نتيجة للحصار الاقتصادي الأمريكي.

ارتفاع إنتاج الأسمنت من 3,372,8 ألف طن في عام 2014م إلى 3,707,6 ألف طن في عام 2015م بمعدل 9,9%، ويعزى ذلك لارتفاع الانتاج في كل من مصنع النيل للأسمنت والتكامل والشمال وعطبرة بمعدل 78% و60,3% و18,4% و0,8% على التوالي، فيما حقق كل من مصنع أسلان

وبربر والسلام إنخفاضاً في الانتاج بمعدل 51,5% و22,2% و11,1% على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن مصنعي عطبرة والشمال يتصدران نسبة المساهمة في الإنتاج الكلي بنسبة 32,2% و30,2% على التوالي.

يلاحظ انخفاض الإنتاج في كل من مصنع أسلان وبربر والسلام وانخفاض نسبة الاستغلال خلال عام 2015م، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب أهمها ارتفاع سعر الفيرنس ومواد الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى تكرار قطوعات الكهرباء، ومشاكل التحويلات المالية اللازمة لاستيراد قطع الغيار نتيجة للحصار الاقتصادي الأمريكي.

صناعة الأدوية:

تتمثل أهم المنتجات الدوائية في كلٍ من الأقراص والكبسولات والمعلقات (البدرة والسوائل). يوضح الجدول رقم (11) إنتاج الأدوية لعامي 2011 و2012م.

جدول رقم (11)

إنتاج الأدوية (2011 . 2015م)

المنتجات	الوحدة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الأقراص	مليون قرص	2,467.9	628	2,590	2,881	1,965
الكبسولات	مليون كبسولة	682.7	148	477.0	696	475
بدرة ومعلقات شراب	مليون زجاجة	21.0	4.2	24.2	83	57
معلقات سائل	مليون زجاجة	21.7	7.5	9.4	22	15
محاليل غسيل الكلى	ألف لتر	0	0	0	2,260	1,541

المصدر: وزارة الصناعة . إدارة الإنتاج الصناعي . ملف توطين الإنتاج الدوائي

يتضح من الجدول رقم (11) انخفاض إنتاج الأدوية خلال عام 2012م مقارنة بعام 2011م، فقد انخفض إنتاج الأقراص بمعدل 74,6%، والكبسولات بمعدل 78,3%، وبدرة ومعلقات البدرة بمعدل 80% ومعلقات السائل بمعدل 65,4% وذلك نتيجة المواد الخام اللازمة للإنتاج.

ارتفاع إنتاج الأقراص من 2,590 مليون قرص عام 2013م إلى 2,881 مليون قرص عام 2014م بمعدل 11,2%، كما ارتفع إنتاج الكبسولات من 477,0 مليون كبسولة عام 2013 إلى 696,0 مليون كبسولة عام 2014م بمعدل 45,9%، وإنتاج بدرة ومعلقات الشراب من 24,2 مليون زجاجة إلى 82,9 مليون زجاجة بمعدل 242,6%، وإنتاج معلقات السائل من 9,4 مليون زجاجة عام 2013م إلى 22,0 مليون زجاجة عام 2014م بمعدل 134,0%، كما يلاحظ دخول إنتاج محاصيل غسيل الكلى لأول مرة عام 2014م حيث بلغ الإنتاج 2,260 ألف لتر.

انخفاض إنتاج الأودوية بمختلف أنواعها،حيث يلاحظ انخفاض إنتاج الأقراص من 2,881 مليون قرصاً في عام 2014م إلى 1,965 مليون قرصاً في عام 2015م بمعدل 31,8% والكبسولات من 696 مليون كبسولة في عام 2014م إلى 475 مليون كبسولة في عام 2015م بمعدل 31,8%، وإنتاج بدرة ومعلقات الشراب من 83 مليون زجاجة إلى 57 مليون زجاجة بمعدل 31,2%، وإنتاج معلقات السائل من 22 مليون زجاجة في عام 2014م إلى 15 مليون زجاجة في عام 2015م بمعدل 31,8%، وإنتاج محاصيل غسيل الكلى من 2,260 ألف لتر في عام 2014م إلى 1,541 ألف لتر في عام 2015م بمعدل 31,8%، ويعزى الانخفاض في إنتاج الأدوية إلى عدم كفاية موارد النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد مدخلات الإنتاج الدوائي، بالإضافة إلى بعض المشاكل الفنية والهيكلية الأخرى.

جدول رقم (12)

إنتاج الصناعات التحويلية الأخرى (2011 . 2015م)

المنتجات	الوحدة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
الأيثانول	مليون لتر	39	33	67	70	36
الكراس المدرسي	مليون دستة	14	15	22	22	15
الكتاب المدرسي	مليون كتاب	23	25	35	35	30
الزيوت النباتية	ألف طن	110	159	210	130	148
المياه الغازية والعصائر	مليون لتر	698	720	882	859	455
الدقيق	ألف طن	1,410	1,450	1,694	1,957	2000
الحلويات والطحنية	ألف طن	92	95	106	106	106
الثلاجات	ألف وحدة	120	150	161	180	119
البسكويت	ألف طن	44	66	69	81	81
المربات	" "	15	16	16	18	18
المنتجات الحديدية	" "	400	450	443	460	624
مكيفات الهواء والماء	ألف وحدة	17	18	17	18	280
البوهيات	ألف طن	120	110	51	70	100
السيراميك والبورسلين	مليون متر مكعب	11	9	4	9.5	11.5

المصدر: وزارة الصناعة

يتضح في الجدول رقم (12) الارتفاع الملحوظ في إنتاج البسكويت من 44 ألف طن عام 2011م إلى 66 ألف طن في عام 2012م بمعدل 50%، والزيوت النباتية من 110 ألف طن عام 2011م إلى 159 ألأف طن عام 2012م بمعدل 44,5%، إضافة إلى ارتفاع إنتاج كل أصناف الصناعات التحويلية في عام 2012م مقارنة بعام 2011م عدا السيراميك والإيثانول والبوهيات التي انخفضت بمعدل 18,2% و15,4% و8,3% على التوالي.

الارتفاع الملحوظ في إنتاج السيراميك من 3,5 مليون متر مكعب في عام 2013م إلى 9,5 مليون متر مكعب في عام 2014م بمعدل 171,4%، وكذلك ارتفاع إنتاج المربات بمعدل 80% والبوهيات بمعدل 47%، فيما انخفض إنتاج الزيوت النباتية بمعدل 38% والمياه الغازية بمعدل 10%، بينما حافظ إنتاج بعض السلع على مستواه في عام 2013م.

الانخفاض الملحوظ في إنتاج معظم الصناعات التحويلية الأخرى في عام 2015م عدا مكيفات الهواء والماء، والمنتجات الحديدية، والبوهيات،والسيراميك والبورسلين، والدقيق، والتي ارتفع إنتاجها بمعدل 1,455,6%، و35,7% و33,3% و21,1% و2,2% على التوالي.

جدول رقم (13)

الطاقة الكهربائية المولدة (2011 . 2015م)

(قيقا واط/ ساعة)

الطاقة المولدة	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
1. التوليد المائي	6,452.4	6,619.1	8,317.0	8,913.6	8.3367.8
2. التوليد الحراري	2,200.8	2,816.1	1,970.2	2465.9	4,636.1
أ. البخاري	1,631.4	1,483.8	1,205.2	1,399.8	3,054.3
ب. الغازي	0.7	5.3	0	0	0
ج. الديزل	160.5	181.9	183.1	202.1	277.8
د. الدورة المركبة	210.2	1,145.0	581.9	864.0	1,304
3. الربط الإثيوبي		73.7	319.6	468.5	142.3
جملة الطاقة المولدة	8,455.2	9.508.9	10,606.8	11,848.0	13,146.2
معدل التغير %	—	11.6	11.7	11.7	10.9

المصدر: وزارة الموارد المائية والكهرباء

الكهرباء والمياه:

أ. الكهرباء:

يتضح من الجدول رقم (13) ارتفاع الطاقة الكهربائية المولدة من 8,455,2 قيقاواط/ ساعة في عام 2011 إلى 9,436,0 قيقاواط/ ساعة في عام 2012م بمعدل 11,6%، وذلك نسبة للزيادة في الطاقة الناتجة من حجم التوليد الحراري من 2,002,8 قيقاواط/ ساعة في عام 2011م إلى 2,817,0 قيقاواط/ ساعة في عام 2012 بمعدل 40,7% ونسبة مساهمة قدرها 29,9% من جملة الطاقة المولدة في عام 2012م.

ارتفاع الطاقة الكهربائية المولدة من 10,606,8 قيقاواط/ ساعة عام 2013م إلى 11,848,0 قيقاواط/ ساعة في عام 2014م بمعدل 11,7%، وذلك نسبة لارتفاع حجم الطاقة الناتجة من كافة أنواع التوليد الكهربائي خاصة التوليد المائي من 8,317 قيقاواط/ ساعة في عام 2013م إلى 8,913,6 قيقاواط/ ساعة في عام 2014م بمعدل 7,2% بنسبة مساهمة 75,2% من جملة الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2014م، والتوليد الحراري بمعدل 25,2%، نتيجة لمقابلة الزيادة في الطلب على الطاقة (الاستهلاك) ودخول وحدتين من محطة كهرباء كوستي الحرارية إلى دائرة الإنتاج بقدرة 250 ميقاواط.

ارتفاع الطاقة الكهربائية المولدة من 11,848,0 قيقاواط/ ساعة في عام 2014م إلى 13,146,2 قيقاواط/ ساعة في عام 2015م بمعدل 11,0%، نتيجة لارتفاع حجم الطاقة الناتجة من التوليد الحراري من 2,465,9 قيقاواط/ ساعة في عام 2014م إلى 4,636,1 قيقاواط/ ساعة في عام 2015م بمعدل 88,7% بنسبة مساهمة 35,3% من جملة الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2015م، ويعزى ذلك لدخول محطة أم

دباكر الحرارية في دائرة الإنتاج بقدرة 500 ميقاواط لمقابلة الطلب المتزايد على الكهرباء والمساهمة في دعم الإنتاج الزراعي والحيواني وكذلك تعمل على دعم استرتيجيةالدولة الرامية لكهربة المشاريع الزراعية، ويلاحظ انخفاض التوليد المائي بمعدل 6,1% والربط الإثيوبي بمعدل 69,6%.

جدول رقم (14)

الطاقة الكهربائية المستهلكة حسب القطاعات (2011 . 2015م)

(قيقا واط/ ساعة)

القطاع	2011م	2012م	2013م	2014م	2015م
القطاع السكني	3,437	3,986	4,663	5,303	5,973
القطاعالصناعي	1,049	1,125	1,379	1,628	1,512
القطاع الزراعي	308	387	413	492	650
القطاع الحكومي	880	911	895	981	1,068
الموحد	1,015	1,201	1,238	1,306	1,378
المجموع	6,689	7,610	8,605	9,709	10,581
معدل التغير %	—	13.8	13.1	12.8	8.9

المصدر: وزارة الموارد المائية والكهرباء

ارتفعت جملة الطاقة الكهربائية المستهلكة من 6,689 قيقاواط/ ساعة عام 2011م إلى 7,610 قيقاواط/ ساعة في عام 2012م بمعدل 13,8%، وقد شكل القطاع السكني أعلى نسبة استهلاك للعام مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك كما يوضحه الجدول (14).

جدول رقم (15)

إنتاج و إستهلاك المياه حسب القطاعات (2011 . 2015م)

(آلاف الأمتار المكعبة في اليوم)

القطاع	2011م		2012م		2013		2014م		2015م	
	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الإنتاج	الإنتاج	الاستهلاك
الحضر	1,930	1,700	2000	1,800	2,200	1,980	2,244.0	2,019.6	2,019.6	2,059.9
الريف	1,700	1,650	1,800	1,700	1,980	1,780	2,118.6	1,815.6	1,815.6	1,963.9
الجملة	3,630	3,350	3,800	3,500	4,180	3,760	4,362.6	3,835.2	4,471.0	4,023.8
معدل التغير%	—		4.7		10		10.8		2.5	

المصدر: وحدة مياة الشرب والصرف والصحي . وزارة الموارد المائية والكهرباء

يتضح من خلال الجدول (15) ارتفاع الانتاج الكلي للمياه من 3,630 ألف متر مكعب/ يوم فى عام 2011م إلى 3,800 ألف متر مكعب/ يوم فى عام 2012م بمعدل 4.7% وذلك بارتفاع الانتاج الكلى للمياه فى الحضر من 1,930 ألف متر مكعب/ يوم فى عام 2011م إلى 2000 ألف متر مكعب/ يوم فى عام 2012م بمعدل 3.6% والانتاج الكلى للمياه فى الريف من 1,700 ألف متر مكعب/ يوم فى عام

2011م إلى 1,800 ألف متر مكعب/ يوم فى عام 2012م بمعدل 5.9% فى العام 2013م ارتفع الانتاج الكلى للمياه إلى 4,180.0 ألف متر مكعب/ يوم وفى العام 2014م ارتفع 4,362.6 ألف متر مكعب/ يوم وقد شملت الزيادة فى الانتاج بمعدل 4.4% وقد شملت الزيادة فى انتاج الحضر الريف على السواء وفى عام 2015 أيضاً توالى ارتفاع إنتاج المياه ووصل إلى 4,471 متر مكعب/ يوم بمعدل 2.5%.

ثالثاً: قطاع الخدمات

يشمل هذا القطاع الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والطرق والجسور والبناء والتشيد والاتصالات والخدمات الأخرى.

- الصحة:

جدول رقم (16)

المؤسسات الصحية بالسودان (2011 . 2012م)

(وحدة)

الولايات / العام	2011م					2012م				
	عدد المستشفيات	عدد الأسَرة	سرير/ 100 ألف مواطن	عدد المراكز الصحية	عدد الوحدات الصحية الأساسية	عدد المستشفيات	عدد الأسَرة	سرير/ 100 ألف مواطن	عدد المراكز الصحية	عدد الوحدات الصحية الأساسية
الشمالية	30	1,810	236.8	96	160	29	1,810	236.8	96	160
نهر النيل	40	1,934	157.2	230	63	40	1,934	157.2	230	63
الخرطوم	34	6,523	108.6	369	249	22	6,588	91.2	468	165
البحر الأحمر	24	1,156	87.0	61	153	14	1,156	87.0	69	113
كسلا	20	1,131	56.9	114	179	20	1,131	56.9	114	179
القضارف	26	1,550	98.5	65	204	26	1,550	98.5	58	238
الجزيرة	52	3,645	104.5	349	460	52	3,697	107.9	349	460
سنار	25	1,410	97.0	74	121	25	1,410	97.0	74	121
النيل الأزرق	15	894	98.2	48	185	14	894	98.2	33	104
النيل الأبيض	32	1,414	73.0	134	219	37	1,414	73.0	120	200
شمال كردفان	28	2,221	73.6	160	387	28	2,221	73.6	160	378
جنوب كردفان	33	1,114	65.4	97	250	22	1,114	65.4	71	223
غرب كردفان			54.2	82	166	13	1,185	54.2	82	166
شمال دارفور	13	1,185	24.6	79	141	17	1,097	24.6	79	141
جنوب دارفور	17	1,097	44.9	25	64	6	646	44.9	38	44
غرب دارفور	6	646	44.9	38	44	8	.	.	22	40
وسط دارفور	8	.	.	.	.	7	.	.	15	34
المجموع	403	27,730	1,380	2,021	3,045	380	27,847	1,366	2,078	2,838

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية . إدارة المعلومات الصحية والبحوث

يلاحظ من خلال الجدول (16) انخفاض عدد المستشفيات المحلية من 403 مستشفاً فى عام 2011 إلى 380مستشفاً عام 2012م بمعدل 5.7% وارتفاع عدد مراكز صحة الأسرة من 2,021 فى عام مركزاً فى عام 2011م إلى 2,078 فى عام 2012م بمعدل 2.8% إضافة إلى انخفاض عدد وحدات صحة الأسرة بمعدل 6.8% عما كانت عليه فى عام 2011م.

جدول رقم (17)

المؤسسات الصحية بالسودان (2013 . 2014 . 2015م)

(وحدة)

العام / الولايات	2013م					2014م				
	عدد المستشفيات	عدد الأسَرة	سرير/ 100 ألف مواطن	عدد المراكز الصحية	عدد الوحدات الصحية الأساسية	عدد المستشفيات	عدد الأسَرة	سرير/ 100 ألف مواطن	عدد المراكز الصحية	عدد الوحدات الصحية الأساسية
الشمالية	30	1,789	220	105	188	26	1,824	218	105	188
نهر النيل	32	1,917	146	235	115	30	2,062	153	213	117
الخرطوم	48	6,435	99	446	147	26	1,707	96	221	139
البحر الأحمر	26	1,459	107	96	165	14	1,224	106	78	165
كسلا	16	1,153	54	129	209	12	1,631	55	130	172
القضارف	32	1,651	95	64	269	25	4,430	89	65	271
الجزيرة	76	4,309	101	367	516	60	1,630	100	325	516
سنار	26	1,459	98	85	184	25	1,032	99	87	221
النيل الأزرق	18	1,040	108	72	221	15	1,583	104	80	221
النيل الأبيض	32	1,437	69	120	200	27	1,753	73	125	212
شمال كردفان	24	1,682	55	133	412	22	768	72	159	357
جنوب كردفان	17	1,062	59	102	191	11	778	67	64	187
غرب كردفان	-	-	-	-	-	11	1,154	56	96	115
شمال دارفور	20	1,053	47	130	256	17	1,182	51	149	252
جنوب دارفور	16	1,001	21	62	289	14	464	30	62	289
غرب دارفور	6	464	30	37	78	5	342	51	37	78
وسط دارفور	8	361	56	0	0	7	-	51	47	98
شرق دار فور	1	127	12	0	0	-	-	-	-	-
المجموع	428	28,489		2,183	3,440	347	30,090	800	2,070	3,598

المصدر: وزارة الصحة الاتحادية . إدارة المعلومات الصحية والبحوث

فى العام 2013م ارتفع العدد إلى 428 ومن ثم تراجع فى العام 2014م إلى 347مستشفاً .

جدول رقم (18)

أداء وسائل نقل البضائع والركاب في السودان (2011 . 2015م)

وسيلة النقل	2011م		2012م		2013		2014م		2015م	
	البضائع (ألف طن)	الركاب (ألف راكب)	البضائع (ألف طن)	الركاب (ألف راكب)	البضائع (ألف طن)	الركاب (ألف راكب)	البضائع (ألف طن)	الركاب (ألف راكب)	البضائع (ألف طن)	الركاب (ألف راكب)
النقل البري	9,303	18000	9,267	17000	8,683	47000	8,783	30,000	18,451	40,515
سكك حديد السودان	994	0	1,056	0	1,102	13	857	188	869	193
النقل الجوي	4	552	3	373	17	2,061	29	2,299	32	3,008
الخطوط البحرية السودانية	158	0	183	0	323	21	75	67	100	25
النقل النهري	98	34	8	3	2	0	0	0	25	12
المجموع	11,007	18,586	11,070	17,376	10,127	49,095	9,744	32,554	19,477	13,753

المصدر: وزارة النقل . وحدة النقل البري، اتحاد غرف النقل السوداني، وحدة الملاحة النهرية، هيئة سكك حديد السودان، شركة مطار الخرطوم الدولي، شركة النيل للنقل النهري.

النقل والمواصلات

يشمل قطاع النقل وسائل النقل فى السودان والمتمثلة فى النقل البرى والسكك الحديدية والنقل النهرى وشركات النقل الجوى والخطوط البحرية.

يلاحظ من الجدول رقم (18) ارتفاع الحجم الكلي للبضائع المنقولة بواسطة وسائل النقل المختلفة من 11 مليون طن عام 2011م إلى 11.1 مليون طن في عام 2012م بمعدل 0.6%. كما انخفض عدد الركاب من 19 مليون راكب في عام 2011م إلى 17 مليون راكب في عام 2012م بمعدل 6.5%، ويأتي تفصيل ذلك على النحو التالي:

- **النقل النهري:**

يلاحظ من الجدول رقم (18) انخفاض حجم البضائع المنقولة بواسطة النقل البري من 9.3 مليون طن عام 2011م إلى 9.2 مليون طن في عام 2012م بمعدل 0.4%. كما انخفض الركاب من 18 مليون راكب في عام 2011م إلى 17 مليون راكب في عام 2012م بعدل 5.6%.

- **سكك حديد السودان:**

يلاحظ من الجدول رقم (18) ارتفاع حجم البضائع المنقولة عبر سكك حديد السودان من 0.99 مليون طن في عام 2011م إلى 1.06 مليون طن في عام 2012م بمعدل 6.2% نتيجة ارتفاع نقليات بعض السلع الرئيسية مثل السكر والأسمنت والقمح والمواد البترولية والفول المقشور والحاويات، كما يلاحظ عدم وجود نشاط لنقل الركاب في عام 2012م، ويعزى ذلك إلى تخصيص جميع القطارات لنقل البضائع.

- **النقل النـهري:**

يلاحظ من الجدول رقم (18) انخفاض حجم البضائع المنقولة عبر النقل النهري من 98 ألف طن في عام 2011م إلى 8 ألف طن عام 2012م بمعدل 91.8%. بينما انخفض عدد الركاب من 34 ألف راكب عام 2011م إلى 3.0 ألأف راكب عام 2012م بمعدل 91.2%.

- **النقل الجوي:**

انخفض حجم البضائع المنقولة عبر الخطوط الجوية السودانية من 4 ألف طن عام 2011 إلى 3 ألأف طن في عام 2012م بمعدل 11.6%، كما انخفض عدد الركاب من 551.9 ألف راكب في عام 2011م إلى 372.5 ألف راكب في عام 2012م بمعدل 32.5%.

- **الخطوط الجوية السودانية:**

يلاحظ من الجدول رقم (18) ارتفاع حجم البضائع المنقولة عبر الخطوط الجوية السودانية من 158 ألف طن في عام 2011م إلى 183 ألف طن في عام 2012م بمعدل 15.8%، كما يلاحظ عدم وجود نشاط لنقل الركاب عام 2012 نسبة لاستمرار عمليات الصيانة لأسطول الشركة.

- **النقل البري:**

ارتفع حجم البضائع المنقولة بواسطة النقل البري من 8,683 ألف طن في عام 2013م إلى 8,783 ألف طن في عام 2014م بمعدل 5%. بينما انخفض عدد الركاب من 47,000 ألف راكب في عام 2013م إلى 30,000 ألف راكب في عام 2014م بمعدل 1.2%.

- **سكك حديد السودان:**

انخفض حجم البضائع المنقولة عبر سكك السودان من 1,102 ألف طن في عام 2013م إلى 857 ألف طن في عام 2014م بمعدل 22.2%، نتيجة لانخفاض نقل بعض السلع الرئيسية، فيما ارتفع عدد الركاب المنقولين بواسطة السكك الحديدية من 13 ألف راكب في عام 2013م إلى 188 ألف راكب في عام 2014م بمعدل 1,324.2%، ويعزى ذلك لدخول قطارات نقل ركاب جديدة إضافة إلى إعادة تشغيل بعض الخطوط التي كانب متوقفة عن العمل.

- **النقل الجوي:**

ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر كافة الخطوط الجوية الأجنبية والوطنية عبر مطار الخرطوم من 17 ألف طن في عام 2013م إلى 29 ألف طن في عام 2014م بمعدل 68.8%، كما ارتفع عدد الركاب من 2,061 ألف راكب في عام 2013م إلى 2,299 ألف راكب في عام 2014م بمعدل 11.5%.

- **الخطوط البحرية السودانية:**

انخفض حجم البضائع المنقولة عبر الخطوط البحرية السودانية من 323 ألف طن في عام 2013م إلى 75 ألف طن في عام 2014م بمعدل 78.8%، بينما ارتفع عدد الركاب من 21 ألف راكب في عام 2013م إلى 67 ألف راكب في عام 2014م بمعدل 2019%، بالإضافة إلى ارتفاع خدمات المناولة عبر إدارة الشحن والتفريغ من 629.2% ألف طن في عام 2013م إلى 719 ألف طن في عام 2014م بمعدل 14%.

- **النقل النهري:**

يلاحظ التوقف شبه التام للنقل النهري منذ عام 2011م لارتباطه بالعمل بين كوستي وجنوب السودان قبل انفصاله، وانحصر النشاط في نقل 2 ألف طن من البضائع عام 2013م، عبارة عن منحة سلع غذائية من حكومة السودان.

- **النقل البري:**

انخفض حجم البضائع المنقولة بواسطة النقل البري من 20,208 ألف طن في عام 2014م إلى 18,451 ألف طن في عام 2015م بمعدل 8.7% بالرغم من ارتفاع عدد الشاحنات الثقيلة والتناكر من 15,179 شاحنة في عام 2014م إلى 18,265 شاحنة في عام 2015م بمعدل 20.3%، وذلك بسبب انخفاض منقولات المواد البترولية من 2,320 ألف طن في عام 2014م إلى 2,053 ألف طن في عام 2015م بمعدل 11.5%. بينما ارتفع عدد الركاب من 30,000 ألف راكباً في عام 2014م إلى 40,515راكباً في عام 2015 بمعدل 35.1%.

- **سكك حديد السودان:**

ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر سكك حديد السودان من 799 ألف طن في عا 2014م إلى 869 ألف طن في عام 2015م بمعدل 8.8%، فيما ارتفع عدد الركاب المنقولين بواسطة السكك الحديدية من 188 ألف راكب في عام 2014م إلى 193 ألف راكب في عام 2015م بمعدل 2.7%، ويعزى ذلك لدخول قطارات نقل ركاب جديدة إضافة إلى إعادة تشغيل بعض الخطوط التي كانت متوقفة عن العمل.

- **النقل الجوي:**

ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر كافة الخطوط الجوية الأجنبية والوطنية عبر مطار الخرطوم من 29 ألف طن في عام 2014م إلى 32 ألف طن في عام 2015م بمعدل 10.3%، كما ارتفع عدد الركاب من 2,299 ألأف راكب في عام 2014م إلى 3,008 ألف راكب في عام 2015م بمعدل 30.8%.

- **الخطوط البحرية السودانية:**

ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر الخطوط البحرية السودانية من 75 ألف طن في عام 2014م إلى 100 ألف في عام 2015م بمعدل 33.3%، بينما انخفض عدد الركاب من 67 ألأف راكب في عام 2014 إلى 25 ألف راكب في عام 2015م بمعدل بمعدل 62.7%، بالإضافة إلى انخفاض خدمات المناولة عبر إدارة الشحن والتفريغ من 719 ألف طن في عام 2014م إلى 648 ألف طن عام 2015م بمعدل 9.8%.

- **النقل النهري:**

ارتفع حجم البضائع المنقولة عبر النقل النهري من 14 ألف طن في عام 2014م إلى 25 ألف طن في عام 2015م بمعدل 78.6%، ويعزى ذلك لتشغيل ميناء اشكيت البري، بينما انخفض عدد الركاب من 33 ألف راكب في عام 2014م إلى 12 ألف راكب في عام 2015م بمعدل 63.6%، وذلك بسبب تحول المواطنين للسفر عبر النقل البري.

تجدر الإشارة إلى أن نشاط شركة النيل للنقل النهري في نقل البضائع والركاب بين ميناء كوستي (السودان) وميناء جوبا (جنوب السودان)، متوقف تماماً منذ أواخر عام 2015م.

جدول رقم (19)

موقف إنجاز الطرق القومية ومقارنته بالمستهدف (2011 . 2015م)

تنفيذ الطرق	2011م			2012م			2013م			2014م			2015م		
	مستهدف	منجز	نسبة التنفيذ %	مستهدف	منجز	نسبة التنفيذ %	مستهدف	منجز	نسبة التنفيذ %	مستهدف	منجز	نسبة التنفيذ %	مستهدف	منجز	نسبة التنفيذ %
طرق مسفلتة	9,1,205	7,292	3,24	7,1,349	8,528	2,39	2,2,394	6,579	2,24	3,2,386	2,287	0,12	3,3078	9,174	2,46
تأهيل طرق	2,131	8,82	1,63	5,187	40.6	21.7	1,747.9	53.0	3.0	1,318.0	44.1	3.3	0,3,1	8,99	9,96

المصدر: وزارة النقل والطرق والجسور . الهيئة القومية للطرق والجسور

يتضح من الجدول قم (19) ارتفاع طول الطرق المسفلتة من 292.7 كيلومتر عام 2011م إلى 528.8 كيلومتر عام 2012م بمعدل 80.7%، كما ارتفعت نسبة التنفيذ من اجمالي المستهدف في خطة وزارة الطرق والجسور من 24.3% عام 2011 إلى 39.2% في عام 2012. بينما انخفضت عمليات التأهيل من 82.8 كيلومتر في عام 2011م إلى 40.6 كيلومتر في عام 2012م بمعدل 51%، حيث انخفضت نسبة التنفيذ من اجمالي المستهدف في الخطة من 63.1% في عام 2011م إلى 21.7% في عام 2012م.

– **الفندقة والسياحة:**

تعتبر السياحة من القطاعات الإقتصادية الهامة على مستوى العالم بصورة عامة والسودان بصفةٍ خاصة، إذ تساهم في موارد النقد الأجنبي بحكم الموقع الجغرافي للسودان، ووجود أماكن سياحية وأثرية عديدة ومتنوعة تعكس عمق وتميز حضارة السودان على مر العصور، مما يجعلها وجهة للسياح من مختلف أنحاء العالم.

جدول رقم (20)

عدد السياح وإنفاقهم (2011 . 2015م)

البيان / العام	2011م	2012م	2013	2014م	2015م
عدد السياح (سائح)	536,400	574,645	591,348	683,618	741,000
انفاق السياح (مليون دولار)	672	792	735	4,855	7,930

المصدر: وزارة السياحة والآثار والحياة البرية

يتضح من الجدول رقم (20) ارتفاع عدد السياح في عام 2012م عن عام 2011م بمعدل 7.1%، إضافة إلى ارتفاع انفاق السياح من 672 مليون دولار عام 2011م إلى 792 مليون دولار في عام 2012م أي بعدل 17.9%.

ارتفاع عدد السياح من 591,350 ألف سائح في عام 2013م إلى 683,618 ألف سائح في عام 2014م بمعدل 15.6%، وارتفاع العائد من لاسياحة من 735.5 مليون دولار في عام 2013م إلى 855.4 مليون دولار في عام 2014م بمعدل 16.3%.

ارتفاع عدد السياح من 683,618 سائحاً في عام 2014م إلى 741,000 سائحاً في عام 2015م بمعدل 8.4%، وارتفاع العائد من 855.4 مليون دولار إلى 930.7 مليون دولار في عام 2015م بمعدل 8.8%.

- التعليم

ويشمل التعليم العام والعالي.

جدول رقم (21)

عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس الحكومية والخاصة

في كل من الفصلين الدراسيين 2012/2011 و2013/2012م

العام البيان	2011 – 2012*		2012 – 2013*	
	عدد المدارس	عدد التلاميذ (الف تلميذ)	عدد المدارس	عدد التلاميذ (الف تلميذ)
مرحلة الأساس				
حكومي	14,951	4,829	غير متوفر	غير متوفر
غير حكومي	1,980	388	غير متوفر	غير متوفر
المجموع	16,931	5,217	16,533	5,121
المرحلة الثانوية				
أكاديمي – حكومي	2,497	680	غير متوفر	غير متوفر
أكاديمي – غير حكومي	1,131	147	غير متوفر	غير متوفر
فني	141	26	غير متوفر	غير متوفر
دراسات إسلامية	39	3	غير متوفر	غير متوفر
المجموع	3,808	857	3,700	824

المصدر: وزارة التربية والتعليم – الملتقى التنسيقي 2013م

جدول رقم (22)

عدد الطلاب المسجلين بالجامعات والكليات الحكومية والأهلية

في العامين الدراسيين 2012/2011 و2013/2012م

(وحدة)

المؤسسة	2011 – 2012م		2012 – 2013م	
	طلاب البكالريوس	طلاب الدبلوم	طلاب البكالريوس	طلاب الدبلوم
الجامعات الحكومية	100,450	32,824	173,527	9,765
الجامعات والكليات الأهلية	10,827	10,827	32,146	6,459
الكليات التقنية	0	9,104	0	455,6
المجموع الكلي	111,277	52,755	205,673	22,778

المصدر: وزارة التعليم العالي

جدول رقم (23)

عدد التلاميذ المقيدين بالمدارس الحكومية والخاصة

في كل من الفصلين الدراسيين 2014/2013 و2015/2014م

العام الدراسي	2013 – 2014م			2014 – 2015م*				
البيان	عدد المدارس	عدد التلاميذ (الف تلميذ)		عدد المدارس	عدد التلاميذ (الف تلميذ)		نسبة الإستيعاب %** 2014 - 2015	
		ذكور	إناث		ذكور	إناث	ذكور	إناث
مرحلة الاساس								
حكومي	15,693	2,576,5	2,493,0	18,468	2,632	2,384.9	71.0	66.9
غير حكومي	2,246	219,5	194.4		233.8	196.6		
المجموع	17,939	2,7961	2,687.4	18,468	2,866.7	2,581.5		
المرحلة الثانوية								
أكاديمي – حكومي	591,2	338.9	319.2	3,820	381.9	368.4	37.7	37.6
أكاديمي – غير حكومي	1,229	87.5	78.1	NA	108.4	91.6		
فني	106	24.3	6.9	NA	138.6	39.4		
دراسات إسلامية	30	2.4	0.4	3,820	83.1	13.9		
المجموع	3,956	453.1	404.6	3,820	712.1	513.2		

المصدر: وزارة التربية والتعليم – الملتقى التنسيقي 2013م

جدول رقم (24)

عدد الطلاب المسجلين بالجامعات والكليات الحكومية والأهلية

في العاملين الدارسيين 2014/2013 و2015/2014

العام الدراسي / المؤسسة	2014/2013م					2015/2014م				
	طلاب البكالريوس		طلاب الدبلوم		المجموع	طلاب البكالريوس		طلاب الدبلوم		المجموع
	ذكر	إناث	ذكر	إناث		ذكر	إناث	ذكر	إناث	
الجامعات الحكومية والكليات التقنية	90,895	81,219	4,828	4,937	181,879	80,069	80,813	31,666	20,468	213,016
الجامعات والكليات الهلية	17,354	16,205	3,937	2,522	40,018	25,028	18,769	6,182	3,996	53,975
المجموع الكلي	108,249	97,424	8,765	7,459	221,897	105,097	99,582	37,848	24،464	266,991
	205,673		16,224			204,679		62,312		

المصدر: الهيئة القومية للإتصالات

تحليل القطاع الخارجي:

جدول رقم (25)

ملخص التجارة الخارجية

القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

Period	Exports الصادرات	Imports الواردات	Trade Balance الميزان التجاري	الفترة
	10,193.4	9,235.9	957.6	2011م
	4,066.5	9,230.3	5,163.8	2012م
	4,789.7	9918.1	5,128.3	2013م
	4,453.7	9,211.3	4,861.1	2014م
	3,169.0	9,508.7	6,339.6	2015م

المصدر: العرض الاقتصادي . بنك السودان المركزي

جدول رقم (26)

الصادرات حسب السلع

(القيمة بملايين الدولارات والنسبة المئوية للصادرات)

السلعة	النسبة المئوية للصادرات As Percentage of TOTAL exports					القيمة بملايين الدولارات Value In U. S. S Millions				
	2015م	2014م	2013م	2012م	2011م	★2015م	★2014م	★2013م	★2012م	2011م
بترول خام	18.1	26.8	33.7	17.2	72.53	573.9	1,194.3	1,614.1	698.8	7,003.50
بنزين	1.6	3.5	2.1	5.6	2.83	51.0	156.8	100.6	226.5	272.83
كيروسين	0.1	-	-	-	0.00	2.1	-	-	-	0.00
الغاز الطبيعي	-	-	-	-	0.00	-	-	-	-	0.00
الوقود الحيوي	-	-	-	-	0.19	-	-	-	-	18.07
فيرنس	-	0.0	-	07	0.00	-	0.1	-	26.4	0.00
غاز مخلوط	0.0	0.0	0.0	0.1	0.10	0.1	0.3	1.9	3.2	9.43
جازولين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
منتجات بترولية أخرى	0.0	0.1	-	-	0.01	0.1	6.1	-	-	0.53
القطن	1.2	0.8	2.1	0.3	0.28	39.4	34.0	102.7	11.8	27.3
الصمغ	3.5	2.2	2.8	1.7	0.85	111.7	97.0	134.8	67.1	81.78
الذرة	0.9	0.1	1.6	0.3	0.19	28.2	6.0	77.9	14.0	18.48
السمسم	14.3	10.5	9.9	5.5	2.31	453.5	466.3	472.4	223.5	223.27
الايثانول	0.3	0.4	1.6	0.3	0.16	8.8	19.7	77.7	13.8	15.39
الفول السوداني	0.1	0.1	0.9	0.1	0.01	3.0	6.1	42.8	3.4	0.99
الزيوت النباتية	0.0	0.1	0.3	0.0	0.00	1.5	2.8	14.4	0.9	0.23
الأمباز	0.8	0.3	0.7	0.1	0.04	24.2	11.7	35.7	3.7	0.01
حب بطيخ	1.0	0.4	0.1	0.2	0.09	30.7	16.5	3.5	8.5	8.49
الكركدي	0.6	0.4	0.4	0.3	0.8	18.7	18.5	17.3	14.1	17.30
الحيوانات الحية	25.4	17.8	12.4	9.1	3.05	804.3	793.0	594.0	371.5	294.40
اللحوم	2.2	0.4	0.3	0.9	0.07	70.1	19.8	15.5	38.1	7.01
الجلود	1.1	1.0	1.5	0.9	0.41	34.2	43.5	72.6	37.0	39.67
السكر	-	-	-	-	0.03	-	-	-	-	2.87
المولاس	0.1	0.1	0.1	0.1	0.10	2.8	5.7	6.8	3.5	9.75
الذهب	22.9	28.5	21.9	53.1	14.93	725.7	1,271.3	1,048.4	2,158.0	1,441.68
حديد خردة	0.0	0.0	0.5	0.2	0.04	1.1	0.6	23.5	8.5	4.23
أخرى	5.8	6.4	7.0	3.3	0.60	184.1	283.4	333.2	134.2	154.74
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**3,169.0**	**4,453.7**	**4,789.7**	**4,066.5**	**9,655.68**

المصدر: العرض الاقتصادي . بنك السودان المركزي

بلغت جملة الصادرات السودانية فى العام 2011م 10,193.4 مليون دولار وذلك بفضل وجود البترول ضمن الصادرات وارتفاع أسعاره علمياص حيث كان يشكل البترول 72.3% من جملة الصادرات بينما تشكل بقية الصادرات الاخرى 27.7% وبلغت جملة الواردات فى العام 2011م حوالي 9,23.9 مليون دولار وبلغ الفائض فى الميزان التجارى 957.6.

فى العام 2012م انخفضت الصادرات إلى 4,066.5 والواردات 9,230.3 ويرجع سبب تراجع الصادرات إلى خروج أغلب صادرات النفط بعد انفصال الجوب فى العام 2011م السبب الذى أدى إلى خلق عجز فى الميزان التجارى قدرة 5,163.8، أما فى العام 2013م ارتفعت الصادرات قليلاً إلى 4,789.7 مليون دولار وذالك بفضل دخول صادرات الذهب وبلغت الواردات فى العام 2013م حوالي 9918.1 وانخفض العجز فى الميزان التجارى قليلاً من 5,163.8 فى العام 2012م إلى 5,126.3 فى العام 2013م.

وتواصل اخفاض الصادرات فى العام 2014م إلى 4,453.7 مليون دولار مما كانت عليه فى العام 2013م وذالك بسبب انخفاض طفيف فى صادرات الذهب، أما الواردات حيث انخفضت من 9918.1 فى العام 2013م إلى 9,211.3 فى العام 2014م واتخفض العجز فى الميزان التجارى إلى 4,861.1 ويرجع ذالك إلى انخفاض الواردات.

فى العام 2015م انخفضت الصادرات أيضاً إلى 3,169.0 مما كانت عليه فى العام 2014م وزادات الواردات إلى 9,508.7 وزيادة العجز في الميزان التجاري إلى 6,339.6 مليون دولار وذالك بسبب تدهور الوضع الاقتصادي الذى يرجع إلى خروج النفط بعد انفصال الجنوب وضعف الإيرادات.

جدول رقم (27)

الواردات حسب السلع

(القيمة بملايين الدولارات والنسبة المئوية للواردات)

السلعة	النسبة المئوية للواردات As Percentage of TOTAL exports					القيمة بملايين الدولارات Value In U. S. S Millions				
	2015م	2014م	2013م	2012م	2011م	2015م	★2014م	★2013م	★2012م	2011م
شاي	0.6	0.8	0.6	0.5	0.7	52.4	69.5	59.4	50.3	61.5
بن	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	46.4	34.5	38.4	36.1	36.0
زيوت نباتية وحيوانية	2.6	2.3	1.5	1.7	1.6	243.2	213.2	149.2	153.7	147.6
قمح ودقيق قمح	7.9	11.8	10.8	9.1	7.7	755.8	1,082.4	1,042.2	835.5	711.3
عدس	0.6	0.6	0.4	0.5	0.4	53.0	51.6	41.0	49.1	40.4
مواد غذائية أخرى	10.3	8.6	10.5	10.0	9.6	982.1	796.7	1,042.0	924.3	891.2
مشروبات وتبغ	0.8	1.0	0.8	0.6	0.7	79.3	96.1	75.7	60.0	68.4
أدوية	4.8	4.5	4.2	3.8	4.1	461.0	411.4	411.6	349.0	375.8
كيماويات أخرى	4.9	5.6	5.0	4.8	7.4	468.0	511.7	500.1	447.5	687.1
منتجات بترولية	12.5	16.5	14.7	11.4	8.0	1,189.4	1,523.6	1,460.1	1,052.0	735.2
مواد خام أخرى	2.7	2.5	2.4	2.7	2.0	257.5	232.8	240.7	251.2	187.0
مصنوعات	20.4	17.5	18.6	21.2	19.4	1,941.3	1,613.0	1,842.5	1,957.0	1,789.2
آلات ومعدات	17.3	16.8	17.3	19.2	25.2	1,649.7	1,543.3	1,713.0	1,770.8	2,323.4
وسائل النقل	9.6	7.7	9.4	10.7	9.6	910.6	706.6	936.1	992.1	889.5
منسوجات	4.2	3.3	3.0	2.9	3.0	395.3	308.1	301.2	265.0	276.8
أخرى	0.2	0.2	0.7	0.4	0.2	23.7	16.8	64.8	36.7	15.8
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**9,508.7**	**9,211.3**	**9,918.1**	**9,230.3**	**10,044.8**

المصدر: العرض الاقتصادي . بنك السودان المركزي

الفصل الرابع

معوقات التنمية الإقتصادية في السودان

علي الرغم من أن هنالك الكثير من معوقات التنمية الإقتصادية لكن سوف يتم التركيزعلي المعوقات ذات الاثر المباشر علي مكونات الدخل القومي ودخل الفرد مثل المعوقات علي القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي .

المبحث الأول: المعوقات الداخلية للتنمية في السودان:

معوقات القطاع الزراعى:

1.سوء ادارة القطاع الزراعى:

يعتبر التخلف فى نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقاً أساسياً يحد من الكفاءة الإقتصادية لهذا القطاع وحائلاً دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة. فبدون وجود أساس تنظيمى سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومسستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والارشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية ولهذا فإن الكفاءة الإقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في اتمامه وانجازه[1].

وهذا الأمر قد أضر بالكثير من المشروعات الزراعية فى السودان وأن إدارة هذه المشروعات لم تكون بالصورة العلمية السيلمة.

2.معوقات طبيعية:

هذا النوع من المعوقات يتعلق منها بمعدلات هطول الأمطار خاصةً فى المناطق التى تمارس الزراعة المطرية فى السنوات الأخيرة، هنالك انخفاض فى معدلات هطول الأمطار ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها الزحف الصحراوي بسبب قطع الأشجار وضعف ثقافة المزارع نفسه حيث أن غالبية الإنتاج تكون موجة للاكتفاء الذاتي إضافة إلى انتشار الأمراض والآفات الزراعية نسبةً لعدم وجود الاهتمام الكافي من قبل المختصين حيث أن أغلب الاهتمام يكون موجه للقطاع المروي مما يجعل أغلب مناطق الزراعة المطرية تعني انخفاض الإنتاج وبالتالي ضعف مساهمتها فى الإنتاج الكلي.

3.معوقات الرى:

1 دكتور مامون أحمد محمد نور: الاصلاح الزراعي الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة السودان، العدد الخامس، يناير 2005م، ص110 - 111.

فى القطاع الزراعي المروي تعاني أغلب المشاريع من مشاكل الري وعدم وجود المياه بالقدر الكافي وذلك بسبب مشاكل الطلمبات والحشائش وإعدم تطهير الترع مما يؤدي إلى فشل الموسم الزراعي وانخفاض معدلات الإنتاج والإنتاجية ويؤدي ذلك إلى إعسار الكثير من المزارعين خاصةً فى المشاريع التى تخضع لإدارة الحكومة وهذه المشكلة تعتبر واحده من أكبر مشاكل مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى.

4.ضعف الاستثمار فى القطاع الزراعى[1]:

إن القطاع الزراعي فى السودان يحظى بالقليل من فرص التمويل أي أن المبالغ المخصصه للقطاع الزراعي تعتبر ضئيلة جداً فى مقابل ما يحتاجه القطاع الزراعي للنهوض، حيث أن الزراعة الحديثة تحتاج إلى رأس مال كبير جداً لاستيراد المعدات الزراعية والميكنة الزراعية والتقاوي والمبيدات وهو أمر مكلف ويحتاج إلى استثمارات ضخمة جداً حتى يحقق القطاع الزراعي الأهداف المخططه له وقيادة مساهمته فى الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية، ولكن التمويل الزراعي فى السودان يعتبر ضعيف جداً ولم تجد الزراعة الاهتمام الكافي من قبل الدولة ومن مؤسسات التمويل الخاصة والعامة، وأن أغلب هذه المؤسسات توجه الأموال إلى الأنشطة الإقتصادية الأخرى ذات العائد السريع نسبةً إلى إرتفاع مخاطر التمويل فى القطاع الزراعي، وعلى الرغم من أن الدولة فى السنوات الأخيرة بعد انفصال الجنوب وخروج أغلب عائدات النفط توجهت إلى القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج خاصةً محاصيل الصادر لتعويض فاقد الإيراد من خلال البرنامج الثلاثي والخماسي إلا أنها لم تستطع النهوض بالقطاع الزراعي الذى يعاني منذ سنوات عدة بسبب تلك المعوقات.

5.معوقات أخرى:

عدم الاهتمام بنوعية البذور المحسنة حيث أصبحت مشكلة التقاوي الفاسدة فى السودان مسار جدل فى كل موسم زراعي.

من المعوقات الأخرى أيضاً ضعف السياسات الزراعية التى تقوم الدولة بوضعها هذه السياسات تعاني من عدم التنفيذ السليم سواء كان الأمر من قبل الدولة أو عدم اهتمام المزارع بها، وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات قى القطاع الزراعي من جانب القطاع الخاص إلا أن القطاع الزراعي فى السودان يعاني منذ سنوات من كمية من المعوقات التى تعتبر عقبة حقيقة فـى سبيل النهوض بهذا القطاع.

معوقات التنمية الصناعية في السودان:

1 ، مرجع سابق.ص91

إن أغلب الدولة التى تقدمه فى مجال الاقتصاد وحققت رفاهية شعوبها كان من خلال الصناعة وتطور القطاع الصناعي فيها والسودان احدى من دول العالم الثالث التى طرقت المجال الصناعي من سبعينيات القرن الماضي بدأت بخطى ثابتة وصلت لمرحلة متقدمة جداً وكانت سوف تكون فى مصاف الدول المتقدمة وتحدث نهضة اقتصادية كبرى لترفد الاقتصاد السوداني بالعملات الصعبة من خلال الصادرات رغم امتلاك السودان للعديد من الموارد والكفاءة والخبرات إلا أن هنالك الكثير من العقبات والمشكلات التى أقعدت القطاع الصناعي فى السودان وأدت إلى تدهوره بشكلٍ كبير جداً ، إن من أبرز مشكلات الصناعة فى السودان هي قوانين الاستثمار والسياسات الخاطئة وخروج الدولة عن القطاع وأيلولتة إلى القطاع الخاص وتضارب الاختصاصات بين المركز والولايات بجانب الرسوم الجمركية والضرائب والتمويل وسوء الإدرارة.

كشفت بعض التقاير أن نسبة المصانع التى توقفت فى السودان عن العمل تقدر بـ(40%) من جملة المصانع العاملة فى البلاد وأن ولاية الخرطوم التى تمثل الثقل الصناعي فى السودان بها (36%) من جملة المصانع المتعطلة عن العمل[1].

أبرزمعوقات القطاع الصناعي تتمثل فى الآتي:

أولاً : قوانين الاستثمار فى السودان:

إن الاستثمار فى السودان يعاني من تداخل القوانين بين المركز والولايات لعدم وضوح الخارطة الاستثمارية فى السودان سواء كان ذلك بالنسبة للمستثمر المحلي أو الأجنبي الشئ الذي أدى إلى إحجام المستثمرين عن الدخول فى القطاع الصناعي باستثمارات كبيرة كل ذلك عدم ملائمة القوانين الموجودة للاستثمار الأجنبي والمحلي على الرغم من محاولة الدولة مراراً وضع قوانين للاستثمار ونشأة بعض المفوضيات الخاصة بذلك.

على الرغم أن هنالك بعض المشروعات الصناعية التى قامت فى مجال صناعة الحديد وبعض الصناعات التحويلية لكنها تعتبر قليلةجداً فى المجال الصناعي.

ثانياً: السياسات الإقتصادية العامة:

1. سياسة الدولة في السلع المحتكرة لها مثل السكر والذى يفرض عليه رسوم ضاعفت سعره مقارنة بالسعر العالمي فضلاً عن المطالبة بدفع القيمة نقداً وكذالك عدم وفائه باحتياجات المصانع حيث تتوقف عن الإنتاج بسبب انقطاع الامداد.
2. بعض المواد الخام الأولية يفرض على الصناعيين شراؤها بسعر الصادر الأمر الذى يفقدها ميزة أنها إنتاج محلي (مثل القطن) وفي ذات الوقت يحظر على الصناعة استيراد احتياجاتهم من المواد من السوق الخارجية.

---

[1] الصناعة فى السودان الواقع المر، صحيفة الانتباهة، 12 ايار 2016م، www. Alintibaha.net.

3. تباع بعض مدخلات الإنتاج المحلية من مخلفات المحالج مثل بذرة القطن والزغب في مزادات تؤدي إلى مضاربات ترفع من أسعارها بسبب قلة المعروض مع إرتفاع الطلب والاحتكار وحظر استيراد الحبوب الزيتية.
4. فتح باب الاستيراد للسلع الصناعية الأجنبية بصورة لا مثيل لها من قبل وبأسعار لا تستطيع الصناعة المحلية منافستها لأنها مرغوبة من قبل الدولة المنتجة وعناصر الإنتاج فيها أقل من 25% من تكلفة الإنتاج المحلية[1].

ثالثاً: السياسات المصرفية والتمويل:

1. إن الصناعة تحتاج إلى تمويل كبير جداً والقطاع المصرفي ضعيف وغير قادر على تلبية كل الاحتياجات الصناعة إلا ان السياسات المصرفية لبنك السودان ووزارة المالية تجنب نسبة كبيرة للاستثمار في شهادة شهامة وشمم بالإضافة إلى فرض جزء من المال المتاح لصناديق خاصة لبعض المناشط وهذا قد يستقطب نصف المال المتاح في قطاع المصرفي[2]، هذا يعنى أن ما يتوفر لتمويل الصناعة يعتبر قليل جداً وبالتالي يصبح القطاع الصناعي غير قادر على النهوض لنسبة لعجز التمويل وضعفه.
2. التمويل من القطاع المصرفي المحلي مكلف جداً فهو أولاً يحتاج إلى ضمانات في الغالب عقارية وهى نوع من تجميد رأس المال كما هو معلوم وكذلك رسوم رهن وفك الرهن منها مبالغ كبيرة وهي كلها شروط تصب في غير صالح القطاع الصناعي في حالة التقدم لطلب التمويل.

رابعاً: مصادر الطاقة:

ضعف مصادر الطاقة في السودان وإرتفاع تكلفتها العالية جداً مقارنة بالدول الأخرى وعدم استقرار التيار الكهربائي بالإضافة إلى مصادر الطاقة الأخرى الجازلين والبنزين والفيرنس وغيرها يشكل عقبة كبيرة في سبيل تحيق التنمية الصناعية.

تسهم الصناعة في توفير فرص العمل وبذلك تقل البطالة مما يؤدي إلى تقليل حدة الفقر وتحقيق أهداف الألفية، وبالرغم من موارد السودان الطبيعية وبنيته الصناعية التي تأسست بعد الاستقلال، فقد تدهورت الصناعات الرئيسية مثل قطاع النسيج والزيوت، حيث أن حرمان السودان من التقانة المتطورة وقطع الغيار مقروناً مع التكلفة العالية للتمويل أو عدم توفره في بعض الأحيان بسبب العقوبات مع نقص العمالة الماهرة بسبب نقص المهارات

[1] د. عبد العظيم سليمان المهل: التنمية الإقتصادية والتخطيط الاقتصادي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، محاضرات، ديسمبر 2007م، ص223.
2 مرجع سابق، ص224.

المناسبة للتقانة الحديثة، في ظل المنافسة العالمية أدى إلى توقف معظم هذه الصناعات مما نجم عنه تشريد الآلاف من العاملين.

هناك كثير من الصناعات السودانية في مجالات الأسمدة والبتروكيماويات والزيوت النباتية والمنتجات الجلدية والمعدات الهندسية والدواء...إلخ تأثرت بالعقوبات نتيجة لتخوف الدول من العقوبات الأمريكية عليها.

خامساً: الخدمات:

افتقار المناطق الصناعية إلى الكثير من الخدمات كالطرق والإنارة والمياه والنظافة وصحة البيئة وغيرها من الخدمات، في المقابل تطالب المحليات المصانع بمبالغ مالية كبيرة مما يشكل عائقاً في التهوض بالقطاع الصناعي.

معوقات الصادرات غير البترولية في السودان:

واجه السودان ومازال يواجة عدداً كبيراً من المشاكل والمعوقات التى حالت دون الاستفادة من الموارد الطبيعية والمتوفرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم حصيلة الموراد الأجنبية للاقتصاد الوطني، ويمكن حصر المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات السودانية عامة في الآتي[1]:

- **أولاً :** مشاكل الإنتاج والإنتاجية.
- **ثانياً:** مشاكل السياسات والتنظيم.
- **ثالثاً:** مشاكل الهياكل والبنيات والخدمات.

أولاً : مشاكل الإنتاج والإنتاجية:

الإنتاج الزراعي في السودان يعتمد على الانتشار الأفقي والتوسع في المساحات دون الاهتمام بالإنتاجية مما أدى إلى بعثرة الجهود وعدم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وأصبح الصادر يعتمد على فوائض الإنتاج[2] وأصبحت السمة الواضحة للإنتاج السوداني في معظم قطاعاته هو الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي وتصدير ما تبقى، ولهذا ظلت سلع الصادر وخاصة الزراعية منها تقليدية لم تتطور مع الزمن ومتطلبات الأسواق العالمية المتطورة بل العكس من ذلك فنجد أن بعض سلع الصادر قد تدهورت خصائصها الأساسية وفقدت الصفات التى كانت تتمتع بها الأسواق العالمية مثال ذلك السمسم الأبيض الناصع والفول السوداني وتدهورت الإنتاجية بصورة كبيرة مما أدى إلى إرتفاع التكلفة وبالتالي صعوبة المنافسة وانخفاض العائد على المنتج[3].

---

[1] نفرة الصادرات غير البترولية ،اتحادالغرفة التجارية ،2006م، ص17.
[2] خطة عمل الصادرات غير البترولية 2006م - 2010م، رئاسة مجلس الوزارء، القطاع الاقتصادي، ص10 .
[3] مقترحات تطوير صادرات السلع الرئيسية، مرجع سابق ، ص5.

هنالك عامل مهم ساعد على زيادة مشاكل الإنتاج والإنتاجية وهو تدهور البنيات الأساسية في المؤسسات الإنتاجية.

إرتفاع تكاليف الإنتاج:

- الخسائر التى تعرضت لها المؤسسات الزراعية والمزارعين وخزينة الدولة.
- تعرض المزارعين لخسائر كبيرة أدى إلى هجرهم القطاع الزراعي.
- الزراعة لا تتم في الأماكن الجيدة التي تتمتع بالأراضي الخصبة ومياه الري المتوفرة.
- تقليدية الإنتاج وعدم إدخال تقانة متطورة لإحداث نقله في الإنتاج.
- عدم توفر التقاوي المحسنة للأصناف الموصى بها للصادر.
- عدم الإلتزام بالزراعة في المواعيد الموصى بها من قبل هيئة البحوث الزراعية.
- عدم توفر التمويل اللازم للمزارعين بالقدر المطلوب وفي الموعد المناسب.
- عدم تطبيق الحزم التقنية الموصى بها[1].

ثانياً: مشاكل السياسات والتنظيم:

1. ضعف المعلومات:

- عدم توافر المعلومات والاحصائيات الدقيقة للكمآليات المنتجة والمتداولة والمستهلكة لمعرفة المتاح وحجم الصادر الذى يمكن البرمجة عليه وأهمية ذلك للتعاقدات مع المستوردين والتعرف على حركة الأسعار وتوقعاته.
- عدم توفر معلومات كافية عن السوق الخارجي وذلك لمعرفة الأسواق المحتملة للصادر السوداني.

2. غياب التنظيم للأسواق الداخلية:

أ. غياب السوق المنظم يحجب فرص استخدام الموازين وضبط الجودة والمواصفات المطلوبة لنوعية الصادر وهذا يفسح المجال للغش وتكبد المصدرين لخسائر بشراء نوعيات متدنية لا يسمح بتصديرها وبأسعار أعلى من سعر السوق الخارجى.

ب. غياب السوق المنظم يحرم المنتجين من الأسعار المجزية لانتاجهم ويتيح الفرصة لاستغلالهم بواسطة التجار المحليين والسماسرة.

ج. غياب السوق المنظم يؤدي إلى انعدام الكفاءة السعرية وتكون الأسعار أعلى من سعر السوق الذى يحكمه العرض والطلب.

د. يحجب توفير معلومات تسويقية عن كميات العرض والسحب ومعدلات الأسعار وهذه المعلومات حيوية للمصدر والمنتج.

---

[1] خطة عمل الصادرات غير البترولية ، مرجع سابق، ص9.

هـ. حدوث مشقة للمصدرين لشراء الكميات المتعاقد عليها وهذا يكلف الزمن والجهد ويؤدي إلى صعوبة البرمجة والتخطيط لعمليات الصادر[1].

3. التمويل:

1. تكلفة التمويل العالية التى تفرضها البنوك.
2. عدم وجود ضمانات مالية للمصدرين أدى إلى تعرض الكثير منهم لمشاكل مالية.
3. اشتراط التمويل قصير الأجل على عمليات الصادر وامتناع البنوك التجارية عن التمويل لمرحلة ما بعد الشحن.
4. ضعف حجم الموارد المخصصة لتمويل الصادر بالبنوك التجارية.
5. ضعف الضمانات لدى معظم المصدرين[2].

4. السياسات السعرية والمالية:

أ. **سعر الصرف:** من الناحية النظرية يجب أن يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلى انخفاض الصادرات نظراً لانخفاض الطلب الخارجي على الصادرات لقيام الدولة برفع قيمة عملاتها وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الواردة منها، ومن ناحية أخرى انخفاض قيمة حصيلة الصادر بالنسبة للمصدر حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاج السلع الموجهة للصادر والحافز للتصدير.

ب. الضرائب والرسوم:

تعدد الضرائب والرسوم وإزدواجيتها ظلا يشكلان عبئاً على قطاع الصادرات غير البترولية وهذا العبء ظل يجعل منتجاته غير قادرة على المنافسة وانعكس ذلك حتى على الأسعار للمستهلك في الداخل وهذا يؤدي إلى عزوف المصدرين عن عملية التصدير حيث يرون أن من الأفضل لهم تسويق سلعهم محلياً .

ج. التسويق الخارجي:

الصادرات السودانية لديها أسواق محدودة ومن الصعب في بعض الأحيان أن نتعامل مع بعض الأسواق وذلك لإرتفاع التكلفة الذي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار في السوق العالمي، وهذا لا يمكن المصدرالسوداني من المنافسة في الأسواق لا الدخول إليها يحتاج إلى تنازلات ومنها التنازلات السعرية والمصدر إذا أقدم على هذه التنازلات السعرية هذا يعنى أنه سيخسر وذلك لإرتفاع التكلفة مقارنةً بالأسعار لذلك يجد المصدر نفسه في منافسة مع مصدري دول تدعم هذه القطاعات

[1] نفرة الصادرات غير البترولية، مرجع سابق، ص 18- 19 .
[2] نفرة الصادرات غير البترولية، مرجع سابق، ص19.

الإنتاجية، وفي السودان يجد المصدر نفسه وحيداً في حين تطالبه الدولة أن يكون في نفس الوقت مصدراً للعملات الأجنبية في ظل منافسة شرسة[1].

لا توجد خطة قنوات للترويج للصادر السوداني وذلك لعدم وجود دور فعال للملحقات التجارية مما يؤدي إلى ضعف المشاركة في المعارض وذلك المعارض وذلك بالإنتاج السوداني.

5. **عدم وجود تنسيق بين الوزارات والجهات المرتبطة بعمليات الصادر:**

الأمر الذى يربك المصدر مع من يتعامل هل وزارة التجارة أم الجمارك أم وزارة المالية...إلخ فكل جهة تفرض سياسة متعارضة مع سياسة الجهة الأخرى ولكي يمارس المصدر عملية تصدير واحدة يكلفة ذلك الكثير من الزمن نتيجة للاتصالات مع جهات مختلفة مثل: البنوك، الجمارك، المالية، الضرائب. بالإضافة إلى تداخل السلطات بين الأجهزة الحكومية خاصةً الولائية والمحلية مما يربك عمل الصادر.

6. **غياب دور البحوث:**

ضعف وانعدام البحوث لكافة الأنشطة من مرحلة الإنتاج إلى التسويق الداخلي والتصنيع مما انعكس سلباً على قطاع الصادر السوداني، فمجال البحوث مهم للتعرف على المشاكل وإيجاد الحلول لها مهم للتخطيط وللانتاج.

7. **ضعف البنيات الأساسية:**

- عدم توفر مواعين التخزين المطلوبة وبالمواصفات العملية لكل سلعة لمنع التلف مثل الخضر والفواكه من موقع الإنتاج إلى مراكز الفرز والتعبئة وحتى الشحن مما يؤدي إلى فاقد ما بعد الحصاد.
- ضعف وانعدام وسائل النقل والعبوات المستخدمة لنقل المنتجات من الحقل إلى مراكز الفرز والتدرج.
- عدم توفر مواد التغليف بالكميات المطلوبة لتعبئة المنتجات للمساعدة في تسريع عملية النقل.
- عدم توفر نظم فرز وتدرج وتعبئة للمنتجات وعدم توافر مواد التعبئة والحزم والتجهيز.
- ارتفاع تكلفة النقل الجوي وعدم انتظام الرحلات الجوية ونقل البضائع عبر طائرات الركاب[2].
- تدهور وضعف البنية التحتيه للإنتاج والتصدير.

[1] وزارة الصناعة والاستثمار، ورشة عمل الصناعات وآفاق المستقبل، 2002م، ص3.

[2] الصادرات غير البترولية، ندوة أخبار اليوم، العدد (4282)، 12 سبتمبر 2006م، ص8.

-عدم كفاية الطرق التى تربط مناطق البلاد المختلفة والطرق الفرعية بمناطق الإنتاج.

-عدم كفاية الطاقة الكهربائية وإرتفاع تكلفة المحروقات.

-عدم توفر مدخلات الإنتاج وتكلفتها العالية التى تؤثر سلباً على الإنتاجية وأسعارالمنتجات.

-ضعف الأداء لمكافحة الآفات والوبائيات للنبات والحيوان.

-عدم وجود الكوادر الفنية والعمالة المدربة لتجهيز الصادر غير البترولي بكل أنواعه.

عدم الاستقرار السياسي فى السودان وأثره على التنمية الإقتصادية:

- تعود بداية الحرب الأهلية في السودان إلى ما قبل الاستقلال حين طالب أبناء الإقليم الجنوبي بالحكم الذاتي في إطار دولة فيدارلية، وهو ما رفضته الحكومة المركزية في الشمال بحجة أن ذلك سيؤدي إلى الانفصال النهائي للإقليم، وهو ما حدث لاحقاً .
- ينسب المؤرخون أسباب هذه الحرب للسياسات الاستعمارية البريطانية أو ما يعرف بقانون المناطق المقفولة. حسب هذا القانون منع البريطانيون أي شكل من أشكال التواصل بين شمال السودان وجنوبه، وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة بين أبناء الوطن الواحد.
- حاول الفرقاء السودانيون في أكثر من مرة التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب، حيث كان مؤتمر المائدة المستديرة 1965م أول محاولة جادة لحل الأزمة، ولكن لم يثمر هذا المؤتمر في التوصل إلى اتفاق حتى جاءت حكومة النميري 1969م ووقعت مع المتمردين الجنوبيين اتفاق سلام برعاية أثيوبية 1973م صمدت هذه الاتفاقية حتى العام 1983م عندما قام النميري نفسه بنقضها وإعلان قوانين الشريعة الإسلامية أو ما يعرف بقوانين سبتمبر، لتشتعل الحرب مرة أخرى حتى العام 2005م عندما وقع الطرفان الحكومة السودانية والحركة الشعبية للتحرير السودان اتفاقية سلام في نيفاشا الكينية، برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لتنهي بذلك أطول حرب أهلية في أفريقيا، وتضمن الاتفاق حق تقرير المصير للإقليم الجنوبي عقب فترة انتقالية لمدة ست سنوات، وهو ما أدى إلى انفصال الجنوب في التاسع من يوليو 2011م بعد تصويت الجنوبيين لخيار الانفصال[1].
- أما في غرب السودان، فقد انطلقت شرارة الحرب بالهجوم على مطار الفاشر 2003م بعدها تفرقت الهجمات على مناطق مختلفة في دارفور. تصف الحكومة السودانية هذه الأعمال بالمشاكل القبلية، فيما تقول الحركات المسلحة أنها تقاتل من أجل رفع الظلم والتهميش عن منطقة دارفور. حاول الاتحاد الأفريقي لعب دور الوسيط بين الطرفين، تم توقيع أول الاتفاقات في العاصمة النيجيرية أبوجا 2004م بين الحكومة السودانية وحركة تحرير

---

[1] http://www.sasapost.com، 24 ديسمبر 2015م .

السودان جناح مني أركو مناوي الذي انشق لاحقاً، ورفضت حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم التوقيع.

- بلغت الحرب الأهلية في العام 2008م عندما دخلت قوات حركة العدل والمساواة العاصمة الخرطوم قبل أن تتمكن قوات الحكومة من صدها. وتعتبر هذه المحاولة علامة فارقة في تاريخ الصراع بين الجانبين. دعت الحكومة القطرية الجانبين إلى مفاضاوت في العاصمة القطرية الدوحة، وافقت عليها حركة التحرير والعدالة فيما لا تزال حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان ترفضان التوقيع على وثيقة الدوحة.
- أما في منطقة جبال النوبة، فما زالت الحركة الشعبية قطاع الشمال تقاتل الحكومة ولم يتم توقيع اتفاق لإنهائها.
- بالتأكيد كانت آثار الحرب مدمرة على السودان؛ فقد حصدت حرب الجنوب وحدها حوالي مليونين من أرواح السودانيين، أما دارفور فحسب إحصائيات الأمم المتحدة حوالي مائتي ألف.
- تجسد الحرب الأهلية التى بدأت منذ الاستقلال وتجددت فى عام 1983م وما صاحبها من عدم الاستقرار السياسي جوهر المشكلة السودانية، فهى ظاهرة لازمت نظم الحكم المدنية والعسكرية، وأدت إلى عدم استقرار الحكومات ومنعت تحقيق التنمية المتوازنة على مستوى الأقاليم السودانية وأدت الحرب الأخيرة إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل والتى أدت إلى انفصال الشمال عن الجنوب ومن ثم كان الصراع فى دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان ومشكلة السودان أن كل الصراعات تدور فى أكثر مناطق السودان التى تتمتع بالثروات مما يعني حرمان الدولة من الاستفادة من تلك الثروات فى تحقيق التنمية الإقتصادية.

الآثار الإقتصادية لعدم الاستقرار السياسى فى السودان[1]:

- **التخريب والتدمير للقرى والمنشأت:**
- أدت الحرب فى السودان الى تدمير الكثير من القرى والمنشأت فى مناطق الصراع بالإضافة الى مشروعات البنية التحتيه من طرق ومصانع ومستشفيات ومدارس طوال سنوات الحرب وإلى الآن لاتزال الحرب مستمرة والتدمير مستمر الشى الذي أعاق مشروعات التنمية فى تلك المناطق وساهم فى النزوح الألف من المواطنين من مناطقهم إلى المناطق الآمنه الشئ الذي أدى إلى تدنى الخدمات فى تلك المناطق وضعفها.

- **الأثر على الاستثمار:**

[1] مقابلة مع الأستاذ أسامة عبد الرحمن، باحث في الشئون السياسية بمركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بتاريخ 2016/9/3م.

- يؤدي عدم الاستقرار السياسي اى عزوف المستثمرين فى الدخول فى مجال الاستثمار خوفاً من الحروب وضياع رأس المال وبالتالي يتعبر الاستقرار السياسي عامل ومحدد اساس للاستثمار الشئ الذى جعل أغلب الاستثمارات فى السودان تتركز فى وسط وشمال السودان نسبة إلى وجود استقرار نسبي مما يجعل التنمية فى السودان غير متوازنة وأغلب الاستثمار يتم فى مشروعات خدمية والسبب أن الاستثمارات الأجنبية الكبيرة تحتاج الى إستقرار أمني وتشريعي وهو غير متوفر فى السودان بسب الحرب والصراعات مما يشكل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق التنمية فى السودان.

- **الأثر على الموارد المالية للدولة[1]:**

- أثرت الحرب فى السودان سلباً على الموارد للمالية للدولة من خلال الانفاق العسكري الذى يتم على حساب المشروعات التنموية وتحول جزء كبير من ميزانية الدولة إلى الانفاق الأمني الذى يحظى باستمرار بنصيب الأسد كل ذلك بسبب الحرب وعدم الاستقرار السياسي مما جعل الدولة تهتم أو تقدم الجانب الأمني على التنمية الإقتصادية السبب الذى أدى إلى انتشار الفقر فى كافة أقاليم السودان وانتشار الأمراض والجهل والتخلف فى السنوات الماضية، أيضاً تسبب وجود الحرب فى السودان إلى حرمان السودان من المنح والمبادرات المالية من قبل المؤسسات المالية الكبرى والدول الغربية وذلك لربط هذه الدول والمؤسسات المساعدات المالية للسودان بإيقاف الحرب الأهلية فيه مما زاد من معانات الموطنين وانهيار بعض القطاعات في الاقتصاد خاصةً قطاع النقل بشكل عام بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى الحيوية مثل قطاع الصحة.

- أيضاً مثلت الديون الخارجية للسودان والتى شكلت عبئاً كبيراً على السودان وعقبة فى طريق حصول الدولة على قروض ومنح جديدة على الرغم من أن السودان وحسب تصريحات المسئولين قد استوفى شروط الإعفاء الكامل لتلك الديون، وحسب وعود المجتمع الدولي عند توقيع اتفاقية السلام الشامل ولكن إلى الآن لم يوفي المجتمع الدولي بوعده وربط ذلك بشروط أخرى ارتبطت بالحرب فى دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وحصول تقدم فى ملفات أخرى مثل الحريات وغيرها، بالإضافة إلى الدويون الخارجية هنالك الحصار الاقتصادي المفروض على السودان ووجود السودان على القائمة السوداء كل ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي.

[1] مقابلة مع الأستاذ أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق.

- أيضاً مثلت الحرب فى دارفور دوراً كبيراً فى حرمان الدولة من الموارد البترولية المتوقعة حيث كانت الاستكشافات البترولية فى السودان محدودة إلى حدٍ كبير فى منطقة وسط البلاد والوسط الجنوبي وكانت تمثل حوالي 15% من الاحتياطي القومي للبترول.
- يبلغ إجمالي الاحتياطي 300 بليون برميل، ونتيجة للاستكشافات البترولية فى إقليم دارفور أعلن السودان رسمياً فى يونيو 2002م أن مشروع الاستكشاف البترولي الجديد سوف يبدأ فى شمال غرب السودان ولكن معاناة هذا الإقليم من الصراعات والإضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والذى أدى إلى عزل إقليم دارفور ووجود مشكلات بالبنية التحتية وكذلك البنية الغير الملائمة أثر على عمليات الاستكشافات والتنقب ما يعني خسارة الدولة للعوائد البترولية المتوقعة والتى كانت ستوجه لتنمية وتحسين الأوضاع فى دارفور والسودان كله.
- بالإضافة إلى ذلك هنالك الكثير من الآثار للحرب فى السودان سواء كان ذلك على مشروعات البنية التحتية التى تمثل العمود الفقري لا مشروع تنموي أو على قطاع الخدمات الذى تأثر هو الآخر بتلك الحرب وأيضاً الآثار الاجتماعية الأخرى.

المبحث الثاني

الحصار الاقتصادى وأثره على التنمية الإقتصادية فى السودان:

سبقت العقوبات الأمريكية على السودان العقوبات الدولية بل كانت تمهيداً لها وقد بدأت العقوبات على السودان بمجرد وضوح التوجة الإسلامي للانقاذ فقد صدر قرار أمريكي بمنع التعاون الاقتصادى والفني مع حكومة السودان وكذلك ضغوط حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على صندوق النقد الدولي حتى إصدر فى 14 سبتمبر 1990م قراراً أعلن بموجبة أن السودان دولة غير متعاونة وبالتالي لا تستحق القروض كما مارست الولايات المتحدة ضغوطاً على الدول الأوربية لتحزو حزوها فى اتجاة المقاطعة الإقتصادية للسودان[1].

نتيجة للضغوط المستمرة من المنظمات الكنسية وعلى رأسها البارونة (كوكس) أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية فرض الولايات المتحدة إجراءت اقتصادية على السودان تم بموجبها تجميد أرصدة الحكومة السودانية فى الولايات المتحدة الأمريكية وحظر التجارة مع السودان وكذلك المعاملات المالية حيث نص قرار الحظر الاقتصادي على تجميد كل أرصدة الدولة السودانية فى الولايات المتحدة الأمريكية والبالغه قدرها (4) مليون دولار[2]. وحظر إرسال التقنية الأمريكية الحديثة والسلع إلى السودان ما عدا الصمغ العربي وتشمل قائمة الحظر (70) شركة سودانية منها البنوك الحكومية وفروعها داخل وخارج السودان وقد أوقفت تصدير القمح إلى السودان منذ العام 1992م حيث يعتمد السودان فى معظم وارداته على القمح الأمريكي التي تبلغ (800,000) طن من الولايات المتحدة[3].

تبع ذلك بقيام الولايات المتحدة بتوجية ضربة عسكرية إلى الخرطوم تم بموجبها تدمير مصنع الشفاء في 20 أغسطس 1998م وقد عانى السودان كثيراً من فرض العقوبات الأمريكية الإقتصادية والتى انعكست بشكلٍ واضح على المواطن السوداني بل تعدى ذلك القطاعات الإقتصادية الأخرى والإنتاجية المختلفة.

الآثار العقوبات الإقتصاديةعلى إقتصاد السوداني:

الأثر على بنك السودان المركزي:

لقد تضرر بنك السوداني كثيراً بسبب قلة عائدات الدولار الأمريكي والسعي إلى تحويل أرصدتة إلى عملات أخرى مثل اليورو، كما توجود صعوبات كبيرة فى إجراءت التحويلات والمعاملات المالية الخارجية عن طريق بنوك أخرى لا تلتزم بالعقوبات الأمريكية مما زاد من

---

[1] الهادي أحمد خليفة: إشكاليات التعايش بين الإسلام والغرب في عصر الهيمنة الغربية، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة الخرطوم، سبتمبر 200م، ص249.

[2] وثيقة نص بيان وزارة الخارجية الأمريكية، 1997/11/2م، بلا رقم.

[3] الرأي العام السودانية، 2/12/ 2003م. [3]

تكلفة هذه التعاملات إضافة إلى فقدانه المبالغ المحجوزة لدى أمريكا تخص حكومة السودان أو شركات أو أفراد سودانيين، كما جعلت بعض البنوك التجارية الأجنبية تهجر السودان مثل بنك سيتي البنك الأمريكي المنشأ الذى غادر السودان عام 1998م وأيضاً الشركات الأجنبية الأخرى فى مجال الاتصالات والبترول[1]. حيث غادرت هذه الشركات السودان نتيجة للحظر الاقتصادي على السودان مما ترك أثراً سالباً على الاقتصاد السودان.

بالإضافة إلى ذلك فقد أضر الحظر الأقتصادي الأمريكي بصغار المستثمرين في السودان وزادت تكلفة انجاز الأعمال وحجبت عنهم فرص التمويل الخارجي، وأرغمت هذه الصعوبات البنوك السودانية إلى التعامل خارجياً من خلال عملات بعينها أو الاضطرار إلى التحول إلى عملات أخرى مما يعنى تآكل رؤوس الأموال بسبب المبادلة بين العملات الأجنبية لتجنب الدفع بعملة الدولار الأمريكي. وبسبب ترابط المصارف عالمياً مع الولايات المتحدة بحكم قوة اقتصادها، وأن التعامل مع السودان يشكل عبئاً للمصارف العالمية الأمريكية على بعض البنوك المخالفة ففي ظل هذه الظروف انقطعت صلة السودان بمعظم البنوك الأمريكية من ثم البنوك الغربية من بعد ذلك بدأت بعض البنوك الخليجية التى لها مصالح كبيرة مع أمريكا تعتزر للبنوك السودانية فى التعامل المصرفي خوفاً من الغرامات والقوانين الأمريكية نتيجة للحظر الاقتصادي على السودان الشئ الذي أثر سلباً تأثيراً كبيراً على الجهاز المصرفي في السودان مما شكل عقبة كبيرة فى أداء دورة فى الاقتصاد القومي السوداني بطريقة فعالة.

بالنسبة لأثر العقوبات على المؤشرات الإقتصادية ففي الوقت الذي كان يلاحظ فيه أن أداء المؤشرات الإقتصاديةجيداً خلال فترة التسعينيات، كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار، بل كان السودان الدولة الثانية في المنطقة في جذب الاستثمار، ولكن بعد المقاطعة تغيرت بيئة الاستثمار وبدأ الاقتصاد السوداني ومؤشراته في التراجع، وتدهورت قيمة العملة الوطنية، فبعد أن كان الدولار الأمريكي يعادل جنيهين؛ أصبح الآن يقارب تسعة من الجنيهات، وتدنى النمو بعد أن كان 7% في العام في المتوسط تدنى إلى اقل من 3%، كما ارتفع التضخم وزاد عجز الموازنة وزاد الدين العام الخارجي وظلت أمريكا تمنع السودان من أن يستفيد من مبادرة إعفاء الديون المصروفة (هيبك) ومبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون، بسبب تأثير أمريكا في الدول والمؤسسات الدائنة. أعفت كل الدول تقريباً ما عدا السودان رغم استيفاء كل شروط الإعفاء، وحتى البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ والسودان عضو أصيل فيهما، ظلا لا يقدمان

[1] www.essevir.mr/arc/index.

للسودان أي دعم بسبب التأثير الأمريكي عليهما، وتدخلت أمريكا أيضاً ولم تسمح للسودان بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) رغم استيفاء كل شروط الانضمام[1].

الأثر على القطاع الزراعي:

أثرت العقوبات بشكل قوي على بعض القطاعات الحيوية مثل القطاع الزراعي الذي يعتمد عليه بنسبة 80% من السكان، وهي محور الأمن الغذائي والصادر. وتمثل أكثر من 30% من الناتج المحلي الاجمالي. وبسبب المقاطعة لم تتحصل الزراعة على المعدات والآلات الأمريكية الحديثة ولم تنل حظاً من التقانات التي تساهم في رفع الإنتاج وتقليل الكلفة التي يعاني منها القطاع الزراعي. القيود علي صادرات الإنتاج الزراعي وكلفة الإنتاج أدت إلى صعوبة منافسة السوق العالمي ومن ثم أبطأت برامج التنمية الزراعية خاصة في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية.

الأثر على الصناعة:

على مستوى قطاع البترول والتعدين فإنه من المعلوم أن الصناعة النفطية الأمريكية هي الأكثر تطوراً في العالم... وبعد خروج شركة شيفرون الأمريكية من السودان، أوقف التعامل في مجال النفط مع السودان، بل كانت أحد أهم أسباب المقاطعة، ما قام به السودان من استجلاب شركات صينية بدلاً عن الشركات الأمريكية، وتحويل بترول السودان (بدأ التنقيب بالشركات الأمريكية) إلى دول غير أمريكا، وبالتالي فان المقاطعة كان هدفها ألا يستخرج السودان أي بترول، وأن يضطر للطلب من شركة شيفرون الأمريكية العودة للسودان، لذلك حجبت عن السودان أي تقانة في مجال النفط، كان يمكن أن تزيد من كفاءة التنقيب والاستخراج، والمصافي وفقد السودان فرصة الحصول على التقانة الأمريكية المتطورة، وشملت المقاطعة الأمريكية عدد (164) شركة سودانية معظمها يعمل في مجال البترول والبتروكيماويات، كما أن حظر تعامل المصارف العالمية مع المصارف السودانية أدى إلى توقف التعاملات المالية الخارجية لشركات التعدين مع الشركات الكبرى مما أدى إلى صعوبة فتح الاعتمادات والحصول على القروض الميسرة، كما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد والمعدات والآليات المستخدمة في عمليات التعدين وصعوبة الحصول عليها بالسرعة والوقت المطلوبين وكذلك الحصول على الاسبيرات ومدخلات الإنتاج وصعوبة انتقال التقنية الحديثة من الشركات العالمية وحرمان السودان من المشاركة في المؤتمرات والمنتديات وورش العمل العلمية المقامة بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأثر على السياسة المالية:

إن الموازنة العامة للدولة . إيرادات ونفقات الدولة . توضح دور الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة والأهمية النسبية لكل منها وكيفية استخدام هذه الإيرادات في

[1] www.essevir.mr/arc/ index.

المجالات التي شأنها تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والاجتماعية، وأصبح من المألوف لدى الناس أن الجهة المسئولة عن صنع السياسة المالية والإشراف عليها هي وزارة المالية في الدولة، ويمكن القول أن الوزارة قد واجهت ضغوطاً كبيرةًجداً عند فرض العقوبات والحظر الاقتصادي، وبالتالي فقد انحصر الصرف على الفصلين الأول والثاني على حساب الفصل الثالث (ميزانية التنمية)[1].

الأثر على قطاع النقل والطيران المدني والطرق والجسور:

لقد كان من أكثر المتضررين الخطوط الجوية السودانية المنشأة منذ عام 1947م والتي تستخدم طائرات بوينج الأمريكية التي منعت منها قطع الغيار، وفقدت فرصها في الصيانة الدورية والتأهيل، فإن حوادث الطيران في السودان سببها المقاطعة الأمريكية وحرمان الشركة من الحصول على قطع الغيار التي كانت جزاءاً من عقود شراء هذه الطائرات، وأن المورد الأمريكي لم يستطع إرسال قطع الغيار. وكما نعلم فإن حادث سقوط طائرة سودانير أدى إلى استشهاد 150 راكباً بما فيهم بعض الأجانب عام 2003م.. كيف تكون المقاطعة والشركة عضو عريق في اتحاد النقل الجوي.

الطرق والجسور حرمت من المنح والقروض وبناء القدرات وكان لأمريكا مساهمات في بناء طرق داخلية بالخرطوم وبعض الولايات كمعونة في خمسينات وستينات القرن الماضي، وهذا القطاع معروف عنه التكلفة المالية العالية والتقانة التي تؤثر ايجاباً علي سلامة المنشآت خاصة الكباري ومواصفاتها مع جودة وسلامة الطرق.

خسر المواطن السوداني 83% من القطارات الأمريكية, مما أدى إلى قفل خطوط حديد هامة مثل سنار الدمازين 227 كلم، سنار القضارف هيا 854 كلم بسبب فقدان القطارات وقطع الغيار.

خسر المواطن السوداني قدرة النقل من 2.1 مليون طن في العام إلى 424.47 طن أي خسارة 80% من طاقة النقل الحديدي بحلول 2001م.

ارتفاع كلفة النقل لاستخدام الطائرات أو الشاحنات, وأدى ذلك إلى دفع المواطنين في ولايات دارفور، النيل الأزرق، جنوب كردفان، مبالغ كبيرة للحصول علي السلع والخدمات.

النقل بالشاحنات عرض القطاع الخاص لخسائر كبيرة بسبب الاعتداءات المتكررة من الحركات المسلحة ونهب البضائع والاستيلاء علي العربات لتهريبها لخارج السودان.

---

[1] http://www.aljazeera.net/news/ebusiness.م2014/3/4 .

الأثر علي قطاع الثروة الحيوانية:

القيود المفروضة علي مجالات التعاون الدولي خاصة الدعم الخارجي وحظر استيراد المعدات المعملية البيطرية والمواد التشخيصية اللازمة لمسوحات الأوبئة والأمراض أثر علي برامج صحة الحيوان ومكافحة الأوبئة.

ارتفاع الأسعار خاصة السلع المستوردة مثل مدخلات اللقاحات، الأدوية البيطرية (مصنع القصواء للأدوية البيطرية ارتفعت تكاليفه من 16 مليون إلى 36 مليون دولار مما أثر على المؤسسين وأخر افتتاح المصنع).

ارتفعت أسعار مدخلات الإنتاج الحيواني وذلك بسبب انخفاض قيمة الجنيه السوداني، من جانب، ومن جانب آخر بسبب شراء المدخلات عبر الوسطاء ومن السوق السوداء وبسبب تخوف البنوك من التعامل مع السودان وتم رفع أسعار التأمين، مما أدى إلى زيادة التكلفة وعجز السودان عن سد النقص الناتج عن التكنولوجيا الغربية في مجال الثروة الحيوانية.

كما أن الصادرات الحيوانية التي كانت تصدر إلى أميركا وأوروبا بأعلى من أسعارها العالمية حسب اتفاقية لومي . انحسرت لحد كبير. بالإضافة لذلك حرضت أميركا حلفاءها على عدم استيراد المنتجات الزراعية بشقيها الحيواني والنباتي من السودان مما أدى إلى انخفاض الصادرات وبالتالي انخفاض عائدات العملات الصعبة.

"حوالي 80% من الاستثمارات خليجية ومبلغها أكثر من 22 مليار دولار تأثرت سلباً بالعقوبات ومقاطعة عدد من البنوك العربية مما أعاق الحركة المالية والمصرفية من وإلى بلدان المنشأ".

تأثر واردات قطاع الثروة الحيوانية بأمتناع أغلب الدول من التعامل مع السودان وانحصر في دول بعينها خاصة فيما يلي قطع غيار معامل إنتاج اللقاحات، الأدوية واللقاحات، مركزات الأعلاف، مدخلات التحسين الوراثي وغيرها.

تأثر قطاع النقل والمواصلات، الأمر الذي أدى إلى عجز القطاع عن القيام بدوره في التنمية الإقتصادية. حيث انخفضت أعداد السفن من 16 سفينة إلى سفينة واحدة فقط تعمل فعلياً . مما أثر في عمليات الصادرات الحيوانية وارتفاع تكلفة الإنتاج.

على الرغم مما ذكر إلا أن السودان وبمجهوداته الذاتية مازال محافظاً على ثروته الحيوانية وازدياد أعدادها وأن الصادر منها في ازدياد سنوياً وكذلك العائد بالعملة الأجنبية ومدخلات الإنتاج تستورد من دول شقيقة وصديقة. وأثر الحصار الاقتصادي هو الحد أو الابطاء من انطلاق قطاع الثروة الحيوانية إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما هو عليه الآن .

الأثر على تجارة السودان الخارجية[1]:

أضحت مبادلات التجارة الخارجية تأخذ أهمية متزايدة في النشاط الاقتصادي في السودان، ومع تزايد وتنامي هذه المبادلات والمعاملات أصبح لها تأثيرها الكبير على النشاط الاقتصادي الداخلي، إلا أن الميزان التجاري السوداني ظل يشكو من عجز خلال الفترة 2007-2014م ، ومن المتوقع أن يتفاقم حجم العجز في ظل استمرار فرض العقوبات الإقتصادية على السياسة الإقتصادية الخارجية.

الأثر على القطاع الصحي:

أثرت العقوبات علي عدد من مكونات هذا القطاع خاصة في مجالات:

أ. **الطوارئ والتصدي للأوبئة:**

تمثلت آثار العقوبات الأمريكية في هذا المجال في الآتي:

- تأخير التأكيد المعملي لبعض الأمراض الوبائية، وحظر التشخيص المعملي إلا عبر وسيط مثل منظمة الصحة العالمية.
- صعوبة استيراد الأجهزة والمعدات الطبية، بما في ذلك قطع الغيار للعديد من الأجهزة الطبية المعملية أمريكية الصنع.
- ارتفاع تكاليف استيراد العديد من الأدوية والمبيدات الخاصة باحتواء أو الوقاية من الأوبئة.
- عدم توفر بعض اللقاحات والأمصال الخاصة بعلاج ووقاية بعض الأمراض الوبائية مثل الحمى النزفية.
- تحجيم المساعدات اللوجستية والدعم التقني مثل أجهزة ماسحات الحرارة.

ب. الأمراض السارية (المعدية):

- عدم إمكانية توفير الأجهزة والمعدات والمستهلكات الطبية لمكافحة الملاريا مثل طلمبات هدسون ومدخلات التقصّي الحشري ومدخلات معامل الحشرات الطبية وأنظمة التعرّف الجغرافي.
- صعوبة الحصول علي عقارات الإيدز والكواشف أمريكية المصدر.
- حرمان السودانيين من برامج التدريب الممولة بواسطة الولايات المتحدة، ومن برنامج خطة الرئيس الأمريكي الطارئة للإيدز.

---

[1] http://www.aljazeera.net/news/ebusiness.2014/3/4

ج. توفير الأدوية والتقنيات الصحية:

لم يكن الحصار مفروضاً على شراء الأدوية فحسب بل تعداها إلى منع البنوك العالمية والإقليمية من إجراء أي معاملات بنكية مع السودان. أدى ذلك إلى نقص حاد في بعض الأدوية وانعدامها أحياناً.

د. التدريب وبناء قدرات العاملين في الصحة:

- تم حظر بعض المواقع العلمية، وشراء الكتب والمجلات الأمريكية المتخصصة في العلوم الصحية.
- اعتذرت بعض المؤسسات المتخصصة في مجال الإمداد الطبي عن إقامة دورات تدريبية في السودان التزاماً بالحظر الأمريكي.
- أدى ذلك لضعف الأداء وصعوبة بناء قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال الخدمات الصحية الوقائية والعلاجية بالبلاد.

الأثر على المياه والكهرباء[1]:

وهي من القطاعات ذات العلاقة المباشرة بالمواطن خاصة المياه ومياه الشرب علي وجه التحديد حيث قلتها وصعوبتها ساعدت علي الهجرة للمدن.

انسحبت شركة (CMEC) الصينية المنفذة لمشروع مياه نيالا ومشروع مياه بورتسودان من النيل بعد أن تم إدراج الشركة في البورصة العالمية حتى لا تقع تحت طائلة العقوبات الأمريكية.

كذلك انسحبت شركة (AKTINS) البريطانية الاستشاري لخزان سنار من مشروع إحلال أبواب ترعتي الجزيرة والمناقل، نتيجة لمشاكل التحويل البنكية بين السودان وبريطانيا والبنوك العالمية نتيجة للعقوبات.

أحجمت الشركات الأمريكية والأوربية المشهورة بصناعة الطلمبات ومعدات المياه ذات الماركات العالمية مثل (قرنفس) من الدخول في عطاءات توريد هذه المعدات لأغراض مياه الشرب وتم اللجوء إلى جهات ذات كفاءة أقل وشراء هذه المعدات من مصانع تجميع لهذه الطلمبات.

موارد الترويق وتنقية المياه ذات المواصفات الجيدة مثل (الباك) تنتجها الشركات الأمريكية ولا يوجد وكيل للشركات بالسودان ويتم اللجوء إلى دول أخري لجلبها بعد إجراءات معقدة تؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخر وصولها في الوقت المناسب وفي أحيان أخري لايوجد بنك مراسل يقبل بإكمال الإجراءات ويؤدي ذلك لاستخدام بدائل اقل كفاءة .

[1] http://www.aljazeera.net/news/ebusinessم2014/3/4 .

معظم مشاريع مياه الشرب في البلدان النامية يتم دعمها بواسطة المنظمات الدولية والمانحين ومن ضمنها المعونة الأمريكية، وقد اعتذرت وكالات الأمم المتحدة أيضاً من عدم إرسال معينات لوجود بنوك السودان قي القائمة السوداء الأمريكية.

معظم برامج الكمبيوتر المستخدمة في تحليل البيانات لأغراض الدراسات والتخطيط في إدارة المياه واستثمارها تنتجها شركات أمريكية تستخدم الأقمار الصناعية الأمريكية وتخضع لقانون العقوبات الأمريكية علي السودان وكذلك أجهزة الرصد في ظروف السودان مثل جهاز (ADCP) لمسح أعماق الخزانات والأنهر.

تأثرت هيئة أعمال الري والحفريات كثيراً بهذه العقوبات حيث أن معظم آليات الشركة توقفت لعدم وجود الاسبيرات وهي صناعة أمريكية ماركة (كتربيلر).

أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية السودان:

من تأثيرات العولمة الإقتصادية على السودان تصاعد ديونه الخارجية عقب إرتفاع أسعار البترول بعد حرب 1973م بما يعرف بـ(البترودولار) مما نجم عنه تحقيق فوائض مالية ضخمة في أسواق المال العالمية وسهولة الإقراض، وفي ظل ضغوط الأزمة الداخلية بدأت الدول في اللجوء بكثافة إلى الإستدانة الخارجية حيث إرتفع حجم الديون بمعدلات عالية من (385) مليون دولار فقط في عام 1970م إلى (13.800) مليار دولار عام 1989م، بالرغم من توقف تدفق القروض وإنحسارها منذ العام 1989م بسبب الظروف الدولية السائدة إلا أن حجم الديون بدأ يتصاعد بسبب قسوة الشروط ومكون سعر الفائدة الربوي وإرتفاع نسبة الديون التجارية خاصةً ديون استيراد البترول وقد وصل حجم الديون في عام 2001م إلى (20) مليار دولار، وبالتالي يمكن القول أن جزور أزمة الديون الخارجية التي عايشها السودان ولايزال في عقد التسعينيات وبداية الألفية الثالثة ترجع أساساً لكثافة الإستدانة في السبعينيات والثمانينيات.

وقد ساهمت أزمة الديون في تدهور العلاقات مع المنظمات الدولية وأصبحت بالتالي مدخلاً لتدخلات وهيمنة النظام الدولي الجديد[1].

بالإضافة إلى ذلك أدى إندلاع حرب الجنوب في عام 1983م إلى تداعيات سالبة ومتلاحقة على الأوضاع الإقتصادية في السودان على صعيد التنمية والنمو وأدى الأمر إلى تدهور وتآكل البنيات الأساسية وضعف عمليات الإحلال والصيانة والتعمير، وكل ذلك كان بسبب تراجع تدفق المساعدات الخارجية وتغير طبيعتها وأنماطها من حيث إنسيابها، هذا بجانب إنعكاساتها على العلاقة الإقتصادية مع الدول المانحة ووضع الشروط والضغوط وإقحام الأوضاع الإقتصادية في ملف التوجهات السياسية. وبحسب تقارير صادرة من بنك النقد الدولي أن ديون

[1] د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، الإقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة، ورقة مقدمة في ندوة الإقتصاد السوداني، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا، 2004م، ص55.

السودان الخارجية قفزت في عام 2008م بنحو 27%، من 32.6 مليار دولار إلى 41.4 مليار دولار في العام 2011م فضلاً عن التبعات التي صاحبت انفصال جنوب السودان، أدى إلى أن ترتفع قيمة الديون الخارجية لتصل إلى 43.7 مليار دولار بنهاية العام 2012م، فيما توقع بنك النقد الدولي أن تصل قيمة ديون السودان الخارجية إلى 45.6 مليار دولار في العام 2013م، ويرى بعض المراقبين أن إزدياد حدة الديون الخارجية كان بسبب انفصال الجنوب الذي ساهم في تراكم هذه الديون وما تلاه من تبعات الانفصال خلف آثاراً اقتصادية ألقت بثقلها على الموازنة العامة والاقتصاد كنتيجة لفقدان عائدات النفط[1].

إن الآثار الإقتصادية والاجتماعية والسياسية على لسودان بسبب هذه الديون كبيرة جداً حيث أنه من الناحية السياسية زادت من حدة التدخل فى شئونه الداخلية وفرض الشروط السياسية من قبل الدول المانحة والمؤسسات الدولية خاصةً فى حالة المطالبة بإعفاء الدويون.

أما الأثر الاقتصادي على السودان من هذه الديون تمثل فى عدم حصول السودان على المنح والمساعدات التى تقدمها المؤسسات المالية الدولية والدول الغربية بالإضافة إلى شروط صندوق النقد الدولي فى مطالبته للسودان بإجراء اصلاحات اقتصادية ورفع الدولة يدها عن الاقتصاد وتحرير السلع مما شكل عبئاً كبيراً على المواطن السوداني مما كان له أثر سالب على المجتمع السوداني.

إختبار الفروض ومناقشة النتائج

[1] أبوبكر عثمان: الديون الخارجية على السودان، تقرير بصحيفة الراكوبة الألكترونية، بتاريخ 2013/7/6م، http://www.alrakoba.net/new

الفرضية الأولى:

توجد معوقات تقف أمام تحقيق التنمية الإقتصادية فى الدول النامية:

هنالك معوقات مثل ضعف الإنتاج والإنتاجية فى الدول النامية بالإضافة إلى الديون الخارجية التي تقف عائقً أمام تحقيق التنمية الإقتصادية فى الدول النامية، ويرجع ذلك إلى ضعف الإنتاج والإنتاجية فى تلك الدول وإلى شح الإمكانيات وضعف رأس المال، حيث أن الدول النامية لاتزال تمارس طرق بدائية فى الإنتاج نسبة لعدم توافر التكنولوجيا بالإضافة إلى ذلك تقوم بتصدير أغلب منتجاتها فى شكل مواد خام غير مصنعة، يًضاً أن تلك الدول تعاني من أزمة تركم الديون الخارجية والتى تعتبر عقبة كبيرة فى سبيل الحصول على قروض لتمويل التنمية فى فيها الشيئ الذى أضعف عمليات التنمية الإقتصادية بالإضافة إلى بعض المعوقات الأخرى التى لم يتم ذكرها فى البحث.

لذلك إذا تمكنت تلك الدول من استخدام فن إنتاجى متطور فى مجال الإنتاج واستخدام تكنولوجيا متطورة من شأنها أن تؤدى إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، أيضا إذا عملت الدول النامية على ايجاد حل لمشكلة ديونها فمن المتوقع أن تحصل على قروض لتمويل التنمية الإقتصادية وقيام مشروعات جديدة.

الفرضية الثانية:

ضعف الإقتصاد السودانى على الرغم من توافر الموراد الإقتصادية الطبيعية:

حيث أنه على الرغم امتلاك السودان لموارد طبيعية هائلة والتي تتمثل في الأراضي الزراعية الهائلة والثروة الحيوانية والمعادن بالإضافة إلى الموارد المائية والبشرية إلا أن الإقتصاد السوداني يعاني من الضعف نسبة لعدم تمكن السودان من استغلال تلك الموارد الشيئ الذى جعل منه إقتصاد يعاني من حين إلى آخر، حيث أنه لو تمكن السودان من استغلال تلك الموراد الاستغلال الجيد لأصبح الإقتصاد السوداني من الإقتصاديات الكبيرة وفى إمكانه أن يتجاوز حالة الضعف التى يعانى منها من زمن بعيد.

الفرضية الثالثة:

توجد معوقات داخلية وخارجية تقف تعوق التنمية الإقتصادية فى السودان:

هنالك معوقات داخلية تتعلق بالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي وهي معوقات تقف فى سبيل النهوض بتلك القطاعات على الرغم من أهميتها في أي إقتصاد وهي معوقات تعترض مساهمة تلك القطاعات فى الإقتصاد السوداني بصورة كبيرة لو تمكنت الدولة من إزالتها حتي تتمكن تلك القطاعات من المساهمة في الإقتصاد السوداني بفعالية كبيرة وتساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية فى السوداني.

أما بالنسبة للمعوقات الخارجية مثل الحصار الإقتصادي والديون الخارجية حيث تعتبر هذه المعوقات هي الأكثر تأثيراً على الإقتصاد السوداني وذلك بسبب الحصار الإقتصادي المفروض على السوداني والذي أدى إلى انهيار كبير فى القطاعات الإقتصادية بسبب حجب التكنولوجيا وقطع الغيار، والأثر الأكبر على الجهاز المصرفي والذى أثر بدوره على الصادرات السودانية، بالإضافة إلى الديون الخارجية التى تقف هي الأخري في سبيل الحصول على قروض لتمويل التنمية الإقتصادية فى السودان ولو تمكن السودان من تجاوز الحصار الإقتصادي المفروض عليه وحل مسألة الديون الخارجية سوف يتكمن من استيراد التكنولوجيا وقطع الغيار وحل مشكلة الجهاز المصرفى والذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الصادرات بالإضافة إلى حل مشكلة الديون الخارجية وإزلة هذه العقبات سوف يكون له الأثر الإيجابي على التنمية الإقتصادية فى السودان.

الفرضية الرابعة .

ضعف هياكل الإقتصاد السوداني:

وهي تعني عدم وجود تكامل بين العرض والطلب الشيئ الذي أدى إلى وجود خلل فى هيكل الإقتصاد السوداني ولابد من هيكلة الإقتصاد السوداني على أساس العرض والطلب حتى يتمكن الإقتصاد من تجاوز هذا الخلل.

الخاتمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية من القضايا المهمة التي تشكل محور الاهتمام في الدول النامية بشكلٍ عام والسودان على وجه الخصوص حيث وجدت هذه الدول بعد الاستقلال مباشرةً لأنها ورثت اقتصاداً متخلفاً في أغلب قطاعاته وكان لزاماً على تلك الدول وضع الخطط اللازمة للخروج من هذه التخلف وذلك للنهوض باقتصادياتها وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية شعوبها، وخلال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي قامت العديد من الدول النامية بمافيها السودان على وضع خطط للتنمية الاقتصادية وحصلت بموجبها هذه الدول على الكثير من القروض ولكن عملية التنمية فى تلك الدول لم تحقق المطلوب رغم وجود الموارد الكافية فى الدول النامية وعلى الرغم من أن هنالك بعض الدول قد حققت تقدماً كبيراً ولكن الأغلبية فشلت فى تحقيق أهداف التنمية وذلك نسبة لوجود الكثير من المعوقات التى وقفت فى طريق تحقيق التنمية الاقتصادية فى هذه الدول وأن هذه المعوقات منها ماهو داخلي يخص هذه الدول ومنها ماهو خارجي وهي عوامل لعبت دوراً كبيراً فى تخلف هذه الدول حيث أن هناك معوقات اقتصادية ومعوقات واجتماعية وسياسية خاصة بالدول نفسها، أما المعوقات الخارجية وهى التبعية الاقتصادية والديون الخارجية وقواعد التجارة الدولية.

لا تزال التنمية الاقتصادية فى السودان بعيدة عن المطلوب بالرغم من الجهود المبزولة منذ العام 1956م والثروات الطبيعية والاقتصادية الهائلة التي يتمتع بها إلا أنها لم تحقق هذه المجهودات التنمية الاقتصادية التي تحقق رفاهية الإنسان السوداني وذلك لوجود الكثير من المعوقات التى تعاني منها التنمية الاقتصادية فى السودان حيث لعب عدم الاستقرار السياسي الذى تعاني منه الدولة والديون الخارجية والحصار الاقتصادي المفروض عليه منذ العام 1992م وبعض المعوقات الخاصة بطبيعة الاقتصاد السوداني نفسه والمعوقات الاجتماعية الخاصة بطبيعة المجتمع السوداني دوراً كبير فى تأخر عجلة التنمية فى السودان مما أثر سلباً على المواطن السوداني الذي أصبح محاصراً بالفقر والمرض والحروب الطويلة والجوع.

لذلك كان لابد من البحث فى هذه الموضوع لمعرفة ماهى المعوقات التي أدت إلى تأخر عملية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية والسودان على وجه الخصوص ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها لكي تسهم فى معالجة تلك المعوقات وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق العيش الكريم وتأمينه للمواطن السوداني الذى عاني ولا زال يعني من ضعف التنمية فى جميع أقاليم البلاد وانتشار الصراعات والفقر والمرض والجهل والتخلف لذلك أصحبت قضية التنمية من القضايا ذات الأهمية بمكان وهي تعني الخروج من هذا الوضع إلى وضعٍ أفضل وحياة أفضل.

النتائج:

1. ضعف التنمية الإقتصادية في الدول النامية بشكل عام لذلك بسبب المعوقات والمشكلات الإقتصادية خاصة الديون الخارجية للدول النامية .
2. ضعف التنمية الإقتصادية في السودان علي الرغم من توفر الموارد الا انها دون طموح.
3. هنالك معوقات تقف عائقاً أمام القطاع الزراعي في السوداني مما ادى الي تاخر العملية الإنتاجية ذلك بسبب ضعف التموئل وبدائة الاساليب الأنتاجية .
4. ضعف القطاع الصناعي وذلك بسبب معوقات التموئل وقطع الغيار وذلك بسبب الحصار الاقتصادي المفروض علي السودان وضعف الخطط مما ادى الي تاخر الصناعة في السودان.
5. عدم الاستقرار السياسي والحروب الاهلية التي يعيشها السودان منذ عام 1955م الي يومنا هذا كان لها أثر سلباً على التنمية الاقتصادية في السودان.
6. الحصار الإقتصادي المفروض على السودان منذ العام 1989م ادى الي تدهور قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات مما كان لها أثر سلباً على التنمية الإقتصادية في الإقتصادية في السودان.
7. اليون الخارجية لها أثر سالب على التنمية الاقتصادية في السودان.

التوصيات:

1. استغلال الموارد الإقتصادية المتوفرة في الدول النامية لتحقيق التنمية الإقتصادية فيها.
2. الاهتمام بالتنمية الإقتصادية في السودان.
3. الاهتمام بالقطاع الزراعي في السودان والذي يمثل العمود الفقري للإقتصاد، وإزالة المعوقات التي تعترض تقدمه.
4. الاهتمام بالقطاع الصناعي وتوفير التمويل الكافي واستيراد التقنيات الحديثة للاستفادة من مخرجات القطاع الزراعي.
5. معالجة الديون الخارجية للسودان بالتعاون مع الشركاء الدوليين للسودان.
6. إيقاف الحرب وإجراء معالجات سياسية تؤدي إلى الاستقرار السياسي في السودان حتى تتمكن الدولة من توجيه كافة الموارد للتنمية الإقتصادية.

بحوث مقترحة:

1. تمويل التنمية الإقتصادية في السودان.
2. السياسات الحكومية وأثرها على التنمية الإقتصادية في السودان.
3. العادات والتقاليد الاجتماعية وأثرها على التنمية الإقتصادية فى الدول النامية والسودان.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: **القرآن الكريم.**

ثانياً: **الكتب باللغة العربية**

1. معجم المعاني الجامع.
2. عجمية محمد عبد العزيز ود. الليثي محمد علي: التنمية الاقتصادية (مفهومها . نظرياتها . سياساتها)، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية، 200م.
3. عبد الهادي بوطالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة، دار الكتاب، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1981م.
4. ميشيل تودارو: التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، الرياض، 2006م.
5. السيد الحسيني: التنمية والتخلف، قطر، دار قطر للنشر والتوزيع، 1986م.
6. سعد حسين فتح الله: التنمية المستقلة: ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م، ص27.
7. أحمد بركات: مآزق التنمية، دمشق، دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، 1988م.
8. أحمد السيد أبوزيد: المدخل إلى علم الزراعة، دار روائع مجدلاوي، عمان، 2002م.
9. أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1983م.

ثالثاً: **الكتب باللغة بالأنجليزية**

1. Longatte et Vanhove, economie Jenrale .
2. Karma Ura. "The Bhutanese development story17 اطلع عليه بتاريخ ." September 2012.
3. Salles et wolff, Croissance et Développement .
4. Longatte et Vanhove,op cit 53.

رابعاً: **الصحف**

1. الرأي العام السودانية، 2/12/ 2002م.
2. الصادرات غير البترولية، ندوة أخبار اليوم، العدد (4282)، 12 سبتمبر 2006م.

خامساً: **المجلات**

1. د. محمد صقر، د. محمد معن ديوب، وآخرون، واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية . سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (3)، 2005.
2. محمد عبد الشفيع عيسوي: التبعية التكنولوجية في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة 6، العدد 16، مارس 1981م.

3. مأمون أحمد محمد نور: الإصلاح الزراعي الحاضر وآفاق المستقبل، مجلة السودان، العدد الخامس، يناير 2005م.
4. محمد نبيل الشيمي: الحوار المتمدن، العدد 2538م، 2009/1/26م.
5. سهام الدين خيري،2012م، العولمة الإقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية . مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية ، منشورة.

سادساً: **الشبكة العنكبوتية**

1. http://www.bayt.com.
2. http://site.iugaza.edu.
3. https://www.hawaalive.com.
4. https://www.dorar-aliraq.net.
5. http:// www.meshkat.ne.
6. http://www.sasapost.com.2015م 24 ديسمبر .
7. الصناعة في السودان الواقع المر، صحيفة الانتباهة، 12 أيار 2016م، .www. Alintibaha.net
8. http://www.aljazeera.net/news/ebusiness، 2014/3/4م.
9. أبوبكر عثمان: الديون الخارجية على السودان، تقرير بصحيفة الراكوبة الإلكترونية، بتاريخ 2013/7/6م، http://www.alrakoba.net/new.
10. حسام الدين محمد السيد، مراجعات اقتصادية، موقع إسلام أون لاين.

سابعاً: **الأوراق العلمية**

1. سليمان الرياسي وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998م.
2. د. إحسان شرف الدين، أثر انفصال الجنوب على الاقتصاد السوداني، ورقة عمل مقدمة تم مناقشتها بمركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، 2013م.
3. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة، ورقة مقدمة في ندوة الاقتصاد السوداني، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا، 2004م.

ثامناً: **المحاضرات**

4. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر . باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010م.
5. د.مصعب معتصم سعيد أرباب: محاضرات في الاقتصاد السوداني، جامعة النيلين، 2012م.
6. د. عبد العظيم سليمان المهل: التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، محاضرات، ديسمبر 2007م.

تاسعاً وثائق:

1. وثيقة نص بيان وزارة الخارجية الأمريكية، 1997/11/2م، بلا رقم.

عاشراً: **المقابلات**

1. مقابلة مع الأستاذ أسامة عبد الرحمن، باحث في الشئون السياسية بمركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بتاريخ 2016/9/3م.

حادي عشر: **الرسائل والبحوث**

1. الهادي أحمد خليفة: إشكاليات التعايش بين الإسلام والغرب في عصر الهيمنة الغربية، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة الخرطوم، سبتمبر 200م.
2. رفعت المحجوب: دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية، 1990م.
3. عصام محمد عثمان محمد صالح ، معوقات التنمية الإقتصادية فى الدول النامية (دراسة حالة السودان)، أبريل 2012م ، جامعة الزعيم الأزهري، ماجستير، غير منشورة.
4. علي طه يوسف الأمين،2005م، معوقات التنمية الإقتصادية في السودان في الفترة من 97 . 2004م، جامعة النيلين، ماجستير، غير منشورة.
5. الأمين أحمد بركة،2007م، أثر التبعية الإقتصادية على التنمية في السودان للفترة من 1956، جامعة النيلين ،ماجستير، غير منشورة.
6. عواطف أحمد اسحق، يناير 2009م، تمويل التنمية وآليات توظيفها في السودان 2000 . 2006م (الخرطوم يناير 2009م)، جامعة النيلين، ماجستير، غير منشورة.
7. النسيم شوقار آدم،2009م، عوائق التنمية الإقتصادية في السودان دراسة حالة ولاية النيل الأزرق، جامعة السودان، ماجستير، غير منشورة.

ثاني عشر: **الورش**

1. وزارة الصناعة والاستثمار، ورشة عمل الصناعات وآفاق المستقبل، 2002م.
2. وحدة تنسيق القطاع المروي، ورشة عمل، مستقبل الزراعة في السودان، المجلس الوطني، لجنة الشئون الزراعية والحيوانية.

3. خطة عمل الصادرات غير البترولية 2006م . 2010م، رئاسة مجلس الوزراء، القطاع الاقتصادي.
4. نفرة الصادرات غير البترولية، اتحاد الغرفة التجارية، 2006م.

ثالث عشر: **التقارير والإحصائيات**

1. تقرير البنك الدولي عن التنمية في العام 1990م إلى: Central Bank of Egypt ..Economic Review. Not. Xiv. No ig 2. 1974.
2. إحصائيات السودان، 2000م، الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام.